وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التجارية.

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية.

دور القوى الصاعدة في التأثير على تغيير النظام الاقتصادي العالمي –دراسة حالة تكتل بريكس –

من إعداد الطالبتان :

- لمياء لعرايسية.
- صليحة بوقموم.

تحت إشراف الأستاذ:

وليد حفاف.

الاسم واللقب	الصفة
مشعلي بلال	رئيسا
بنية محمد	عضوا
حفاف وليد	مقررا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

" رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي "

صدق الله العظيم.

{سورة طه} الآيات: 25-28.

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله ربي العالمين بفضله ونعمته تم إنجاز هذا البحث

أتتقدم بالشكر الجزيل والعرفان للدكتور حفاف وليد، الذي لم يبخل علينا بيد العون والتشجيع والنصح والتوجيه في سبيل إنجاز هذا العمل.

شكرا جزيلا أستاذي الفاضل.

والشكر موصول إلى الدكاترة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة.

كما أدين بالشكر إلى عمال مكتبة 8ماي 1945 وعمال مكتبة بارة عبد الرحمان.

وكل الشكر والتقدير الى قسم العلوم التجارية.

وكل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

الإهداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأشهر وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع.

الى منارة العلم الامام المصطفي الى الأمي الذي علم العالمين الى سيد الخلق الى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وأهدي هذا العمل المتواضع الى روح جدتي الطاهرة "حضرية" رحمة الله عليها

الى رمز الحب والعطاء والوفاء الى من ربتني بلطف ومنحتني الحنان إلى تلك المرأة العظيمة التي علمتني معنى الحياة الى قرة عيني أمي الغالية **"وسيلة"**

إلى من علمني الكفاح والصبر إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي وتعليمي، إلى ذلك الرجل الكريم أبي العزيز **"رشيد"**.

إلى أغلى ما أملك في هذي الحياة أختي الوحيدة والغالية على قلبي **"روزة"**

إلى من قاسموني أفراحي وأحزاني إلى أخواتي وحبيبات قلبي **خولة، مروة، سميرة**.

إلى أمهاتي التي سندوني في مشواري الدراسي خالاتي الغاليات: **نادية، جهيدة، صورية، شامة، فطيمة**.

إلى من حظيت بشرف صدقتهما الغاليات على قلبي **"أحلام" و"بسمة"**.

إلى صديقة التي علمتني معنى الوفاء والحب **"صليحة"**.

إلى زميلات الدراسة: **روميساء، سعدة، أمل** وإلى كل زميلات الدراسة من قسم العلوم التجارية..

إلى خطيبي الغالي الذي سندني في كل خطوة **"مرسي"**.

MY HOUSE ON WEB
http://www.myhouseonweb.eu/

لمياء

إهداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقَّة..

وها أنا ذا أختم بحث تخرُّجي بكل همَّة ونشاط،

وأولى الناس بالشُّكر هما الأبوان؛ لما لهما من الفضل ما يبلغ عنان السماء؛

فوجودهما سبب للنجاة والفلاح في الدينا والآخرة.

إلى (أمي الحبيبة **حكيمة**)

من وضع المولى –سبحانه وتعالى – الجنة تحت قدميها، ووقَّرها في كتابه العزيز...

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة،

فلم يبخل عليَّ طيلة حياته (والدي **العزيز عبد الرحمان**).

إلى أخوتي رفيق، سعيدة وزينب، فلقد كانوا بمثابة العضد والسند في سبيل استكمال البحث.

وإلى كتاكيت العائلة **جلال الدين محمد** ،**جولان جاهمي** ،**ووسيم خلة**.

إلى صديقتي (**لمياء**) التي أشهد لها بأنها نعم الرُّفيقة في جميع الأمور.

وإلى صديقات الطفولة **بثينة مغني**، **خضرة مانع**، وإلى كل زميلات الدراسة من قسم العلوم التجارية.

ولا ينبغي أن أنسى أساتذتي ممن كان لهم الدور الأكبر في مُساندتي.

صليحة

MY HOUSE ON WEB
http://www.myhouseonweb.eu/

فهرس

المحتويات.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	(II-I)
قائمة الجداول والأشكال	(IV-III)
مقدمة	(أ-ذ)
الفصل الأول: النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعولمة الاقتصادية	**(35-2)**
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية النظام الاقتصادي العالمي الجديد	(25-2)
المطلب الأول: مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد	3
المطلب الثاني: تطور لنظام الاقتصادي العالمي الجديد	12
المطلب الثالث: دعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد	17
المطلب الرابع: التحولات الاقتصادية الأخيرة على المستوى العالمي	19
المبحث الثاني: العولمة الاقتصادية وتدعياتها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد	(34-26)
المطلب الأول: تعريف العولمة الاقتصادية	26
المطلب الثاني: مؤسسات العولمة الاقتصادية	27
المطلب الثالث: تدعيات العولمة الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد	31
خلاصة	35
الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي للقوى الصاعدة ونظريات توازن القوى	**(65-37)**
تمهيد	37
المبحث الأول: ماهية القوى الصاعدة	(41-38)
المطلب الأول: مفهوم القوى الصاعدة	38
المطلب الثاني: الخصائص العامة للقوى الصاعدة	40
المطلب الثالث: مؤشرات القوى الصاعدة	40

المبحث الثاني: القوى الصاعدة: الدوافع والمكانة والعراقيل	(51-42)
المطلب الأول: دوافع ومقومات القوى الصاعدة	42
المطلب الثاني: مكانة القوى الاقتصادية الصاعدة ودورها في الاقتصاد العالمي	46
المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه القوى الصاعدة	50
المبحث الثالث: نظريات تحول القوة وتوازن القوى	(64-51)
المطلب الأول: مفهوم ومؤشرات تحول القوة	51
المطلب الثاني: نظرية تحول القوة	54
المطلب الثالث: نظرية توازن القوى	59
خلاصة	65
الفصل الثالث: دراسة حالة تكتل دول البريكس	(105-67)
تمهيد	67
المبحث الأول: ماهية تكتل البريكس	(85-68)
المطلب الأول: تعريف ونشأة البريكس	68
المطلب الثاني: التطور التاريخي للبريكس	70
المطلب الثالث: البريكس الأسباب، الأهداف والخصائص	81
المطلب الرابع: مزايا تكتل البريكس ودولها الخمس.	84
المبحث الثاني: قراءة في اقتصاديات البريكس	(93-86)
المطلب الأول: قراءة في حجم الاقتصاد الروسي والاقتصاد الهندي	86
المطلب الثاني: قراءة في حجم الاقتصاد البرازيلي وجنوب إفريقي	89
المطلب الثالث: قراءة في حجم الاقتصاد الصيني	92
المبحث الثالث: صعود البريكس كقطب دولي جديد	(105-94)
المطلب الأول: تأثير مجموعة بريكس على النظام العالمي.	94
المطلب الثاني: مستقبل النظام العالمي في ظل صعود البريكس	98
المطلب الثالث: أهم التحديات التي توجه دول البريكس	103
خلاصة	105
خاتمة.	(112-108)
قائمة المراجع والمصادر.	(124-114)
ملخص	

قائمة الجداول والأشكال.

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	مؤشرات عن أهم التجمعات الاقتصادية الإقليمية في العالم.	11
(1-3)	قمم البريكس 2009-2019.	81-80
(2-3)	نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي (2019/2009) تريليون دولار	92
(3-3)	نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني(2019/2009) تريليون دولار	93
(4-3)	يبين مراتب دول البريكس القوى الكبرى 2050.	(101-100)

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	بنية العلاقات الدولية في نظرية تحول القوة.	58
(1-3)	تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي البرازيلي (2020/2010).	88
(2-3)	تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي للهند (2020/2010)	89
(3-3)	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا (2020/2010)	91

مقدمة.

يدخل الاقتصاد العالمي القرن الحادي والعشرون وقد بدأت المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية تأتي ثمارها وتعددت هذه المتغيرات والتي تلاحقت على الساحة الدولية منذ الثمانينات ثورة كاملة في النظام الاقتصادي العالمي معني أن هناك مجموعة المتغيرات السريعة والعاصفة التي تؤدي إلى علاقات قوة جديدة بما يتضمنه ذلك من تحولات في الأفكار السائدة في التعريف وتقسيم الأدوار وتوزيع المواد وفرص النمو المتاحة في جميع الأطراف على الساحة العالمية.

ولقد أضحت المجموعات الدولية إحدى الظواهر الأساسية المميزة للسياسات الدولية والنظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رغم وجود العديد من التمايزات المهمة بين هذه المجموعات من حيث الأهداف، وحجم العضوية ودرجة استقرارها وتميزها وتماسكها، أو من حيث أنماط تفاعلاتها مع النظام الدولي والمؤسسة الدولية التقليدية، التي تطورت عقب الحرب العالمية الثانية، فانه يمكن الحديث عن العديد من القواسم المشتركة بين هذه المجموعات على نحو يسمح بالتعامل معها، كظاهرة مستقرة في السياسات الدولية ومنظومة ما بعد الحرب الباردة.

وقد ارتبطت هذه الظاهرة بشكل أكثر وضوحا بالاقتصاديات الصاعدة، حيث تمثل هذه الظاهرة إلى حد كبير انقطاعا مع نمط المؤسسة الدولية التقليدية، والتي شكلت أطرا أساسية لإدارة التفاعلات والسياسات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، بدءا من الأمم المتحدة ومنظومة الوكالات والهيئات التابعة لها، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، واتفاقية الجات ثم منظمة التجارة العالمية، فضلا عن المنظمات والترتيبات الإقليمية التقليدية، أو ما يعرف بالموجه الأول من الإقليمية.

ومنذ بداية الألفية الثالثة ونظام الدولي في حراك مستمر، ويشهد هذا النظام تحولات سياسية في العالم فلا يوجد نظام مستقر والأزمات الاقتصادية العالمية تلوح بالأفق، فتصعد دو وتنهار أنظمة وتتشكل مجموعات وتتفكك منظومات وتنقسم دول... ولا زالت الأحداث تتوالى، ويسود غياب الرؤية وانعدام الوضوح يلوح في أماكن كثيرة، وظهر مند عدة سنوات تجمع اقتصادي دولي يسما تكتل دول "بريكس" والذي سمي بدايةُ مجموعة البريك والتي تشكلت (البرازيل–روسيا–الهند–الصين) وانضمت إليها جنوب إفريقيا لاحقا، وبنيت على أسس اقتصادية وطرحت من ضمن أهدافها الحفاظ على الامن والسلم العالمي ومحاربة الفقر. ولذلك سنبحث في مكونات مجموعة دول البريكس وطبيعتها وعلاقاتها بالنظام الدولي ومكوناته ومدى قدرتها على التفاعل مع القضايا الدولية.

وانطلقت دول البريكس منذ بدياتها في القمة الأولى سنة 2009 معلنة عن تكتلها والذي بنته على المصالح الاقتصادية المشتركة، وذلك من خلال الحصول على حصصها في منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي والمؤسسات الدوية المختلفة، ولازالت تسعى إلى الحصول على مكانتها الدولية، في المحافل الدولية، وتبقى دول بريكس تسعى لوصول إلى مواقع متقدمة في مؤسسات صنع القرار الدولي وخاصة الاقتصادية منها، وعمل دول بريكس الكثير من الخطوات التي تساعد في تحقيق أهدافها، عبر القمم المتتالية التي تعقدها، وقامت ببناء بنك التنمية الجديد والذي يعمل إلى تمويل المشاريع الخاصة لأي دولة من دولها، وصندوق الاحتياطي والذي يعتبر من أهم المؤسسات المالية الخاصة في مجموعة البريكس كتمويل احتياطي في حالات الأزمات أو الكوارث الخاصة بأي دولة من دول المجموعة.

وتعمل دول بريكس في إطار اجتماعها السنوي لتحديد خططها واستراتيجياتها للتعاون فيما بينها في جميع المجلات والتي تسعى إلى بناء تكتل متوازن ومتواصل بين دولها بكافة مكوناتها، مستخدمة عدت طرق وأدوات وإمكانيات تتمتع بها هذه المجموعة لتحقيق أهدافها ومن جهة أخرى تحديد مواقفها من مجتمع الدولي والمنضمات الدولية بشكل عام، واتخاد قراراتها من القضايا الدولية، ومن هنا نطرح السؤال الرئيسي التالي:

مامدى تأثير تكتل لبريكس كقوى صاعدة على هيكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد؟

حيث يتفرع عن السؤال الأساسي أسئلة فرعية نوجزها فيما يلي:

- ماهي خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد؟
- ما هي القوى الاقتصادية الصاعدة وما العوامل التي ساعدت على صعودها؟
- ماهي مميزات ومقومات تكتل دول البريكس كاحد القوى الصاعدة؟
- ما مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ظل صعود تكتل البريكس؟

فرضيات الدراسة:

كإجابة مبدئية على الأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- يتمتع النظام الاقتصادي العالمي بالديناميكية، ويمتلك من العوامل والقوى الدافعة المؤدية إلى تجدده، وتغيره في كل مرحلة من تطوره.

- القوى الاقتصادية الصاعدة عبارة عن دول تحوز على اقتصاديات في طريق التطور، وهناك عدة عوامل تساعد على صعودها منها عسكرية وسياسية واقتصادية.
- الدور المتزايد الذي تلعبه دول البريكس على المستوى العالمي ينبئ بتغير توزيع القوة العظمى في النظام العالمي، وزيادة قوة دول البريكس ينبأ بتحول النظام العالمي من أحادي القطب إلى نظام متعدد الأقطاب.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- اكتساب معارف جديدة تنمي فكرنا وفكر القارئ الذي يستعين ببحثنا.
- معرفة الإطار النظري للنظام الاقتصادي العالمي الجديد والعولمة الاقتصادية.
- معرفة خصائص ومقومات القوى الاقتصادية الصاعدة، ومكانتها في الاقتصاد العالمي.
- محاولة الوقوف على مدى تطور وقوة الاقتصاديات الصاعدة وخاصة منها دول البريكس.
- الكشف عن أهم الخلفيات التي كانت وراء إنشاء تكتل البريكس، وعن أهم التحديات التي تواجه دول البريكس.
- تفتح هذه الدراسة المجال أمام دراسات أخرى لتكتل البريكس باعتباره تكتل حديث النشأة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على موضوع حديث وفي غاية الأهمية، وتتضح البعض من أهمية الدراسة في مايلي:

- تعتبر الدراسة محاولة جادة لتسليط الضوء على طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.
- تعالج الدراسة الاليات التي اعتمدتها بعض القوى الاقتصادية الصاعدة، للانتقال من وضع مثقل بالضعف والتهميش، إلى أداء اقتصادي مميز بالنجاح في العديد من المجالات، بالرغم من الهزات والأزمات التي تمر بها من حين لأخر، في ظل نظام اقتصادي عالمي تديره مجموعة من القوى الاقتصادية العملاقة، من خلال مؤسسات العولمة الاقتصادية التي تسعى لجعل مكونات الاقتصاد العالمي تصب في صالحها.
- معرفة مجموعة دول البريكس بشكل مفصل بحيث يمكن من معرفة مكونات ومقومات هذا التحالف وماهي أهدافه، وكذلك التعرف على واقع هذه المجموعة.

مبررات أختيار موضوع الدراسة:

تكمن أسباب إختيار هذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

-المبررات الذاتية: تتمثل المبررات الذاتية لاختيار الموضوع في:

- تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص العلمي الذي يدخل ضمن تخصص التجارة الدولية.
- الرغبة الشخصية والفضول المعرفي في إجراء دراسة تتناول دور القوى الصاعدة في التأثير على تغيير النظام الاقتصادي العالمي.
- محاولة ربط البحوث الجامعية بمتطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد بالأخص العربية منها، وهو الأمر الذي يعد مطلبا للكثير من الجهات العلمية.

-المبررات الموضوعية: من الأسباب الموضوعية التي دفعتنا لهذه الدراسة هي:

- حداثة الموضوع ونقص الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع بريكس وعالجته خاصة في تخصص التجارة الدولية.
- احتلال هذا الموضوع لكثير من الاهتمام في المواضيع والدراسات الاقتصادية المعاصرة.
- أما بالنسبة لإختيار بريكس كدراسة حالة يرجع إلى كون هذا التكتل جديد على الساحة الدولية ووصوله إلى درجة جعلت منه محورا هاما في الاقتصاد العالمي.

حدود الدراسة:

تتحد أي دراسة نظرية وعلمية على مجموعة من الحدود المكانية والزمانية والموضوعية محددة لتوضيح مسارها وتحديد نطاقها، فهي تستهدف معالجة مدى تأثر النظام الاقتصادي العالمي الجديد بالقوى الصاعدة، ويمكن إيجاز هذه الحدود في مايلي:

-الحدود المكانية:

- النظام العالمي.
- دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا).

-الحدود الزمانية:

- محاولة التركيز على أحدث المعطيات المتوفرة إلى غاية 2019.
- تشمل الدراسة الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2019.

-الحدود الموضوعية:

- تقع حدود الدراسة الموضوعية في توضيح دور القوى الصاعدة وخاصة دول البريكس في التأثير على النظام العالمي.

منهجية الدراسة:

بالنظر لطبيعة الدراسة وللإجابة على الأسئلة المطروحة، تم الاعتماد على:

-المنهج الوصفي التحليلي:

استخدم لإبراز الإطار النظري لكل من النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعولمة الاقتصادية، ودراسة وتحليل اقتصاد دول البريكس.

-المنهج التاريخي:

يعرف بأنه المنهج المعني بوصف الأحداث التي وقعت في الماضي بصورة دقيقة، فيتناول رصد عناصرها وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها، والاستناد عليها في التعرف على الواقع الحالي، واعتمد الباحث المنهج التاريخي للتعرف على أصل تكتل دول البريكس وما هو وزنه السياسي والاقتصادي على الساحة الدولية، ومتابعة تطور النظام الاقتصادي العالمي.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات التي تناولت موضوع "دور القوى الصاعدة في التأثير على تغيير النظام العالمي- دراسة حالة تكتل البريكس"، والتي تتباين في الإطار العام لها، وتتشابه في تناول الموضوع، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

- **بن موسى كمال، صراع القمة ودعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، في 2011:**

هذه الدراسة من مطبوعات مجلة حوليات التابعة لجامعة الجزائر 1، وتوضح أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد لا يعبر عن معنى التبادل التجاري الدولي، إنما يمتد ليشمل انتقال الجماعات البشرية وانتقال عوامل الإنتاج عبر الحدود السياسية للدول التعاون والترابط بين جميع البلدان لصد الأزمات ومواجهة المشكلات التي تهدد الأمن والاستقرار وترهن الرفاهية الإنسانية .و قد ساد مبدئان أساسيان أثرا في طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، وهما مبدأ تقييد التجارة الخارجية اتخذته الدولة من اجل مساعدة الصناعات الوطنية و تحقيق استقلال الاقتصادي، أما المبدأ الآخر فهو مبدأ تحرير التجارة الخارجية و يمثل في حرية التبادل التجاري و تمكين الدول من الاستفادة من المزايا التي يحققها هذا المبدأ، فالنظام الاقتصادي الدولي الجديد يتسم بالديناميكية في التشكيل والتكوين ، ويؤثر فيه التدفق الهائل للمعلومات وسرعة التطور في التقنية الحديثة، كما تسيطر عليه التكتلات الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات و تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية.

- **منير مباركية، "صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية دراسة مقارنة لحالات: اليابان والصين والهند":**

تستهدف هذه الأطروحة المقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة باتنة 1 مايلي:

– الكشف عن أهم الفرص والتحديات التي تضعها كل من العولمة والهيمنة الأمريكية أمام محاولات الدول لزيادة قوتها، الكشف عن أسرار نجاح القوى الأسيوية الثلاث في التعامل مع متغيري العولمة والهيمنة الأمريكية، وهما المتغيرين الذين مثلا تحديا كبيرا أمام طموح عدة دول وقوى في البزوغ على الساحة الدولية، بقدر ما منحتا فرصا أمام دول وقوى أخرى.

- **دراسة وليد إبراهيم حذيفة بعنوان القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصاد الهندي أنموذجا،** مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية، قسم الاقتصاد الدولي، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، سوريا، 2016/2014:

تعالج هذه الدراسة الآليات التي اعتمدتها بعض القوى الاقتصادية الصاعدة، ومنها الاقتصاد الهندي، للانتقال من وضع مثقل بالضعف والتهميش، إلى أداء اقتصادي مميز بالنجاح في العديد من المجالات، بالرغم من الهزات والأزمات التي تعصف بها من حين لأخر.

- **مذكرة تأثير مجموعة بريكس في النظام الدولي للطالب جمال عدوي**، لنيل ماستر أكاديمي، إستراتيجية وعلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2018/2019:

تهدف هذه الدراسة إلى:

– معرفة طبيعة الصعود الحاصل في دول البريكس بشكل رئيسي، والمقومات التي تتمتع بها هذه المجموعة وتبيان طبيعة هذا التحالف الدولي المتميز، واختلافاته في كثير من الأمور.

– التعرف على مدى قدرة هذه المجموعة على التواجد في الساحة الدولية بحيث يكون لها أثر يتناسب مع حجمها وقدراتها والتعرف على الإمكانيات التي تميزها وتجعل منها قوة فاعلة في النظام الدولي، ومدى توجهها لنظام دولي متعدد الأقطاب.

- **علاء الدين محمد الجعبري، واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر– غزة، 2018:

لقد تقدم الباحث في هذه الدراسة بتحليل نشأة وتطور مجموعة بريكس ودوافعها وأهدافها ومقوماتها من جهة وعلاقتها بالنظام الدولي والواقع الحالي الذي يقوم عليه النظام الدولي، ومدى تأثيرها على النظام الدولي، وإمكانية تأثير صعود دولها على النظام الدولي.

ومن أهم النتائج توصلت الدراسة إليها ما يلي:

– أن بريكس تعمل على توحيد موقفها تجاه القضايا الدولية كما تؤكد إعلانها الوقوف إلى جانب الشعوب المضطهدة مع الحفاظ على سيادة الدول القائمة وتبنيها موقف موحد لمحاربة الفقر والتوجه إلى التنمية المستدامة ورفض الهيمنة الغربية على المؤسسات الدولية سواء المالية والاقتصادية أو السياسية والاجتماعية.

– بريكس لا تمتلك رؤية واضحة لطبيعة مستقبل النظام الدولي.

– دول بريكس متعددة ومتنوعة المصادر الاقتصادية والثقافية والفكرية والاجتماعية والحضارية.

- **دراسة حسن مصدق بعنوان "البريكس.. تكتل ناشئ يسعى لإعادة توزيع القوة في العالم"**، باحث جامعي، مركز أنظمة الفكر المعاصر، جامعة السوروبون، 2015:

وتناولت الدراسة المواضيع التالية:

- مدى قدرة دول البريكس على رسم ملامح النظام العالمي.

- ورؤية البريكس الإستراتيجية.

- وعلاقة البريكس والدول العربية.

- ومعوقات في طريق تكتل البريكس.

وتوصلت الدراسة إلى:

- أن تكتل البريكس لا يسعى إلى قلب السوق العالمية جذريا وإنما يعمل على تغييرها بما يناسب مصالحه.

- الانفتاح العربي على دول البريكس يجب أن يسير بالتوازي مع منع أي توجيه لأزمات المنطقة واستغلالها، ويقتضي هذا التوجه من الدول العربية عدم الانخراط في لعبة يحددها قائد دولي واحد، بل عليها الانخراط في ديناميكية التاريخ وتعزيز علاقاتها مع قوى الدفع الجديدة في السياسة الدولية.

- العلاقة بين العرب ودول البريكس لن تكون خالية من التوترات السياسية، إلا أنه من المهم الانتباه إلى أن هناك دولا نامية صاعدة قد تؤثر في شكل النظام العالمي.

هيكل الدراسة:

بناءا على الإشكالية سابقة الذكر ومن أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة، تم تقسيم المذكرة وفق خطة منهجية إلى مقدمة وخاتمة وثلاثة فصول جاءت كما يلي:

الفصل الأول: جاء بعنوان النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعولمة الاقتصادية بحيث تناول ماهية النظام الاقتصادي العالمي الجديد كمبحث أول و العولمة الاقتصادية وتداعياتها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

الفصل الثاني: حيث تم فيه توضيح المدخل مفاهيمي للقوى الصاعدة و نظريات توازن القوى، ففي المبحث الأول عرضت ماهية القوى الصاعدة، وفي المبحث الثاني تمحور حول دوافع ومكانة القوى الصاعدة وأهم العراقيل التي تواجهها، وفي المبحث الثالث قمنا بعرض نظريات تحول القوة وتوان القوى.

الفصل الثالث: حيث خصصنا هذا الفصل لدراسة حالة تكتل البريكس فالمبحث الأول خصصناه لعرض الإطار النظري لتكتل البريكس، والمبحث الثاني فقمنا فيه بعرض قراءات في حجم اقتصاديات دول البريكس، أما المبحث

الثالث فتمثل في دراسة تأثير مجموعة بريكس على النظام العالمي ومستقبل هذا الأخير وعرض أهم العراقيل التي تواجه.

صعوبات الدراسة:

كأي بحث علمي يواجه الباحث في مساره العلمي صعوبات جمة، والصعوبات التي تم التعرض لها أثناء إعداد هذه المذكرة لا تختلف كثيرا عن الصعوبات التي تواجه أي باحث أو بحث إلى في إخلاف واحد:

- ندرة المراجع في مجال القوى الصاعدة والبريكس وخاصة المراجع باللغة العربية مما يؤدي إلى تطلب وقت أكثر وجهد أكبر.
- تضارب الإحصائيات وعدم دقة البيانات من مصدر لأخر.
- تميز الموضوع بالحداثة وكثرة المتغيرات، وسرعة التحولات فيه.

وأهم عائق واجهنا وهو الاختلاف بين الصعوبات التي تواجه الباحث في هذه السنة عن بقية السنوات ألا وهو ظهور فيروس كورونا المستجد الذي أدى إلى إغلاق المكتبات وعدم قدرتنا على التنقل لباقي الولايات لجلب مراجع أكثر، وكذلك كان له التأثير علينا كعدم قدرتنا على الاجتماع بالأستاذ المؤطر.

الفصل الأول:

النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعولمة الاقتصادية.

تمهيد:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية برزت الدعوة إلى ضرورة إقامة نظام دولي جديد، بعد أن فشل النظام السابق في مواكبة التحولات والصمود أمام الأزمات، كما أظهر عدة تناقضات عجلت بالمطالبة برحيله. وقد وضعت الترتيبات الاقتصادية الخاصة بالتحضير لقيام النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

لقد ظهرت عدة عوامل وقوى دفعت بظهور النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وقد شهد عقد التسعينات تغيرات وتحولات كبيرة أبرزت ملامح هذا النظام، وبالرغم من عدم اكتمال شكله النهائي إلا أنه استطاع أن يسيّر دفة الاقتصاد الدولي بواسطة المؤسسات الاقتصادية التي يقوم على دعائم هذا النظام المالية والنقدية والتجارية.

ومنذ الحرب العالمية الثانية شهد النظام الدولي الاقتصادي الجديد عدة مراحل في تطوره، وقد وقعت عدة أحداث عالمية رمت بظلالها في تحديد ملامح كل مرحلة. فاستخدمت الدول النامية سلاح النفط في عام 1973 للدعوة إلى قيام نظام اقتصادي دولي جديد. وأدى ذلك إلى عقد دورة استثنائية للأمم المتحدة أصدرت خلالها القرار رقم 3201 الخاص بالإعلان عن قيام نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة ومساواة، والقرار3202 المكمل للقرار السابق الخاص بوضع برنامج العمل لإقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ومع بداية التسعينات، وعلى إثر سقوط المعسكر الشيوعي وانتهاء الحرب الباردة، اتخذ هذا النظام منحى جديدا بتربع القطبية الرأسمالية على قمة النظام الدولي الجديد، وظهرت عدة عوامل بلورت ظاهرة العولمة لتعمق عالمية الاقتصاد، وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة لتكمل مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي، وسيادة آليات السوق، وبروز التكتلات والاندماجات الاقتصادية العملاقة، وأحداث 11 سبتمبر2001وتداعياتها. وغيرها من التغيرات التي ظهرت لتشكل نظاما اقتصاديا أكثر وضوحا وأميل إلى العدالة.

وأدى تسارع العولمة في تنفيذ مخططاتها إلى تصاعد موجة المظاهرات المناهضة لها في جنوة بإيطاليا، كما فشل مؤتمر سياتل نتيجة الصراع في قمة الهرم بين الدول المتقدمة.

وقد تميز النظام الاقتصادي الدولي الجديد بخصائص عدة، فهو يتسم بالديناميكية في التشكيل والتكوين، ويؤثر فيه التدفق الهائل للمعلومات وسرعة التطور في التقنية الحديثة، كما تسيطر عليه التكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات وتزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية، وظهور نوع جديد من تقسيم العمل، وزيادة الاعتماد الدولي المتبادل.

المبحث الأول: ماهية النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

إذا كان اصطلاح الاقتصاد الدولي يعبر عن أهمية العلاقات الاقتصادية بين الدول في مرحلة رأسمالية التجارة، فإن التخصص وتقسيم العمل الدولي ظهر إبان الثورة الصناعية والانتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر. حيث تزايدت العلاقات الاقتصادية وظهرت الحاجة إلى تنظيم هذه العلاقات بين الدول فظهر مفهوم النظام الدولي.

وتشكل هذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية أي بعد مؤتمر بروتون وودز سنة 1944الذي دعا إلى إنشاء نظام شامل وفقا لنمط معين لتقسيم العمل الدولي والخضوع لبعض التنظيمات والمنظمات الدولية.

وتشكل هذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية أي بعد مؤتمر بروتون وودز سنة 1944الذي دعا إلى إنشاء نظام شامل وفقا لنمط معين لتقسيم العمل الدولي والخضوع لبعض التنظيمات والمنظمات الدولية.

أما النظام العالمي فبدأت ملامحه تتبلور في السبعينات، لكن هذا النظام ينطوي دائما على مجموعة من القوى والعوامل الدافعة التي تجعله يتجدد ويتغير من جديد ليطلق عليه اسم " النظام الاقتصادي العالمي الجديد " ليشير إلى التغيرات الجذرية والجوهرية التي تعيد ترتيب الأوضاع والعلاقات الاقتصادية في العالم بين الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية في كل مرحلة من مراحله المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

إن محاولة تحديد مفهوم النظام الاقتصادي في إطار ديناميكي هو الذي يمكن أن يضفي عليه صفة الجديد، أن بدأ هذا النظام يتكون ويتشكل مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتحديد منذ عام منذ 1944وحتى النصف الأول من التسعينات وما بعدها إلى غاية الوقت الحاضر.

أولا: تعريف النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

إن مفهوم النظام الجديد يختلف من حيث الزمان وطريقة التحليل. وورد بدباجة الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974تعريف للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، بأنه ذلك النظام المبني على الإنصاف وتساوي جميع الدول في السيادة وعلى ترابطها واشتراك مصالحها وتعاونها بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية

والاجتماعية، ويكون من شأن هذا النظام تصحيح الفروق، ومعالجة المظالم القائمة. ويسمح بالقضاء على الهوة المتنامية بين الدول المتقدمة والدول النامية كضمان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة والمستمرة للأجيال الحاضرة والمقبلة.[1]

ويعرف أيضا النظام الاقتصادي العالمي الجديد بأنه مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة، وذلك قصد ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم على نحو معين، وهو مجموعة المؤسسات التي هدفها المساهمة في تنمية البلدان النامية.[2]

ولعل من الضروري الإشارة إلى أنه للاقتراب من مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد إن يتم التفرقة بين ثلاثة مفاهيم تتداخل أحيانا،وهي المجتمع العالمي والمنتظم العالمي والنظام العالمي[3]:

– **فالمجتمع العالمي**:يمثل الإطار الذي يشكل بنيان النظام العالمي.

–**والتنظيم العالمي**: هو التعبير المؤسسي والقانوني للنظام العالمي.

–**أما النظام العالمي**: هو مجموعة الحقائق والمكونات التي تحكم علاقات المجتمع العالمي وتنظم علاقات الدول ببعضها البعض من خلال آليات مؤسسية، أي مرتكزات معينة تمثل محاور دراستنا هنا في الجانب الاقتصادي له في إطار من الآليات التي تحقق الاتساق بين تلك العلاقات.

ومن ناحية أخرى يجب التفرقة بين الاقتصاد الدولي والنظام الدولي، والنظام الاقتصادي العالمي[4]:

– **اصطلاح الاقتصاد الدولي**: يشير إلى ظهور العلاقات الاقتصادية بين الدول كظاهرة اقتصادية هامة لأول مرة في التاريخ في القرن السادس عشر خلال مرحلة الرأسمالية التجارية، وهي الفترة التي ازدهرت فيها التجارة بين الدول أما قبل هذا التاريخ فقد كانت العلاقات الاقتصادية بين الدول ضعيفة، ومع بداية الثورة الصناعية والانتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر واكتشاف النقود ظهرت فكرة التخصص وتقسيم العمل الدولي وتزايدت العلاقات الاقتصادية بين الدول فظهر ما يعرف بالنظام الدولي.

---

[1]– بن موسى كمال، صراع القمة ودعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة حوليات، المجلد 20، العدد 1، جامعة الجزائر 1، 2011، ص ص 72-73.

[2]– خويلدي السعيد، أجهزة (آليات) النظام الاقتصادي الدولي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 5، العدد التاسع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2013، ص 332.

[3]– عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقة المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص ص 16-17.

[4]– أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1992، ص ص 13-29.

– والنظام الدولي: يعني انتظام وتفاعل دول العالم في نظام شامل وفقا لنمط معين لتقسيم العمل الدولي والخضوع لبعض التنظيمات والمنظمات الدولية، ويرجع ذلك إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتحديد منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة.

–أما النظام الاقتصادي العالمي: فهو الذي بدأت ملامحه تتبلور منذ الثمانينات وتتحدد بوضوح أكثر مكوناته مع بداية التسعينات التي شملت بجانب الدول المؤسسات الدولية أو العالمية والشركات متعددة الجنسيات العالمية النشاط والتكتلات الاقتصادية العالمية التأثير وغيرها من الفاعلين والمؤثرين في العالم.

وبالتالي فإن اصطلاح "عالمي" يكون أكثر اتساعا وانسجاما وتعبيرا عما يحدث في المرحلة الحالية من تطور ذلك "النظام الاقتصادي العالمي الجديد " على مستوى العالم، حيث يشير اصطلاح عالمي إلى الصفة الرئيسية التي تشكل النظام في الوقت الحاضر وهي صفة العولمة، حيث تزايدت فيه درجة الاعتماد المتبادل بفعل الثورة التكنولوجية والاتصالات التي حولته إلى قرية عالمية لتختفي فيه الحدود السياسية للدول القومية وتحولت فيه الصناعة إلى محرك للنمو في كافة الدول، من حيث توجهها نحو السوق العالمية أو من حيث صنع سياساتها الإنتاجية من منظور عالمي في ظل مواصفات الجودة العالمية، كما تزايدت فيه أهمية الشركات المتعددة الجنسية على مستوى العالم.[1]

وفي هذا الإطار يمكن اعتبار النظام الاقتصادي الدولي جزءا من النظام الاقتصادي العالمي، ولعل شيوع استخدام مفهوم "النظام الاقتصادي العالمي الجديد" إنما يشير إلى زيادة العوامل والمتغيرات والظواهر التي تتخطى حدود القومية في الوقت الراهن أو الحالي.

وأخيرا يلتصق اصطلاح "الجديد" في مفهوم "النظام الاقتصادي العالمي الجديد " للإشارة إلى أن هذا المفهوم هو مفهوم ديناميكي، ليشير دائما إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي هو في طور التكوين والتشكيل بالمقارنة بالنظام السابق له في مرحلة سابقة وفي إطار ما سيكون عليه من نسق في المستقبل، حيث يستخدم أساليب وأدوات جديدة لتعظيم غاياته وأهدافه ومصالحه تماشيا مع المرحلة التطورية التي بلغها والتغيرات العالمية التي حدثت والآليات الجديدة التي نشأت.[2]

[1]– محمد عبد الله شاهين محمد، أساسيات علم الإقتصاد، دار حميثرا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2019، ص 128.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 18.

ثانيا: خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

بالرغم من أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد لم تكتمل صورته النهائية بل مازال في إطار التشكيل والتكوين إلا أن خصائصه في هذه المرحلة تتميز بوضوح مقارنة بالمراحل السابقة، وإن كان بعض منها لم يكن وليد هذه المرحلة بل لها جذور تضرب في الماضي. والخصائص الرئيسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد نتناولها في التالي:

1-ديناميكية النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

تشير هذه الخاصية إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي عرف تطورات عديدة عبر الزمن يطلق عليها بديناميكية التطور.

وبالتالي فالخاصية الديناميكية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد تتأكد يوما بعد يوم، بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائم على أساسها في المستقبل، ووجود أكثر من سيناريو لما سيكون عليه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين، مثلا البعض يطرح سيناريو القطب الواحد والبعض الآخر يطرح فكرة الشكل الهرمي والبعض الثالث يطرح سيناريو الكتل المتوازنة. كل هذه السيناريوهات تطرح فقط لهيكلة النظام الاقتصاديالعالمي، ناهيك عما ستكون عليه الآليات المتبعة، والأنظمة المكونة، وما ستسفر عنه النتائج حول قضايا النزاع وردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية حفاظا على مكاسبهم واتجاه ردود الأفعال الصادرة من الخاسرين من تلك الأوضاع وخاصة من الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها.[1]

2-الهرمية في تحديد موازين القوى:

بعد انهيار المعسكر الشيوعي انفردت الدول الرأسمالية الكبرى بسيادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وأصبحت القطبية الرأسمالية هي المسيطرة على العالم،وسياسة الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق هي السائدة.

وقد ازداد الصراع على قمة النظام الاقتصادي الرأسمالي منذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، ويدور هذا الصراع بين أطراف ثلاثة هي: اليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. ونهاية الصراع في المستقبل ليس ضروريا إن يحسم لطرف على حساب البقية، بل قد تظهر تعددية قطبية تتوحد فيما بينها وتتجانس وتأخذ بمبدأ الاعتماد المتبادل لتتغلب على عوامل الانفراط والتنافر، مع قبول مبدأ الصراع في النواحي التجارية والاقتصادية وأقسام أسواق العالم الثالث،

[1]-دوافلية محمد الهادي، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية على انعكاسات الجزائر، مشروع مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014،ص4.

ولكنها تترتب بحيث تقف الولايات المتحدة الأمريكية على قمة الهرم تعلوها كل من أوربا واليابان وخاصة مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ويتوقف استمرار ذلك الوضع على العديد من العوامل المستقبلية التي تعكس طموحات كل من الاتحاد الأوروبي واليابان في التربع على القمة الهرمية، وإدارة وقيادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وحسب خاصية الديناميكية التي يتميز بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد فقد يشهد النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين تبدل الأدوار على القمة الهرمية، يكون الاتحاد الأوروبي هو الذي ينفرد بالقمة إذا استطاع استيعاب الدول الغنية التي لم تنخرط بعد فيه، وإذا استثمر جميع المميزات المختلفة التي تنفرد بها كل دولة من دوله واستغل جميع العوامل الدافعة لهذا التوجه، يليها اليابان ثم الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

3-تعدد أنواع تقسيم العمل:

اتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصص بعض البلاد في المواد الأولية والتعدينية والسلع الغذائية وتخصص بلاد أخرى في المنتجات الصناعية، وكان الافتراض أن البلاد النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول بينما تتمتع البلاد المتقدمة بميزة نسبية في السلع الصناعية.

وقد أثبتت التجربة أن هذا التقسيم لم يعد يتفق مع الواقع والمسألة هنا ليست مجرد تحول الميزات النسبية في السلع الصناعية إلى بعض البلاد النامية إنما ما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص ويرجع ذلك إلى تعدد الأنواع من السلعة الواحدة ، حيث لم يعد هناك نوع واحد من السيارات أو أجهزة الراديو أو التليفزيون أو الحاسب الآلي، وإنما هناك أنواع متعددة وما يحتاجه نوع منها من حيث ظروف الإنتاج قد يختلف عما يحتاجه الآخر، ومن هنا ظهر تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة ، وأصبح من المألوف ، بل الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات ، أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة intra-industries،بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر منها ، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة intra-firmeوقد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية وبعضها البعض ، وكذلك في حالات متزايدة بين البلاد الصناعية والنامية .

[1]- بن موسى كمال، المرجع السابق، ص ص 73-74.

وبالتالي أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي،ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، بل وأصبحت هناك فرصة أمام الكثير من الدول النامية لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك الدول اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع، ولعل تجربة النمور الأسيوية في جنوب شرق آسيا خير شاهد على ذلك.[1]

4-تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

هناك العديد من المؤشرات الدالة على تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والعالمية الجنسيات وعالمية النشاط أيضا في تشكيل وتكوين الاقتصاد العالمي الجديد، لعل من أهمها[2]:

أ- تزايد مكانة ودور هذه الشركات في الاقتصاد العالمي، وكما أشارت

(Fortune فورتن)في شهر يوليو من عام 1995في دراسة شملت أكبر 500من هذه الشركات في العالم إلى أن إجمالي إيراداتها قد بلغ حوالي % 171من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة و 45% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام1994، أما أصول هذه الشركات فقد بلغت نحو 32,2تريليون دولار، وعدد العاملين بها 35,2مليون عامل، وصافي أرباحها نحو 323,4، وتستحوذ الشركات المتعدية الجنسيات في مجموعها على حوالي % 40من حجم التجارة العالمية ،ومعظم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم .

ب-أن حوالي 80 %من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات المتعدية الجنسيات، وهو ما يعكس ضخامة قدرتها التسويقية والإنتاجية التي مكنتها من السيطرة على جزء هام من حركة التجارة الدولية.

ج-الدور الكبير الذي تلعبه هذه الشركات في تسريع الثورة التكنولوجية، فبفضلها زادت نسبة الاكتشافات التكنولوجية الحديثة والتي كانت نتيجة لجهود البحث والتطوير Research and developmentالتي قامت بها هذه الشركات.

[1]- عمر مصطفى محمد، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،القاهرة،2014، ص ص98-99.

[2]-عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،الأردن،2008،ص ص278-279.

د- تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعدية الجنسيات نحو ضعفي الاحتياطي الدولي منها، ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.

5-تزايد عدد التكتلات الاقتصادية:

يكفي للدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي خلال عام 1995تشير إلى أنه يوجد على مستوى العالم حوالي 45من أنظمة التكامل الاقتصادي ومن ثم التكتل الاقتصادي في مختلف مراحلها وصورها، تشمل حوالي % 75من دول العالم، وحوالي % 80من سكان العالم وتسيطر على حوالي % 85من التجارة العالمية.[1]

ومن أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة، والتي تعد من الأركان الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد:

أ-اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا):

هي منطقة تجارة حرة ، شكل من أشكال التكتل الاقتصادي ، تضم ثلاث دول هي:الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، حيث تشكل سوقا مكونة من 439.6 مليون نسمة وناتج محلي إجمالي يبلغ 16200 مليار دولار سنة 2015، وتعتبر أكبر تكتل في العالم بالاعتماد على هذه المؤشرات، ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من جانفي 1994.[2]

يقوم هذا التكتل على وضع اتفاقيات وتنظيمات مشتركة، لتسهيل وتحرير انتقال السلع والخدمات (خاصة الخدمات المساعدة على الإنتاج) والاستثمارات مابين الدول الأعضاء، للوصول إلى منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية قدرها 15 سنة بعد دخولها حيز التنفيذ، أي سنة 2009.[3]

ب-منطقة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا):

تعد من أشهر مناطق التجارة الحرة في العالم.وقد تكونت عام 1960 من 7 أعضاء أساسيين هم المملكة المتحدة والنمسا والدنمارك والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا وعضو مشارك هو فنلندا منذ عام 1961 (أصبحت عضوا كاملا

[1]-عثمان أبو حرب، المرجع السابق، ص288.

[2] -Paul GIROD, l'accord de libre-échange nord –américain(ALEAN) Genèse, résultats et perspectives, Actes du colloque organisé auSénat le 7 novembre 1996, paris, p.11.

[3]- Angeles Villarreal and Ian F. Fergusson, The North American Free Trade Agreement (NAFTA), Congressional Research Service, April 16, 2015, p p.2,3.

عام 1986).كما انضمت كل من أيسلندا وليخنشتاين إلى الافتا عامي 1970 و1991 على التوالي ويلاحظ أن معظم دول الإفتا قد انضمت إلى الاتحاد الأوربي منذ عام 1994.[1]

وتقوم على[2]:

1. إلغاء الضرائب الجمركية على منتجات الدول الأعضاء.

2. احتفاظ كل دولة بتعرفتها الجمركية في تعاملاتها مع دول غير دول الاتحاد.

3. إلغاء القيود الإدارية من نظام الحصص وغيره على الصادرات والواردات.

4. التحرير التدريجي لتبادل المنتجات الصناعية أما الزراعية والسمكية فتستثنى من هذه المعاهدة.

5. عدم المنافسة بين دول المعاهدة عن طريق إعانات التصدير وغيرها من أساليب المنافسة.

6. حق إقامة المشروعات لرعايا أية دولة عضوة في أية دولة عضوة في أي دولة أخرى عضو في المعاهدة.

7. حق انسحاب أي دولة من المعاهدة بشرط إعلان ذلك قبل الانسحاب بسنة كاملة.

ج- رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان):

وهي التي تأسست عام 1967، كنوع من الحلف السياسي أصلا ولغرض مواجهة الشيوعية في شرق آسيا، وخاصة في فيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما آنذاك، ويضم هذا التكتل في عضويته عشر دول فضلا عن منتدى (آيبك) الذي يضم 21دولة، وهو يمثل أكبر تجمع اقتصادي إقليمي في العالم حيث يتوزع أعضاءه بين أربع قارات هي آسيا واستراليا وأمريكا الشمالية والجنوبية، كما يضم أكبر تكتلين اقتصاديين (النافتا والآسيان).

لقد ركزت الرابطة في البداية على التنسيق السياسي، ومن ثم بدأت تركز على التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، انه من الملاحظ أن الدول في هذه الرابطة الأسيوية تتجه إلى تعميق مجالات التعاون الاقتصادي فيما بينها وزيادة التبادل التجاري، ومن جانب آخر نلاحظ أيضا، إن هذا التكتل يتزايد دوره في التجارة العالمية، بدليل انه زيادة الصادرات في العالم وكمعدل إجمالي من صادرات الدول النامية.

[1]-محمود يونس وآخرون، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 202.

[2]-صلاح عباس، الإدارة الاستراتيجية للمنظمات في ظل العولمة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،2005، ص18.

ناهيك عن بعض التكتلات الأخرى مثل تكتل دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا، حيث شهدت عدد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ذات الأثر الضعيف على الاقتصاد العالمي الجديد، والسبب في هذا كونها تتشكل من دول نامية، ليس لها الوزن الكبير في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية والتقدم التكنولوجي[1]، وفي ما يلي نقدم مؤشرات عن أهم التجمعات الاقتصادية الإقليمية في العالم:

جدول رقم(1-1): مؤشرات عن أهم التجمعات الاقتصادية الإقليمية في العالم.

التكتلات	نوع التكتل	عدد الدول	عدد السكان (مليون نسمة)	حجم التجارة
NAFTA	م. تجارة حرة	3	370	6 تريليون دولار
EU	إتحاد اقتصادي	15	345	4 تريليون دولار
ASEAN	م. تجارة حرة	7	360	3 تريليون دولار

المصدر: محسن فتحي عبد الصبور، قواعد التصدير في النظام العالمي الجديد، دار الكتاب الحديث، بدون بلد، 1997، ص03.

6-التدفق الهائل للمعلومات والثورة الكبيرة في التكنولوجيا والاتصالات :

تمثل الثورة الصناعية الثالثة والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا كثيفة المعرفة الأساس المادي للنظام الاقتصاد العالمي الجديد في المرحلة الحالية أو المعاصرة، وقد ترتب على هذه الثورة العديد من النتائج لعل من أهمها[2]:

_ثورة في الإنتاج تمثلت في اختلال المعرفة والمعلومات الأهمية النسبية الأولى في عملية الإنتاج، كما انعكست في ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، حيث ظهر تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة.

_ ثورة في التسويق نتيجة لعجز الأسواق المحلية عن استيعاب إنتاج المشروعات العملاقة ونتيجة للثورة في عالم الاتصال والمواصلات.

[1]-عثمان أبو حرب، المرجع السابق، ص 289-290.

[2]-محمد عبد الله شاهين، أساسيات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة 2018،عمان، ص171-172.

ـ النمو الكبير والمتعاظم في التجارة الدولية والتدفقات المالية الناتجة عن الثورة التكنولوجية من ناحية وتحرير التجارة الدولية من ناحية أخرى.

ـ تزايد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل وشاركت في ذلك أيضا الثورة التكنولوجية والنمو المتزايد للتجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال عبر الدول.

7-زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول:

لعل وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية مع تزايد حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال الدولية، قد يساعد بشكل واضح على الترابط والتشابك بين أجزاء العالم وتأكيد عالمية الأسواق.

ويتجه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ذلك إلى إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين، وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية والصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد ، وتشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوة الاقتصادية وهناك معايير جديدة تطرحها هذه القوة تتلخص في السعي إلى اكتساب ميزة تنافسية للأمم في التسعينات، في إطار اتجاه لأطراف الاقتصاد العالمي إلى التنافسية ، وبالتالي لم تعد الركيزة الأساسية للقوة والقدرة الاقتصادية هي الموارد الطبيعية ، بل أصبحت الركيزة الأساسية في ذلك في امتلاك الميزة أو القدرة التنافسية في المجال الدولي ، والتي تدور حول التكلفة والسعر والإنتاجية والجودة وهو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل.

وبالتالي كان من شأن كل هذه التغيرات زيادة درجة الاعتماد المتبادلinterdépendanceبين دول العالم المختلفة. وينطوي هذا المفهوم على معنى التعليم والتشابك بين البلاد المتاجرة.[1]

المطلب الثاني: تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

من منطلق أن نظام اليوم ما هو إلا نتيجة لتطور نظام الأمس، فيمكن القول معه أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد قد مر في تكوينه بأربع مراحل نتطرق إليها على النحو التالي:

أولا:المرحلة الأولى الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى 1973:

[1]-عمر مصطفى محمد، المرجع السابق، صص97-98.

حيث شهدت تلك المرحلة بداية تكون النظام الاقتصادي العالمي بأقطابه ومكوناته وآلياته.

– فمن ناحية القطبية: انقسم الاقتصاد العالمي إلى قطبية ثنائية من ناحية الأنظمة الاقتصادية حيث أصبح هناك النظام الرأسمالي بأتباعه والنظام الاشتراكي بأتباعه، والعالم المتقدم والعالم النامي وعالم الأغنياء والفقراء مع اتساع الهوة الاقتصادية بين الاثنين عبر الزمن، مما أدى إلى بروز مؤشرات متعارضة لنظام دولي جديد ، وقد تميز هذا النظام بالقطيعة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي التي أدت فيما بعد بما يعرف بالحرب الباردة والتي تجلت مظاهرها في التنافس في ميدان التسلح والفضاء والابتعاد عن أهداف التنمية.

سعت الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية إلى فرض نظام اقتصادي دولي جديد وذلك تحت تأثير عدد من العوامل لعل من أهمها[1]:

–منطق التوسع الرأسمالي وفرض الليبرالية الاقتصادية.

–إعمار خربته الحرب في أوربا واليابان ومستلزمات ذلك.

– العمل على احتواء الاتحاد السوفياتي وتحقيق الانحسار للمد الشيوعي وإقامة نموذج متقدم للرأسمالية يستطيع أن يقف في وجه الاشتراكية السوفياتية ويتجاوزها.

ثانيا: المرحلة الثانية: الممتدة من 1974 إلى 1990.

إن من نتائج المرحلة السابقة هو فشل النظام الاقتصادي السابق وظهور الحاجة الملحة لنظام اقتصادي عالمي جديد، خاصة ما تعلق بالأشكال المختلفة لهيمنة الدول الرأسمالية على الدول النامية، وقد ظهرت في صور شتى منها[2]:

–اعتبار العالم الثالث مصدرا للثروة والمواد الأولية.

–فرض نوع التخصص في مجال الإنتاج على الدول النامية.

–تكريس العلاقات الاقتصادية والتجارية غير المتكافئة.

[1]–إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، نقود ومالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007–2008، ص2.

[2]–بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2014، ص10.

-دور الشركات الاحتكارية العملاقة في تكوين إطارات العالم الثالث التي كرست هيمنتها على ثروات هذه الدول خلال الحقبة الماضية.

وهكذا تتبلور شيئاً فشيئاً الإحساس بأن تعديل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة تعديلاً جوهرياً يقتضي تعديلات جذرية في إستراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية بل والاجتماعية داخل الدول المعنية، وأدى هذا إلى إحساس الدول النامية بضرورة إجراء إعادة نظرة شاملة في النظام الاقتصادي الدولي، وبالفعل تصدرت الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد مقررات مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز الذي انعقد في الجزائر العاصمة في عام 1973 وقد أسفرت المناقشات عن إقرار وثيقين مهمتين هما[1]:

- إعلام بشأن نظام اقتصادي دولي جديد بالقرار رقم 3201.

- برنامج عمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد بالقرار رقم 3202.

ثم جاء إعلان ليما وخطة العمل للتنمية الصناعية الذي انعقد في ليما في عام 1975 وقد أوصى الإعلان بضرورة رفع نصيب الدول النامية في الإنتاج الصناعي عام 2000 إلى 25% من الإنتاج الصناعي العالمي بدلاً من 7% عام 1974.

ولعل من الملاحظ أنه إذا كانت تلك المرحلة قد شهدت بداية قوية نحو تكوين اقتصاد دولي جديد يكون أكثر عدالة ويحقق السلام الدولي، فإن نهاية هذه المرحلة أبرزت نتائج معينة ومتغيرات جديدة وقوى دافعة أخرى يبدو أنها تعلن من جديد عن تشكل نظام اقتصادي عالمي جيد قد يختلف عما نُودي به في بداية هذه المرحلة، حيث أسفرت نتائج المرحلة 1974-1990 عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عام 1982 وتزايد قوة تأثير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتفاقهما على ضرورة تنفيذ برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي في الكثير من الدول النامية من خلال مبدأ المشروطية الدولي المتبادلة بين المنظمتين، بمعنى أن الحصول على تمويل من أحدهما يرتبط بموافقة المنظمة الأخرى، وتعد هذه التطورات والتغيرات قوى دافعة نحو دخول الاقتصاد العالمي مرحلة جديد يتم فيها البحث وبعمق عن نظام اقتصادي عالمي جديد بآليات جديدة.

[1]-إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1977، ص16.

ثالثا: المرحلة الثالثة: الممتدة من 1991إلى القرن الواحد والعشرين:

وهي تبدأ منذ إعلان الرئيس بوش في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي في آذار 1991، أن حرب الخليج كانت المحك الأول لقيام نظام عالمي جديد، ولعل الجديد في هذه المرحلة أنه في بداية المرحلة 1990-1974 كانت الدعوة إلى تعميق البحث عن قيام نظام اقتصادي عالمي جديد، ولعل الجديد في هذه المرحلة أنه في هذه المرحلة أصبحت الولايات المتحدة هي التي تسعى لإرساء نظام اقتصادي عالمي جديد بعد أن كانت الدول النامية هي التي تطالب بذلك، ويمكن تحديد معالم وآليات هذا النظام الذي ما زال في طور التشكل في الأمور التالية[1]:

1. أن هناك إعادة هيكلة للنظام الاقتصادي العالمي على أساس تكنولوجي بهدف تعظيم العوائد وإعادة توطين الأنشطة الصناعية والتكنولوجية، فقد بدأ يظهر هيكل النظام العالمي من منظور تكنولوجي، تأتي في مقدمته مجموعة من الدول الصناعية المركزية ثم تليها مجموعة الدول حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا مع بعض دول شرق أوروبا ثم تأتي بقية دول العالم الثالث المتأخرة اقتصاديا.
2. انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وما له من دلالة اقتصادية في وجود قطبية اقتصادية واحدة وخاصة بعد انضمام معظم دول المعسكر الاشتراكي إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية.
3. التحول نحو الخصخصة والتخلي تدريجياً عن اقتصاد الأوامر والتخطيط المركزي والقطاع العام إلى اقتصاد السوق والقطاع الخاص والتخطيط التأثيري.
4. الاتجاه إلى عولمة الاقتصاد على نطاق كل أطراف الاقتصاد الدولي حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف بفعل ثورة التكنولوجيا والاتصالات.
5. إنشاء منظمة التجارة العالمية في بداية عام 1995 وبذلك يكتمل الضلع الثالث المكون لمثلث النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ليقوم على إدارة النظام الاقتصاد العالمي ثلاث منظمات عالمية: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.
6. الاتجاه إلى غلبة أيدلوجية اقتصادية وسياسية جديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة بانتصار المعسكر الرأسمالي وبالتالي انتصار اقتصاد السوق وآليات السوق والليبرالية السياسية[2].

[1]-محمد عبد الله شاهين، الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2018، ص257.

[2] -Francis fukayama. The end of history. The national interest international affair 1991.

رابعا: المرحلة الرابعة الممتدة من فشل مؤتمر سياتل وحتى أحداث الحادي عشر من أيلول وما بعدها:

ظهرت في تلك المرحلة مجموعة جديدة من القوى والاتجاهات الدافعة التي تشكل هي وغيرها عملية الانتقال للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في مرحلته المستقبلية، ويلاحظ أن الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد تأتي هذه المرة من كل من الدول النامية والدول المتقدمة عدا الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ظهرت هذه الدعوة من خلال مجموعة من التغيرات الجذرية التي تعتبر بحد ذاتها قوى دافعة بدأت تعلن عن بداية قيام نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر وضوحاً وأكثر عدالة، وهذه المتغيرات هي[1]:

1. فشل مؤتمر سياتل الخاص بمنظمة التجارة العالمية والذي عقد بنهاية عام1999،ومؤتمر سياتل هو المؤتمر الوزاري الثالث منذ نشأة منظمة التجارة العالمية، وقد فشل مؤتمر سياتل لعدة أسباب منها تصاعد الخلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على موضوع الدعم المقدم للمنتجات الزراعية ، حيث كانت الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من التحرير في القطاع الزراعي، بينما رفض الاتحاد الأوروبي تحمل التزامات جديدة تتطلب تغيير السياسة الزراعية لأعضائه، كما تصاعد الخلاف بين الولايات المتحدة واليابان، حيث طالبت الأخيرة بضرورة مراجعة القوانين الأمريكية لمكافحة الإغراق حيث ترى اليابان أن هناك مبالغة في هذه القوانين، ناهيك عن معارضة الدول النامية أيضاً لهذه القوانين المتعلقة بقضايا الإغراق، كما تصاعد الخلاف بين الدول النامية والولايات المتحدة الأمريكية حول قضايا صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة وفتح الأسواق فيما يتعلق بتلك السلع، حيث رفضت الدول النامية هذا المطلب الأمريكي بشكل قاطع وتمسكت بعدم الربط بين تحرير التجارة وحقوق العولمة.
2. تصاعد المظاهرات المناهضة للعولمة، تلك المظاهرات التي نادت بأن تكون العمالة التي تعتبر الناتج الرئيسي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد أكثر وضوحاً وأكثر عدالة، والأهم أن المظاهرات المناهضة للعولمة انطلقت من سياتل، المدينة التي تصدر على ما يربو على 42 مليار دولار والتي تقع في قلب الولايات المتحدة، لتشير إلى أن العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد أصبحا بالنسبة للمجتمع المدني في أمريكا وفي الدول المتقدمة رمزاً بعدم العدالة في توزيع الدخل وسبباً للبطالة والتعدي على حقوق الإنسان.
3. انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، ولا شكأن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية احتاج إلى مفاوضات شاقة وصعبة وهو يحمل دلالات كبير فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث يشير إلى

[1]– محمد عبد الله شاهين، أساسيات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المرجع السابق، ص ص 167– 169.

أن هناك فاعلاً رئيسياً جديداً يأخذ مكانه بقوة في الاقتصاد العالمي حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي الصيني حوالي أكثر من 2 تريليون دولار عام2000 ليتبوأ المرتبة السابعة عالمياً، كما أن الاقتصاد الصيني ما يزال يحقق أسرع معدل نمو اقتصادي في العالم كله.

4. أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 والتي أثرت سلبياً بقوة على الاقتصاد العالمي بسبب موجة المخاوف التي سادت العالم في أعقاب تلك الأحداث وتداعياتها وتأثيرها السلبي على حركة الاستثمارات والسياحة، وقد أشارت التقديرات الدولية إلى أن معدل نمو الاقتصاد الأمريكي لم يتعد الـ 1% في عام 2001 وبلغ نحو 0.7% في عام 2002وهو يمثل أسوأ أداء منذ الركود الأخير في عام1991.

خامسا: المرحلة الخامسة والممتدة منذ أحداث سبتمبر 2001 وحتى عام 2008

ظهر خلال هذه المرحلة تلك القوى الاقتصادية الجديدة المتصاعدة والقادرة على التأثير في تشكيل النظام العالمي والتي دعت إلى إصلاح جذري بالنظام العالمي ، بحيث يتعاظم فيه دور الدول النامية الصاعدة مثل الصين والهند والبرازيل وغيرها من مجموعة العشرين ويكون لها دور رئيسي في تشكيل النظام الجديد ، إلا أن تلك المرحلة انتهت بتفجر الأزمة المالية العالمية عام 2008 بما صاحبها من آثار خطيرة مثل إفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية والبنوك في كثير من الدول بسبب أزمات السيولة وانهيار البورصات وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض أسعار النفط وتذبذب أسعار الذهب والعملات وانخفاض التجارة الدولية وظهور حالات الركود والكساد والآثار السلبية على المدخرين والمدخرات وكذلك على معدلات النمو الاقتصادي وانتشار الفقر في العالم[1].

المطلب الثالث: دعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

يرتكز النظام الاقتصادي العالمي الراهن على ثلاثة أضلاع أساسية يأتي في مقدمتها النظام النقدي الدولي، والنظام المالي الدولي ثم النظام التجاري الدولي.

أولا: النظام النقدي الدولي:

إن نظام النقد الدولي يلعب دورا حيويا في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها دول العالم في ظل العولمة، سواء كانت متقدمة أو نامية.

[1]–تامر البطراوي، النظام العالمي الجديد، مركز الأبحاث العلمانية في العام العربي، تاريخ النشر: 2016/08/15،تاريخ الإطلاع: 2020/02/22، أنظر إلى:https://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?t=2&aid=527943

ويمكن تعريف نظام النقد الدولي بأنه مجموعة من القواعد والإجراءات التي يمكن أن تتخذ فيما له صلة بالعلاقات النقدية الدولية، وبالطريقة التي تسهل عملية التبادل التجاري بين دول العالم.

إن نظام النقد الدولي كأي نظام يجب أن تتوفر فيه العناصر التالية[1]:

-وجود مؤسسات تنظيمية تتولى إدارة وتوجيه هذا النظام، وفي حالة النظام النقد الدولي فإن صندوق النقد الدولي يساعد على تسهيل عمل هذا النظام.

-وجود آلية يتم بموجبه تيسير عمل النظام، وهي الأعمال التي يمكن من خلالها تسهيل العمل التجاري.

-وجود وسائل يتم من خلالها عمل النظام بسوية المبادلات الدولية كالذهب والعملات الأجنبية.

-توفير إجراءات يتم من خلالها تيسير التدفقات النقدية وتسهيل المبادلات التجارية الدولية وتسويتها وتطورها واستقرارها.

ومن الملاحظ أن الحاجة إلى وجود هذا النظام بغية تسهيل المبادلات والعلاقات الاقتصادية الدولية، وبدأ تطور هذا النظام نظرا لتطور التجارة الدولية، ومع التعدد الواسع للعملات، والتي معها عدم استقرار أسعار تحويل هذه العملات بعضها إزاء البعض الآخر. وحيث بدأ تطور هذا النظام في القرن السابع عشر والثامن عشر، عندما ظهرت أسواق تبادل العملات كسوق أمستردام، ثم تطورت هذه الأسواق حتى أصبحت سوق لندن أهم أسواق المال في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وذلك نظرا لتطور إنكلترا اقتصاديا بشكل يفوق بقية دول العالم.

لقد أفرزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ضرورة العمل على إنشاء نظام نقدي دولي يتم تحقيق وحدة هذا النظام عالميا، وإلغاء القيود والرقابة على مبادلات الصرف، وذلك بإنشاء نظام دولي متعدد الأطراف، وقد تم إنشاء النظام النقدي والمالي تحت إشراف الأمم المتحدة في سنة 1944وبحضور 44دولة لغرض إنشاء النظام المالي والنقدي ما بعد الحرب.

ثانيا: النظام المالي الدولي:

وهو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بالتحركات والانتقادات الدولية لرؤوس الأموال، سواء في صورة مساعدات أجنبية أو قروض خارجية، وسواء كانت رسمية أو تجارية أو في صورة استثمارات أجنبية مباشرة او غير مباشرة، ويقوم البنك الدولي بمفهومه الشامل البدور القيادي في إدارة النظام المالي الدولي.[1]

[1]-إبراهيم السقا، التقليدية والعولمة في النظام الاقتصادي الدولي، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2019، ص53-54.

ثالثا: النظام التجاري الدولي:

وهو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتصدير واستيراد السلع وتحديد ما يجوز وما لا يجوز من الإجراءات الحمائية أو إعانات التصدير، بل والعمل من خلال هذا النظام على تحرير التجارة العالمية لزيادة التبادل الدولي، وترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل وتعظيم العائد من التجارة الدولية لكل أطراف الاقتصاد العالمي، وتقوم منظمة التجارة العالمية wtoبتولي إدارة النظام التجاري الدولي.

فأساس النظام التجاري الدولي هو الفكرة الواضحة المباشرة التي مفادها أن التبادل الدولي ينبغي أن يجري بحرية وبدون قيود مفروضة من الحكومات.[2]

المطلب الرابع: التحولات الاقتصادية الأخيرة على المستوى العالمي

يمكن حصر أهم التحولات الاقتصادية الأخيرة على المستوى العالمي خاصة بعد مطلع القرن الواحد والعشرين على النحو التالي:

أولا: خصائص الاقتصاد العالمي اليوم:

مر الاقتصاد العالمي بتطورات جاءت متلاحقة ومترادفة، كان لها أثر كبير على تبديل وتصحيح بعض المفاهيم التي كانت قائمة، فنجد أن العولمة أصبحت الخاصية الأكثر انتشاراً في الاقتصاد العالمي الحديث، فهي عبارة عن موجة جارفة من التحولات الاقتصادية والتكنولوجيا والمفاهيم التي لا تحدها حدود أو ضوابط.

ففي هذه الموجة الجارفة التي تقودها العولمة، توسع مفهوم التنمية، حيث ابتعد مفهومها على النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال، وضم إليه مفهوما أشمل وأوسع، حيث يرتكز هذا المفهوم على محاولة جعل الهدف النهائي الذي تسعى إليه السياسات الاقتصادية يرتكز أو يتمحور حول تنمية كفاءة الإنسان، ومحاولة تحسين الظروف المحيطة به من ظروف اجتماعية، اقتصادية، بيئية وتعليمية، وبهذا نحصل على تجاوب مع الحاجات المتبادلة والمتزايدة، وباتت التكنولوجيا تضاف إلى عوامل الإنتاج الأساسية.

---

[1]–زير مي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص78.

[2]–نفس المرجع، ص78.

وسوف نذكر أهم الخصائص والمتغيرات الاقتصادية التي أصبحت السائدة اليوم عبر العالم، يمكن أن نختصرها في[1]:

1-المنظمة العالمية للتجارة:

ولدت هذه المنظمة نتيجة للتطورات المذكورة، والمتحكمة في نظام التجارة العالمية، وقد وجدت هذه المنظمة من أجل خدمة أهداف البلدان الأكثر تصنيعا في العالم، لأنها الأكثر قدرة على المنافسة. شعار هذه المنظمة إلغاء الحوافز الجمركية في وجه السلع والبضائع ورؤوس الأموال، وأصبحت هذه المنظمة، رفقة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تشكل الركائز الأساسية في معادلة العالم الجديد. وهكذا أصبحت التنمية ترتكز ارتكازا كبيراً على مشاركة البلدان في التجارة العالمية، كما أصبحت الأمور المتعلقة بالتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والنقل والتنمية المستديمة وتجارة السلع تشكل ترابطاً كبيراً.

2- نظام السوق:

هو النظام السائد اليوم تقريباً في كافة الدول، حيث يصبح السوق هو السيّد وهو الحكم، وهو الأسلوب الأنسب. وعملية التحول إلى اقتصاد السوق تختلف من بلد إلى آخر.

إن التحول إلى نظام السوق يتطلب مجموعة كبيرة من القوانين والسياسات والتعديلات الهيكلية وتحرير الاستثمار، وهي كلها عبارة عن عوامل محركة ومدّعمة لنشاط السوق. إن نظام السوق يعتمد على الاستقرار العام وعلى القدرة التقنية وتوفر قطاع وطني مبني على المبادرين والمستثمرين.

3-تغير أساليب العمل والإنتاج:

إن الثورة التكنولوجية قد غيّرت حتى في الخصائص الاقتصادية وأظهرت القدرة على المنافسة العالمية، فالتغير في أساليب العمل قد أدى إلى ارتباط الدول بعضها البعض، كما زادت درجة تقسيم المراحل الإنتاجية، حتى خرجت من حدود الدولة إلى دولة أخرى، واختصرت المكاتب على مواقع صغيرة مجهزة بأحدث الأجهزة، وهكذا أصبحت التكنولوجيا وسيلة ضرورية للتنمية.

[1]- بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد، المرجع السابق، ص 23-25.

4- انتشار الخصخصة:

هو تيار انتشر في معظم أنحاء المعمورة وخاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي وحمل في بذور نشأته إشراك القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ومحاولة إعطائه نفس الحقوق التي يتمتع بها القطاع العام. وفي الحقيقة، فإن نظام التخصيصية أصبح ملزماً وضرورياً نظراً لتغير المفاهيم الاقتصادية السائدة، فنظام السوق الذي يعني أنّ السوق هو السيّد والحكم، يتطلب فتح المجال للقطاع الخاص لينافس القطاع العام.

إن عملية التخصيصية سائدة ولكن بشكل متفاوت تقريبا في معظم البلدان، خلقت مشاكل ومتاعب اقتصادية للعديد من الدول، خاصة تلك التي كانت سائرة في النهج الاشتراكي.

إن التخصيصية لا تعني بأي حال من الأحوال انسحاب القطاع العام من الحياة الاقتصادية وإنما دوره من خلال رعاية وتنمية الظروف المتممة للعمل الخاص، ودعم التنمية المالية والبشرية وغيرها.

5-بروز التكتلات الاقتصادية العملاقة وزيادة دور الشركات المتعددة الجنسيات:

إنّ ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة الدولية والتنافس والصراع بين الشركات المتعددة الجنسيات قد أسهم في سرعة تغير أنماط العمل ومحاولة الاستفادة من الثروات الموجودة في أكثر من بلد، ذلك سعياً من أجل تعظيم الربح.

أصبحت رؤوس الأموال والتقنيات تتحرك بصورة فائقة، وظهر هناك ترابط بين بعض البلدان، مما دعم ظهور معالم العولمة بشكل جلي. فاشتدّت المنافسة العالمية، وتدهورت بذلك المؤسسات المحلية، وأصبح الاقتصاد الوطني غير قادر على المنافسة.

6-بروز عملة عالمية جديدة (اليورو):

برزت خلال مطلع 1999 ظهور هذه العملة، وتم تكليف البنك المركزي بفرانكفورت التّحكم في السياسة المالية، والأكيد أن هذا المولود سوف يكون له أثر في مجمل العمليات النقدية والاستثمارية في العالم. فهذه الدول الأوروبية سوف تشكل تكتلا اقتصاديا عالميا يتخذ نظام السوق الحرة منهجا، يفوق عدد سكانه سكان الولايات المتحدة الأمريكية، ويشكل 19% من التجارة العالمية، ولهذا أصبح اليورو أول عملة عالمية منافسة للدولار في الأسواق العالمية.

ثانيا: بعض مؤشرات الاقتصاد العالمي.

هبط النمو العالمي في2009 على نحو قلما حدث من قبل، لكن كل مناطق العالم تعافت من الهبوط في الفترة 2010-2011، مدعومة بإجراءات قوية مضادة للاتجاهات الدورية اتخذتها كل بلدان مجموعة العشرين.[1]

وفي عام 2016 بلغ النمو الاقتصادي العالمي معدل لا يتجاوز 2.4 في المائة، وهو أعلى معدل للنمو العالمي يسجَّل منذ عام 2011، و تُواصل مؤشرات أسواق العمل تحسّنها في طائفة واسعة من البلدان، حيث سجّل ما يقارب ثلثي عدد بلدان العالم نموا أقوى في عام 2017مقارنة بالسنة الماضية، وعلى الصعيد العالمي.

إن تحسن أداء النشاط الاقتصادي لم يتم تقاسمه بالتساوي فيما بين جميع البلدان والمناطق.

إن التسارع الأخير في نمو الناتج الإجمالي العالمي ينبع في الغالب من تحقيق نموٍّ أقوى في العديد من الاقتصاديات المتقدمة، على الرغم من أن شرق آسيا وجنوبها لا يزالان يمثلان أكثر المناطق ديناميكية في العالم، كما أن التحسينات الدورية في كل من الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والبرازيل، ونيجيريا، وهي اقتصاديات تخرج من حالة ركود، تشكّل ما يقرب من ثلث ارتفاع معدل النمو العالمي بين عامي 2016 و 2017، و لكن المكاسب الاقتصادية التي سُجلت مؤخرا لا تزال غير موزعة بالتساوي بين جميع البلدان والمناطق، ولا يزال يتحتم على أجزاء كثيرة من العالم استعادة معدل نمو جيد. ولا تزال الآفاق الاقتصادية لكثير من مصدّري السلع الأساسية محفوفة بالتحديات، مما يؤكد الضعف إزاء دورات الازدهار والكساد في البلدان التي تعتمد اعتمادا مفرطا على عدد صغير من الموارد الطبيعية. وعلاوة على ذلك، فإن إمكانات الاقتصاد العالمي على المدى الأطول تعاني من تشوّه جرّاء الفترة المديدة من ضعف الاستثمار وانخفاض نمو الإنتاجية التي أعقبت الأزمة المالية العالمية.

لقد تحسنت ظروف الاستثمار عموما، بفضل انخفاض التقلبات المالية، وانخفاض هشاشة القطاع المصرفي، والانتعاش في بعض قطاعات السلع الأساسية، وبفضل توقعات عالمية أقوى للاقتصاد الكلي. ولا تزال تكاليف التمويل منخفضة عموما، وقد تقلصت الفوارق في العديد من الأسواق الناشئة، مما يعكس انخفاضا في الأخطار المتعلقة بأسعار الفائدة. وذلك ما دعم ارتفاع تدفقات رأس المال إلى الأسواق الناشئة، بما في ذلك زيادة الإقراض عبر الحدود، وتعزيز نمو الائتمان في كل من الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات النامية على حد سواء،إلا أن ارتفاع مستوى عدم التيقن في مجال السياسات وارتفاع مستويات الديون قد يحولان دون تحقيق انتعاش قوي للاستثمار على نطاق أوسع.

[1]- صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي (التحديات أمام النمو المطرد)، الطبعة العربية، أكتوبر 2018،ص 1.

وقد دعم تحسن الظروف تحقيق انتعاش متواضع في الاستثمار المنتِج في بعض الاقتصاديات الكبيرة. وبلغ إجمالي تكوين رؤوس الأموال الثابتة ما نسبته نحو 60 في المائة من تسارع النشاط الاقتصادي العالمي في عام 2017. وهذا التحسن إنما هو تحسن بالمقارنة مع نقطة بداية منخفضة جدا، بعد سنتين من ضعف استثنائي في نمو الاستثمار، وبعد فترة مطولة من ضعف الاستثمارات العالمية عموما. وكذلك فإن ارتفاع مستويات عدم التيقن في مجال السياسات التجارية، وأوجه عدم التيقن الشديدة المتعلقة بتأثير تسوية الميزانية العمومية في المصارف المركزية الرئيسية، فضلا عن ارتفاع حجم الديون، وتزايد عوامل الهشاشة المالية على المدى الطويل، يمكن أن يعيق حدوث انتعاش أقوى وأوسع نطاقا في النشاط الاستثماري، الأمر الذي يلزم لدعم نمو أقوى للإنتاجية ولتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة[1].

ولقد فقد النمو العالمي خلال النصف الأول من عام 2018 بعضا من زخمه القوي المسجل في النصف الثاني من العام الماضي، وأصبح التوسع الاقتصادي أقل توازنا عبر البلدان، وتراجع النشاط بدرجة أكبر من المتوقع في بعض الاقتصاديات المتقدمة الكبرى عن وتيرته القوية خلال العام الماضي، بينما تواصل اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية نموها بنفس الوتيرة على غرار عام 2017.

وبالنسبة للاقتصاديات المتقدمة، تراجع النمو في منطقة اليورو والمملكة المتحدة وكان لتباطؤ نمو الصادرات عقب الارتفاع القوي الذي شهده الربع الأخير من عام 2017 دور كبير في التباطؤ الاقتصادي في منطقة اليورو وساعد ارتفاع أسعار الطاقة في تراجع الطلب لدى البلدان المستوردة للطاقة، بينما تأثرت بعض البلدان أيضا بعدم اليقين السياسي أو الإجراءات الصناعية وفي المملكة المتحدة، انخفض النمو بأكثر من المتوقع، وهو ما يرجع جزئيا إلى الاضطرابات المرتبطة بالطقس في الربع الأول وفي مقابل هذه التطورات، واصل الاقتصاد الأمريكي نموه القوي، لاسيما في الربع الأول، وازداد تحسن نشاط القطاع الخاص بفضل الدفعات المالية الكبيرة.

وقد استقرت مستويات النمو الكلي في مجموعة اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية في النصف الأول من عام 2018 واستمرت آسيا الصاعدة في النمو بقوة مدعومة بتحسن الاقتصاد في الهند بفضل الطلب المحلي بعدما بلغ نموها في عام 2017 أدنى مستوياته على الإطلاق خلال أربع سنوات، وذلك بالرغم من تراجع النشاط في الصين خلال الربع الثاني نتيجة التشديد التنظيمي في قطاع العقارات وقطاع الوساطة المالية غير المصرفية وقد ساهم ارتفاع أسعار النفط في زيادة النمو في الاقتصاديات المصدرة للنفط في إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط واستمر التعافي

[1]– الأمم المتحدة، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، موجز تنفيذي: العالم الحالة والتوقعات الاقتصادية في 2018، تاريخ النشر: 11 ديسمبر 2018، تاريخ الإطلاع: 2020/04/12، أنظر إلى: https://www.un.org/development/desa/dpad/publication

في أمريكا اللاتينية، ولكن بوتيرة أبطأ من المتوقع نظرا للتأثير السلبي لتشديد الأوضاع المالية والجفاف على النمو في الأرجنتين وتعطل الإنتاج في البرازيل بسبب إضراب سائقي الشاحنات في أنحاء البلاد[1].

و قد يواجه انتعاش التجارة العالمية نكسة في حالة زيادة الاتجاهات الحمائية.

انتعشت التجارة العالمية في عام 2017، ففي الأشهر الثمانية الأولى من العام، نمت تجارة السلع العالمية بأسرع وتيرة لها في فترة ما بعد الأزمة، و الانتعاش قد نجم في الغالب عن زيادة الطلب على الواردات في شرق آسيا، مع تنامي الطلب المحلي في المنطقة، مدعوما بتدابير تيسيريه في مجال السياسات، وفي العديد من الاقتصاديات المتقدمة الكبرى، انتعشت واردات السلع الرأسمالية، في استجابة من الشركات لتحسين ظروف الاستثمار.

وإن التعديلات التي طرأت مؤخرا على مسار العلاقات التجارية الرئيسية، مثل قرار المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي، وقرارات الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة التفاوض بشأن اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وعلى إعادة تقييم شروط اتفاقاتها القائمة الأخرى، كل ذلك قد أثار مخاوف بشأن احتمال تصاعد الحواجز والمنازعات التجارية. وقد تتضخم تلك التدابير إذا ما قوبلت بتدابير انتقامية من جانب بلدان أخرى. وهذه البيئة التجارية التقييدية بشكل متزايد قد تعرقل آفاق النمو في الأجل المتوسط، نظرا إلى الروابط المتعاضدة فيما بين التجارة والاستثمار ونمو الإنتاجية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تركز السياسات على دعم تنشيط التعاون التجاري المتعدد الأطراف، مع التشديد على تحقيق الفوائد الممكنة من التجارة في الخدمات[2].

ومن المؤشرات السلبية التي يواجهها الاقتصاد العالمي[3]:

- ارتفاع الدين العالمي (الحكومي والخاص) الذي وصل إلى مستويات قياسية، إذ بلغ 244 ترليون دولار، أي أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حسب أرقام المؤسسات المالية الدولية لعام 2018، وهذه الأزمة يمكن أن تنفجر في أي لحظة، حال عدم قدرة كبار المستدينين أو بعضهم من دفع التزاماتهم
- تنامي سيطرة الاحتكارات الكبرى على الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يضعف تنافسيته وحوكمته —على المستوين المتوسط والطويل — ويمكن الشركات المتعددة الجنسية الضخمة من السيطرة على السياسات الاقتصادية المختلفة

[1]– صندوق النقد الدولي، المرجع السابق، ص 01.

[2]– الأمم المتحدة، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية،المرجع السابق، https://www.un.org/development/desa/dpad/publication

[3]– أحمد عوض، توقعات الاقتصاد العالمي 2020، تاريخ النشر: 5 جانفي 2020، تاريخ الإطلاع: 2020/04/13، أنظر إلى:https://alghad.com

للدول، بحيث يخرج من حساباتها سياسات الحماية الاجتماعية لمواطنيها، وهذا ما بدأنا نشهد بعض ملامحه مؤخرا، حيث الدفع باتجاه تراجع دور الدولة في تقديم التزاماتها في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، والتراجع عن احترام معايير العمل اللائق لصالح معايير العمل المرنة، خدمة لمصالح هذه الشركات والقطاع الخاص. كذلك يتوقع أن يؤدي تعمق مستويات التفاوت الاجتماعي (اللامساواة الاقتصادية) إلى التأثير بشكل سلبي على اتجاهات الاقتصاد العالمي والاقتصاديات الإقليمية والوطنية، ويعمق اختلالاته، إذ يمتلك 28 شخصا في العالم ثروة نصف البشرية، وهذا من شأنه أن يعبد الطريق أمام حدوث احتجاجات اجتماعية واسعة تؤدي بالضرورة إلى تغييرات في مسارات واتجاهات الاقتصاد العالمي.

ولتقوية النشاط الاقتصادي وتجنب المخاطر المعاكسة، يتعين توثيق التعاون متعدد الأطراف وإيجاد مزيج من السياسات الوطنية على درجة أكبر من التوازن، في ضوء الحيز النقدي والمالي المتاح. ولا يزال من الأهداف الكبرى في هذا السياق بناء الصلابة المالية، وتقوية النمو المحتمل، وتعزيز الشمول. وينبغي توثيق التعاون عبر الحدود في مجالات متعددة، لمعالجة الشكاوى الموجهة للنظام التجاري القائم على القواعد، والحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري، وتدعيم بنيان النظام الضريبي الدولي. وينبغي للسياسات الوطنية أن تدعم الطلب في الوقت المناسب حسب الحاجة، باستخدام أدوات كل من سياسة المالية العامة والسياسة النقدية في حدود الحيز المتاح أمام السياستين.[1]

[1]– صندوق النقد الدولي،مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي : استقرار مبدئي، وتعافٍ بطيء؟ ، تاريخ النشر: يناير 2020، تاريخ الإطلاع: 2020/04/15، أنظر إلى: https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues

المبحث الثاني: العولمة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

شهد العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين مجموعة من المتغيرات المتلاحقة التي تعدت نطاق القوميات، وتجاوزت حدود الدول الأقاليم، وأخذت تؤثر في حياة الناس بنسب متفاوتة، بغض النظر عن الجغرافيا، أو العرق أو اللغة، هذه التغيرات التي شكلت ملامح عالم جديد، يختلف عن الأمس، اصطلح المفكرون على تسميتها "العولمة" والعولمة عنوان جديد لظاهرة قديمة، تؤثر بشكل جذري في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية، إلا أن الجانب الاقتصادي يبقى هو المحرك الأساسي لها.

المطلب الأول: تعريف العولمة الاقتصادية

يختلف تعريف العولمة من اقتصادي إلى آخر ومن مدرسة فكرية إلى أخرى وفيما يلي نستعرض أهم تعاريفها:

التعريف الأول: العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول لمركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير متكافئ[1].

التعريف الثاني: هي عبارة عن العمليات والمبادلات الاقتصادية تجرى على نطاق عالمي بعيدا عن سيطرة الدولة القومية، بل أن الاقتصاد القومي أو الوطني يتحدد بهذه العمليات، وهذا الوضع مغاير تماما لما كان عليه الحال في الإطار السابق حيث كانت الاقتصاديات القومية هي الفاعلة، أما الاقتصاد العالمي فهو ثمرة تفاعلها[2].

التعريف الثالث: تعريف صندوق النقد الدولي للعولمة:

حيث يرى أن العولمة الاقتصادية تتمثل في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول مع تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تؤدي القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم.[3]

ومن الواضح أن صندوق النقد الدولي يركز مرة أخرى في تعريفه على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول الذي تعتبر الأساس والمحرك للنشاط الاقتصادي نحو بلورة العولمة على كافة المستويات والعمليات.

---

[1]-الجوزي جميلة، العولمة الاقتصادية-تحدياتها والمخاطر التي تهدد مستقبلها، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 1، العدد1، جامعة الجزائر 3، 2010، ص36.

[2]-جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2018، ص114.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها-شركاتها-تداعيتها)، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 18.

فعناصر الأساسية في فكرة العولمة، تدور حول ازدياد العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الدول أي تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل سواء في مجال التبادل سواء في مجال تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الموال أو في انتشار العولمة والأفكار وغيرها ويصبح هذا السلوك العولمي هو المحرك للنمو الاقتصادي بين أطراف التبادل الدولي.

ومعنى ذلك أن للعولمة منابعها ومصابها ولها أطرافها المختلفة والسلبية ولا يمكن أن نتوقع أن تكون آثار العولمة في الأولى مثل آثارها في الثانية وقد يستفيد الجميع من العولمة، ولكن الفوائد لابد أن تختلف اختلافا شاسعا في الحالتين أيضا والأرجح أن يكون للعولمة فوائدها وأضرارها للجميع مع تفاوت شاسع في هذه الفوائد والأضرار من دولة إلى أخرى.[1]

المطلب الثاني: مؤسسات العولمة الاقتصادية.

برزت العديد من المؤسسات ذات الطبيعة الدولية، والتي أسهمت بشكل فاعل في فرض اتجاهات العولمة، وتوسيع مدياتها وأبعادها ومن أبرز هذه المؤسسات مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

أولا: صندوق النقد الدولي:

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنه المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي.وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء فيه.[2]

نشأ صندوق النقد الدولي إثر اتفاقية بروتون وودز سنة 1944، وذلك إثر الحرب العالمية الثانية، والتي أفرزت ظهور وبروز قوى عالمية جديدة، واستهدف إنشاء صندوق النقد الدولي تحقيق عدة أهداف ومنها[3]:

1. إيجاد وتنظيم دولي يمثله صندوق النقد الدولي من أجل العمل على تحقيق التعاون النقدي الدولي.
2. توفير التمويل اللازم لتلبية حاجة الدول الأعضاء من أجل معالجة حالات الاحتلال التي تنشأ في موازين مدفوعاتها، حيث يتم لجوء الدولة العضو إلى الصندوق من اجل حصوله على الأرصدة النقدية التي يتم من خلالها معالجة العجز المؤقت في ميزان مدفوعاتها، وهذا ما يوفر الحافز على تشجيع الدول وتحفيزها على الانضمام إلى

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها–شركاتها–تداعيتها)، المرجع السابق، ص 18.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية، المرجع السابق، ص84.

[3]–فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن،2010، ص ص 248–250.

الصندوق من أجل الحصول على ما يمكن أن تحتاجه من موارد نقدية في حالة حصول عجز مؤقت في ميزان مدفوعاته.

3. إقامة نظام صرف ثابت مع توفير درجة مرونة محدودة في إطار نظام الصرف الثابت، هذا وبذلك يتم تلاشي الجمود في أسعار الصرف الذي كان سائدا في ظل نظام قاعدة الذهب، إضافة تلاشي أن تتولى كل دولة تحديد أسعار الصرف عملتها بمعزل عن الدول الأخرى.

4. إلغاء الرقابة على الصرف المتمثلة بالقيود التي تضعها الدول على تحويل عملتها إلى العملات الأخرى، وهو ما نصت عليه المادة الثامنة من اتفاقية الصندوق والتي تضمنت عدم جواز فرض الرقابة على الصرف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بدون الحصول على موافقة الصندوق مسبقا، وهو ما يعني حرية الأعضاء في الرقابة على الصرف في حركة رؤوس الأموال التي لا يتم من خلالها تقييد المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية.

- ومن أهم وظائف الصندوق هي[1]:

- دعم استقرار أسعار الصرف، والمحافظة على التدابير المنظمة لصرف بين الدول الأعضاء لتفادي التنافس على تخفيض أسعار الصرف، وللمساهمة في إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء وإزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي والتي تعوق نمو التجارة الدولية، وبث الثقة بين الدول الأعضاء من خلال جعل موارد الصندوق ميسورة لها بضمانات ملائمة، ومن ثم إتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى التدابير التي من شأنها أ، تقضي على الرخاء الوطني أو الدولي.
- وفي واقع الأمر فقد استطاع الصندوق أن يعمل على تدعيم التعاون الدولي من خلال التنظيم الدائم، وتوفير الأجهزة اللازمة للتشاور والتعاون حول المشكلات النقدية الدولية، وساهم مساهمة فعالة في النمو المتوازن للتجارة العالمية من خلال توفير التمويل اللازم لها.
- يتجه الصندوق في الوقت الراهن إلى دراسة امتداد إشرافه إلى ميزان المعاملات الرأسمالية لموازين المدفوعات للدول الأعضاء، وفي الوقت نفسه الدفع نحو إيجاد الكترونية دولية يصدرها هو ليتحول في المستقبل إلى البنك المركزي العالمي للعالم كله.

[1]-خبابة عبد الله، الوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر ،2009، ص257.

ثانيا: البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير، إحدى مؤسسات المالية التابعة للأمم المتحدة الذي أنشئ عام 1944 في مدينة بروتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية ويبلغ عدد الأعضاء الحاليين في البنك 182دولة،وقد تأسس برأسمال مصرح به نحو186 مليار دولار، والبنك يعمل وفق أسس تجارية حيث يعتمد على الإقراض والاقتراض في عمله أكثر من اعتماده على رأس ماله، ومن أكبر المساهمين في رأسماله هي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وبريطانيا، واليابان والمملكة العربية السعودية، ثم تأسيس في البداية لأغراض اعمار الأراضي والمنشآت التي دمرتها الحرب العالمية الثانية في العديد من الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا، بالإضافة إلى دعم وتوسيع التجارة الدولية وموازين المدفوعات، وللبنك أهداف بعيدة المدى يعمل على تحقيقها بالطرق والوسائل التالية[1]:

1. تقديم أو ضمان قروض التنمية الاقتصادية المقدمة إلى الدول النامية من دول أخرى، كما يقدم قروض طويلة الأجل وبتسهيلات واسعة مثل منح فترة سداد قد تصل إلى خمسة سنوات، وتحديد سعر فائدة منخفض على قروضه.
2. تقديم المعونات الفنية والاستشارية للدول النامية، وخاصة في الحالات التي تتوفر فيها الخبرات المتخصصة لبعض المشاريع الاستثمار.
3. استثمار الأموال الودائع الدولية الموجودة لدى البنك في مشاريع الإنتاج الصناعي والزراعي في الدول الأخرى، ويمنح ائتمانيات متوسطة وطويلة الأجل لشراء الآلات وإقامة المشاريع، ويقدم قروض عادية.

وبالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض فان البنك يقدم العديد من الوظائف أهمها[2]:

1. تقديم المعاونة الفنية الدولية للدول الأعضاء المتخلفة اقتصاديا، وهي تقدم كجزء جوهري من الأعمال التحضيرية لعمليات الاقتراض مثل تحديد أسبقية المشروعات، وإيذاء النصح والتدابير الإدارية والتنظيمية لتنفيذ هذه المشروعات ووسائل تمويل نفقاتها.
2. تشجيع الاستثمار الخاص وبما يضمن نمو وتوسيع القطاع الخاص، وبما يساعد على تأصيل العادة الادخارية، وإيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية، وخلق قطاع جوهري وديناميكي، واجتذاب رؤوس الأموال إضافية ورجال الأعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاط التنمية.

[1]–علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2003، ص ص339-340.

[2]–محسن أحمد الخضيري، العولمة الإجتياحية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2000، ص104.

3. فض المنازعات المالية بين دول الأعضاء، وتدريب موظفي الحكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية.

ثالثا: منظمة التجارة العالمية:

هي المنظمة الدولية التي تتعامل مع القواعد العالمية للتجارة بين دول العالم، وتؤمن تدفق عملية التجارة بين الدول بيسر وسهولة، وفض المنازعات التجارية بين الدول من حيت تحرير التجارة عن طريق التفاوض، وتضمن عرض وأمان مستمر للمستهلكين وخيارات أكثر من السلع والمواد الخام والخدمات وتنظم التجارة بين المنتجين والمصدرين والمستوردين.[1]

وفي هذا الإطار تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الهداف التالية[2]:

1. خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
2. تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.
3. زيادة في الإنتاج والتجارة العالمية والاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل للموارد العالمية في إطار التنمية المستدامة.
4. استغلال موارد العالم وتوظيفها في شكل هرمي.
5. زيادة التبادل التجاري الدولي وتنظيمه على أسس وقواعد وفقا لاتفاقية الأورغواي.
6. تحفيز السوق الدولي على التكيف مع مستويات المعيشة المختلفة.
7. اشتراك الدول النامية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال مشاركتها في التجارة الدولية.

من أهم مهام المنظمة العالمية للتجارة، ووفقا لنتائج الأورغواي والتي تضمنها الاتفاق الموقع في هذا الشأن فإن مهام المنظمة (المادة 3) هي كتالي[3]:

1. الإشراف على تنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء وتسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الأوروغواي.
2. متابعة المفاوضات الدولية لتحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف.
3. فض المنازعات الدولية فيما يتعلق بالمعاملات التجارية وتسويتها وفق الأسس التي حددتها اتفاقيات (الغات).

[1]– محمود الشيخ، التسويق الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012،ص182.

[2]–عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 183.

[3]– محمد عبد الله شاهين محمد، اتجاهات التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2018، ص161.

4. متابعة السياسات التجارية الدولية ومدى انسجامها مع ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مراكش.
5. التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة لهما بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الانسجام والتوازن في عملية صنع السياسات الاقتصادية الدولية.

المطلب الثالث: تداعيات العولمة الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي.

من خلال التعاريف السابقة للعولمة الاقتصادية يتبين لنا بأنها ليست مفهوما محايدا بل هي مفهوم مفعم بالإيديولوجية، فكما يرى البعض بأنها عملية هدفها تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية لدول العالم من خلال زيادة وتنويع التجارة والاستثمارات والتكنولوجيا فان البعض الآخر ينظر إليها كظاهرة سوف يؤدي إلى تقليص دور الدولة في إدارة شؤون الاقتصاد، بالإضافة إلى زيادة تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة وتدمير اقتصاديها الناشئة.

وبالتالي انقسمت الآراء إلى رأيين أحدهما مؤيد لها ويعدد إيجابيتها وآخر رافض لها ويذكر سلبياتها.

أولا: التداعيات الإيجابية:

- تساهم العولمة في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية والتنافسية مما يساهم في تخفيض مستوى الفقر على المستوى العالمي في الأصل الطويل، فتأثير العولمة يختلف من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال انخفاض مستوى الفقر في جنوب شرق آسيا نتيجة تحقيق معدل عالي للنمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج في الصناعات الموجهة للتصدير مما أدى إلى ارتفاع مستويات الأجور.
- تعمل العولمة الاقتصادية على تحرير التجارة وتحقيق المكاسب من خلال إقامة المناطق الحرة والاتحادات الجمركية، مثال الاتحاد الأوروبي.[1]
- زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول وهو ما أسفر عنه تحولات عقد التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية الانتقال رؤوس الموال الدولية مع وجود الثروة التكنولوجية والمعلوماتية حيث يتم في ظل العولمة إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه ذلك من تزايد الاحتمالات وإمكانيات تأثير والتأثر المتبادلين، فإذا كانت التبعية الاقتصادية تنطوي على تأثير أحد الطرفين على الأخر وبالتالي يكون أحدها تابعا وأخر متبوعا، فان الاعتماد الاقتصادي المتبادل يعني وجود تأثير من كلا الطرفين أحدهما على أخر إذا يصبح كلاهما تابعا

[1]-محمد شاهين، تحديات العولمة وآثارها على التنمية الاقتصادية للدول النامية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر،2018، ص ص172-173.

ومتبوعا في نفس الوقت، بالإضافة إلى أنه يوجد نوع من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية وبخاصة الصناعية بين أكثر من دولة، بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان.[1]

- تمكن الدول والشركات من المنافسة في الأسواق البحرية، مما يشجع مناخ الإبداع والتطوير باستمرار، فكل واحد في هذا العالم يريد أن يثبت وجوده ضمن مفهوم العولمة وهذا يؤدي بل شك إلى تحسين شكل السلع والخدمات المقدمة وبالتالي نيل رضا المستهلك وتحقيق رغباته وتطلعاته باستمرار.[2]

تشكل المنافسة الدولية وارتفاع أسعار السلع الزراعية المستوردة، حافزا على تحسين الإنتاج الزراعي والصناعي في الدول النامية مما يزيد من النمو الاقتصادي.[3]

ثانيا: التداعيات السلبية:

- اتساع الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة، وبين الدول النامية فيما بينها وهذا بحسب التحذيرات المتعلقة بالعولمة الاقتصادية والتي أشار إليها تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 1997 حيث بلغت نسبة متوسط الدخل لأعلى 20% من سكان العالم 30مرة لأفقر 20% في عام 1995 وهو ينبئ بازدياد الأغنياء غنى والفقراء بؤسا.

فقد لوحظ أنه في ظل العولمة الاقتصادية ازداد الأغنياء غنى وازداد الفقراء فقرا بحيث أصبح 20% من سكان العالم الأغنياء يحصلون على 80% من الدخل العالمي بينما نجد أن 80% من سكان العالم فقراء لا يحصلون إلا على 20% من الدخل العالمي.[4]

- أن التحرير المالي قد يؤدي إلى تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي غير مباشر إلى دول النامية وقد يتسبب ذلك في عدم استقرار اقتصاد تلك الدول.[5]

---

[1]-عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية(منظماتها-شركاتها-تداعيتها)، المرجع السابق، ص27.

[2]- عمر داود، مفهوم العولمة إيجابياتها وسلبياتها، مقالة، تاريخ النشر: 22 جويلية 2019، تاريخ الإطلاع: 2020/04/22، أنظر إلى: https://mkaleh.com/مفهوم_العولمة_إيجابياتها_وسلبياتها

[3]- فهد خليل زايد، فن إدارة الأزمات الاقتصادية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص12.

[4]- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية(منظماتها-شركاتها-تداعيتها)، المرجع السابق، ص250.

[5]- فهد خليل زايد، المرجع السابق، ص11.

- تعتبر أداة بيد القوى العالمية للسيطرة الاقتصادية على العالم، فالقوي دائما يملك من أسباب القوة وعوالمها ما لا يملكه غيره وبالتالي فهو قادر على أكثر من غيره على المنافسة من خلال منتجات وسلع تتفوق في نوعيتها وكفاءتها، كما أن لقوى العالمية وبفضل تفوقها العسكري تكون قادرة أكثر من غيرها من الدول على إملاء ما تريد من القرارات وسن ما تشاء من القوانين التي تخدم سياستها الاقتصادية، وتمكنها من فرض هيمنتها على العالم.[1]
- للشركات العملاقة دورا في تقليص السيادة الوطنية (لبلدان العالم الثالث خاصة) هناك صفتان مهمتان للسيادة الوطنية اللتان تقلصتا بصورة جذرية هما[2]:

1. فقدان الدولة سيطرتها على عملتها النقدية.
2. فقدان سيطرة الدولة على تجارتها الخارجية.

فالتجارة العالمية التي تظهر وكأنها عبارة عن جريان البضائع بين الدول، ولكنها في معظم الأحوال عبارة عن تبادل البضائع والمواد الأولية بين فروع الشركة الواحدة فالتجارة بين الفروع المختلفة للشركات تشكل الآن حوالي ثلث مجموع التجارة العالمية، بل تقترب من نصف التجارة العالمية في التقنيات الحديثة، كما ورد في تقرير هيئة الأمم المتحدة لسنة 1988، إن هذه الظاهرة أدت إلى اضمحلال دور القرارات المالية التي تتخذها الدولة لتنظيم سياستها الاقتصادية.[3]

إذا نظرنا إلى العولمة من الناحية الإيديولوجية فهي تعتبر مشروعا إيديولوجيا يهدف إلى تعميم النظام الليبرالي على كافة بلدان العالم بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، لذا فهي تكرس الهيمنة الأمريكية على العالم في إطار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد وفي هذا المجال تعمل العولمة على[4]:

- محو الخصوصية الثقافية للشعوب غير الغربية.
- تكريس النظرة الأحادية التعسفية لما تنطوي عليه من نزعة للهيمنة والسيطرة في السياسة والاقتصاد، الثقافة، والهوية.
- الاستغلال وسلب ثروات الآخرين بطرق غير مشروعة تعتمد على الغش والمضاربة والظلم.

---

[1]- بيت DZ، مفهوم العولمة إيجابياتها وسلبياتها، تاريخ الإطلاع: 2020/04/22، أنظر إلى:https://baytdz.com/مفهوم-العولمة-إيجابياتها-وسلبياته&/?id=1325754

[2]- صلاح ياسين محمد الحديثي و معتز خالد عبد العزيز، التأثيرات السلبية للعولمة في القضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العراق، المجلد 11، العدد 1، 2011،ص 526.

[3]- نفس المرجع، ص 526.

[4]- ناصر مراد، العولمة الاقتصادية وتحدياتها في الدول العربية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، المجلد 14، العدد 2، جامعة الجزائر 3، 2010/09/20،ص 11.

- التركيز على فلسفة الربح والبقاء للأقوى، بالمقابل تبتعد عن القيم الأخلاقية التي تدعو إلى المساواة والعدالة في التعامل ومراعاة الشرائح الضعيفة في المجتمع.
- الدخول إلى الأسواق دون قيود، مما يؤدي إلى التوزيع غير المتكافئ بين الأمم وفرض منطق القوة عوضا عن التفاوض.

خلاصة:

وفي ضوء ما تقدم نشير إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد لا زال يحتاج إلى إصلاح في آلياته وطريقة عمل مؤسساته، وإعادة النظر في قواعده سواء في مجال التجارة أو الاستثمار أو غيرها حتى يحظى برضا دول وشعوب العالم النامي والمتقدم على السواء.

وظهرت العولمة الاقتصادية كظاهرة قديمة اتخذت أبعادا جديدة واكتسبت مضامين حديثة، وقد شاع استخدام مصطلح العولمة وانتشر على نطاق واسع منذ أواخر الثمانينيات القرن العشرين لعلاقته الوثيقة بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية العميقة التي شهدها العالم منذ ذلك، وازدهرت العولمة وتجذرت خلال فترة كانت فيها جميع القوى الرئيسية في العالم تشهد نموا اقتصاديا قويا.

الفصل الثاني:

مدخل مفاهيمي للقوى الصاعدة ونظريات توازن القوى.

تمهيد

شهدت الفترة الممتدة من مؤتمر يالطا إلى مالطا تشكل نظام ثنائي القطبية تتزعمه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي بحيث غلب على هذا النظام سياسات الاستقطاب والسياق نحو التسلح مما أرهق الموازنة المالية للمعسكرين من جهة، ومن جهة أخرى ساهم في بروز قوة أخرى صاعدة تحسن توظيف إمكاناتها لتحقيق مجموعة من الأهداف المجالية ضمن النطاق الإقليمي والدولي.

فتشكل ظهور هذه القوى في العديد من القارات أثبت فرضية أساسية مفادها أن النظام الدولي ليس حالة ثابتة، وإنما في حالة ديناميكية تؤطره تنظمه العديد من التفاعلات بين الوحدات الدولية، كما أن هذه العلاقات يغلب عليها طابع التداول بين القوى (سيطرة أوروبا طيلة 5قررون قبل الحرب العالمية الثانية، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في فترة الحرب الباردة، والولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة..)، إضافة إلى تحول في مفهوم القوة (الانتقال من القوة العسكرية إلى الاقتصادية)، وتحول تمركزها من الغرب إلى الشرق تدريجيا الأمر الذي جعل مختلف المفكرين والمستشرفين يثبتون وجود مسار انتقالي للزعامة من الدول الغربية إلى القوى الصاعدة شيئا فشيئا لقدرتها الكبيرة على التكيف وجذب الاستثمارات واستيعاب التكنولوجيا، مما يجعلها ذات تأثير اقتصادي في العلاقات الدولية.

المبحث الأول: ماهية القوى الصاعدة.

على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي لا تزال تواجهها دول الجنوب من أجل الخروج من تخلفها وتحقيق تقدم في مختلف أبعاد التنمية، فقد نجحت بعض الدول في بلوغ مستويات عالية وسريعة من النمو الاقتصادي امتدت عقودا، الأمر الذي جعلها محل اهتمام المؤسسات الدولية والقوى الاقتصادية الغربية القائمة التي صنفتها تقاريرها ودراساتها الرصدية والاستشرافية ضمن ما أطلق عليه الاقتصاديات/ الأسواق/ الدول الصاعدة.

المطلب الأول: مفهوم القوى الصاعدة وأسباب ظهورها.

توجد بعض الدول التي حققت نجاحا في بلوغ مستويات معتبرة وسريعة من النمو الاقتصادي امتدت لعقود من الزمن، وهو الأمر الذي جعلها محل اهتمام المؤسسات الدولية والقوى الاقتصادية الغربية القائمة، والتي صنفتها ضمن ما أطلق عليه "الاقتصاديات/ الأسواق/ الدول الصاعدة".

أولا: تعريف الدول الصاعدة:

توجد تعريفات مختلفة للدول الصاعدة أو الناشئة، ولكن بوجه عام تسمى الدول التي في مرحلة تطور سريعة وتسجل معدلات نمو صناعي واقتصادي مرتفع في الدول الصاعدة،وتختلف المؤسسات الدولية المعرفة للدول الصاعدة في قوائم الدول المضمونة بهذا المصطلح،ويضع معظم معرفي الدول الصاعدة الصين والهند ضمن قائمة الدول الصاعدة، بينما لا يعتبر صندوق النقد الدولي هاتين الدولتين ضمن الدول الصاعدة، ويميل الصندوق إلى وضع الدول الصاعدة والنامية في مجموعة واحدة،ومع أن المملكة تسجل معدلات نمو جيدة إلا أن كل معرفي هذا المصطلح ما عدا الإيكونوميست Economist لا يضعونها ضمن قائمة الدول الصاعدة،وقد تسبب انخفاض معدلات نمو القطاع النفطي الحقيقي خلال العقود الثلاثة الماضية وتشكيله جزءا كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي في خفض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، بينما سجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي نمواً قوياً خلال العقود الثلاثة الماضية يضاهي معدلات نمو عدد كبير من الدول الصاعدة[1].

---

[1]– سعود بن هاشم جليدان، الدول الناشئة تتسلم قاطرة الاقتصاد العالمي، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، تاريخ النشر: 2012/01/01 ،تاريخ الاطلاع 2020/08/22، أنظر إلى: HTTPS://WWW.ALEQT.COM/2012/01/01/ARTICLE_612363.HTML

فتعريف القوة الصاعدة، وتحديد المعنى الدقيق لهذه العبارة بما يسمح بوضع قائمة موحدة تحظى بالإجماع حول من هي القوى الصاعدة في فترة زمنية محددة ليس مسألة سهلة، وفي هذا كتب "توماس رونار:" لتحديد ما هي القوى الصاعدة، فهناك الكثير لتقوم به في ظل الفقر التصوري لهذه العبارة في حد ذاتها، والخلط العام بين مجموعة من المفاهيم مثل: القوى الصاعدة، الدول الصاعدة، الاقتصاديات الصاعدة، الأسواق الصاعدة..."[1]

وعرف "بينار تانك" القوى الصاعدة على أنها:" الدول التي تعرف تنمية اقتصادية سريعة، وزيادة في نفوذها السياسي والثقافي"، حيث كتب أن:" تلك الدول تسمى بالقوى الصاعدة أو القوى الجديدة بسبب تنميتها الاقتصادية السريعة، وزيادة نفوذها السياسي والثقافي".

وتعرف "أمريتا نارليكار"القوى الصاعدة على أنها:" تلك الدول التي جعلت من نفسها فواعل تمتلك الفيتو veto-players في النظام الدولي، ولكنها لم تكتسب لحد الآن صفة الدولة التي تضع الأجندة الدولية "،وتشير صاحبة التعريف إلى أن الحديث عن "الفيتو" هنا لا يعني الفيتو الرسمي في مجلس الأمن والمنظمات الدولية الأخرى، وإنما يشير إلى "الدول التي من دون موافقتها يصبح أي اتفاق دولي فاقدا للمعنى" وتستخدم "سلفيا ديلانوي" عبارة "الدول الصاعدة" وتعرفها على أنها "تبدوا كدول بقوة كامنة كبيرة ولكن لا تزال هشة، عرضة لعدم الاستقرار المالي، وغير قادرة على الاستدراك في فترة وجيزة"ويعتبر "جين كوسي" أن الدول التي تعرف حالة صعود، هي "الدول التي تتمتع بثلاث خصائص: الولوج المتأخر إلى التنمية، التمتع بنسبة نمو مرتفعة والتي لا تعني أنها التحقت بركب الدول المتقدمة، نموها يتحدى ويراجع المكانة الاقتصادية للدول المتقدمة "[2].

ثانيا: أسباب ظهور القوى الصاعدة:

ولعل أبرز الأسباب التي أدت إلى صعود هذه القوة ما يلي[3]:

– تقسيم العمل: سير العصرنة الاقتصادية في الدول الصاعدة تعود بالأساس للاقتصاديين المدعوين بنموذج التنمية المبسط.

[1] -Thoms Renard, « G20 :Towards A New World Order », Studia Diplomatica, Vol.13,No.2, 2010, p. 08.

[2]– منير مباركية، صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية–دراسة مقارنة لحالات: اليابان والصين والهند–،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية،العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2016/2015، صص47–48.

[3]–إدريس عطية، جهود القوى الصاعدة في التعجيل بإصلاحات هيئة الأمم المتحدة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية المجلد 4،العدد 1، جامعة تبسة، الجزائر، 2017/06/01،ص318.

– نمو الصادرات: النمو الاقتصادي لهذه الدول هو معزز– أحيانا – في بداياته بالعرض الداخلي "الوطني" كبديل للاستيراد.

– قيمة الاستثمار: تمويل العصرنة مصدره قيمة الادخار التي ترتفع بارتفاع السكان، لاسيما الاستثمارات المحققة من طرف البنوك الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

المطلب الثاني: الخصائص العامة للقوى الصاعدة.

تتميز القوى الصاعدة بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- وجود نسب عالية من النمو الاقتصادي، وينطبق هذا التوصيف على الصين (12-7 %)، البرازيل (7%)، الهند (11%-7).
- القدرة على التأثير الاقتصادي ضمن النطاق الإقليمي والدولي إذ أنها أصبحت تمثل صورة هامة لا يمكن الاستغناء عنها.
- القدرة على التكيف مع مختلف التغيرات الحاصلة في النظام الدولي (اللبرلة و عولمة النظام الدولي).
- تحقيق خطوات إيجابية وتنمية ناجعة مجالية نظراً لارتفاع نسب النمو كارتفاع مؤشرات التنمية البشرية.
- غالباً ما تسعى هذه الدول للتكتل لمواجهة الهيمنة الأمريكية مثل تجمع دول البريكس.
- سرعة انفتاحها واستيعابها للتكنولوجيا.

المطلب الثالث: مؤشرات القوى الصاعدة.

يعد تعريف العناصر المؤسسة للقوى الرئيسية في أي حقبة من المهام الصعبة، لكنّ وضع "القوّة الرئيسية" عادة ما يتضمّن مجموعة من العناصر والقدرات المندمجة مع بعضها البعض، كالثروة والقدرة على التأثير في قرارات الآخرين وأفعالهم، وعلى الرغم من أنّ كثيرين يرون تعريف القوّة من خلال المنظار العسكري فقط، إلاّ أنّ البعد العسكري يشكّل بعدا واحدا فقط من أبعاد القوّة ولا يمكن اختصارها فيه.

[1]–علي حسين باكير، الولايات المتحدة والقوى الصاعدة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات ،2014، ص3.

إذ يرى الخبير السياسي "كينيث فالتز" أنّ هناك خمسة معايير مختلفة لقياس وتقييم قوّة الدولة[1]:

1. عدد السكان والامتداد الجغرافي.
2. الموارد الطبيعية التي تضّمها، ووضعها الاقتصادي.
3. استقرار النظام السياسي فيها.
4. قوتها العسكرية.

بينما يري المؤرّخ البريطاني "بول كينيدي" أّن عوامل القوّة في القرن العشرين تكمن في:[2]

- حجم السكّان.
- مستوى التمدّن.
- المستوى الصناعي.
- استهلاك الطاقة.
- حجم الناتج الصناعي.
- القوّة العسكرية.

[1]- سميرة عبد الغنى عبد الفتاح محمد، الصعود الصيني وتداعياته على العلاقات الصينية – العربية من عام "2004"، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر: 13يونيو2017، تاريخ الإطلاع 2020/08/15، ص 35، أنظر إلى: https://democraticac.de/?p=47134

[2]- علي حسين باكير، المرجع السابق، ص 10.

المبحث الثاني: القوى الصاعدة: الدوافع والمكانة والعراقيل.

نظرًا لقلة التصورات العامة الممكنة لتقييم بلد ما كقوة صاعدة، لا يوجد معيار موحد أو طريقة متفق عليها لتقرير كون الدولة قوة صاعدة من عدمه،لكن إحدى الصفات الأساسية للقوة الصاعدة هي كونها أيضًا اقتصادا ناشئًا، ذلك أن التطور الاقتصادي أمر ضروري وسابق للظهور على الساحتين السياسية والعسكرية، يطرح الكثيرون فكرة مفادها أن الدولة حتى تمثل قوة صاعدة يجب أن تكون قبل كل شيء اقتصادًا بارزًا مع وجود إمكانية أو طموح في سبيل زيادة التأثير الدولي،هذا بسبب وجود عدد من العوامل المحددة للتأثير الدولي أهمها الأبعاد السبعة للقوة الدولية وهي: الجغرافيا والسكان والاقتصاد والموارد والجيش والدبلوماسية والهوية القومية للبلاد، تقليديًا لم يكن لدولة أن تنجح في امتلاك هذه المقومات جميعًا سوى القوى العظمى العالمية أو الدول الكبرى.

كثيرًا ما يُنظر إلى دول بريكس على أنها قوى دولية صاعدة، لكن هذه الدول تُصنف في مراحل مختلفة من التطور ودرجات مختلفة من الإمكانيات المستقبلية، على سبيل المثال نذكر روسيا التي كانت قوة دولية عظمى في السابق، وهي تعود اليوم إلى الواجهة في بعض مجالات القوة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، تبرز كل من الصين والهند كقوة دولية عظمى محتملة، بينما تبرز البرازيل كدولة كبرى محتملة .

المطلب الأول: دوافع ومقومات القوى الصاعدة.

تلجأ الدول لانتهاج سياسة أو سلوك معين على الساحة الدولية كدافع أو رد فعل على سلوك أو سياسة أخرى سبقتها، كما أن هذه الدول تدعمها وتساعدها مجموعة من المقومات للوصول للأهداف.

أولا: دوافع القوى الصاعدة:

وفقا لنظرية توازن القوى إنه من الحتمي أن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية سوف تشجع قوى أخرى لأن تصعد من إقامة التوازن، وكما عبر كنيث وولتز، فإن القوة الطاغية تدفع دولا لأن التوازن معها، وهكذا فإن الإتحاد الأوروبي والصين وقوى أخرى تسعى للصعود وإحداث توازن مع الولايات المتحدة[1].

تعد المدرسة الواقعية والتي بدأت صياغة مقولاتها قرب اندلاع الحرب العالمية الثانية، من أهم النظريات في دراسة العلاقات الدولية، وأهم ما جاءت به تلك النظرية تأكيدها على القوة والمصلحة باعتبارها المحرك الأول

[1]– محمد خنوش، فواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي، مجلة المفكر، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2018، ص 188.

لسلوكيات الدول إزاء بعضها البعض، والقوة هنا تقاس في المقام الأول بحجم الموارد المادية المتاحة لكل دولة وكذا بمقدار النفوذ السياسي الذي يؤهله هذا الحجم لها، ويرى أنصار هذه المدرسة أنه كلما زادت قوة الدولة وثراؤها طمحت في أن يكون لها تأثير إقليمي ودولي أكبر[1].

لقد كان الواقعيون مثل المؤسسين الليبراليين في سبعينات وثمانينات القرن العشرين شديدي الوعي بأن المكانة المهيمنة للولايات المتحدة صارت موضع شك وتساؤل، ولكنهم لم يستنتجوا بأن هذا التطور قد يؤدي إلى عالم ينقصه الاستقرار الاجتماعي والتنظيم. وركزوا بدلا من ذلك على مطالب العالم الثالث بمجموعة جديدة من المبادئ والأعراف لتعزيز الأنظمة المرتبطة بالاقتصاد العالمي، وكانت النظرة إلى الأنظمة الموجودة هي أنها تعمل ضد مصالح دول العالم الثالث، فتعرضها لمنافسة غير عادلة، وقوى اقتصادية خبيثة،وقد أخذ الواقعيون الحالة التي قدمها العالم الثالث، على محمل الجد،ولكنهم جادلوا بأن المبادئ والأعراف التي يطالب بها العالم الثالث لن تبدأ في العمل إلا إذا تزحزح ميزان القوى ضد الغرب[2].

عدم التساوي في توزيع يعني أن ساحة العلاقات الدولية هي شكل من أشكال "سياسات القوة"، يصعب قياس القوة كما أن توزيعها بين الدول يتغير من الزمن ولا يوجد إجماع بين الدول حول كيفية توزيعها، ومع ذلك، تظل العلاقات الدولية جزءا من عالم الضرورة "على الدول أن تسعى وراء القوة حتى تتمكن من البقاء في بيئة تنافسية"، والاستمرارية مع الزمن[3].

"إن الأدلة في العقود الأربعة الماضية توضح فعلا بشكل مقنع أن المشاركة في الاقتصاد العالمي صارت هي العامل المسيطر في أداء الاقتصاد المحلي للدول المتقدمة".

كانت علاقات الدول بالاقتصاد الدولي دائما مثار إشكال، لأن النظام الدولي، كما تراه النظرية الواقعية، فوضوي والفوضوي تصعب إدارته حتى مع وجود أنظمة فعالة، ومن هنا فإذا كان الاقتصاد الدولي هما لثروة الدول فإنه يصبح على الفور موضوعا سياسيا محليا مهما[4].

---

[1]- نفس المرجع، ص 197.

[2]- جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة:مركز الخليج للأبحاث،الإمارات، 2004، ص200.

[3]- غريفيش مارتن و أوكالاهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2008، ص 200.

[4]- نفس المرجع، ص ص 463- 465.

ثانيا: مقومات القوى الصاعدة.

تمتاز الدول الصاعدة بمجموعة من المقومات التي حققت لها مكانة بالغة الأهمية ومركز في السلم الدولي، من أبرز هذه المقومات الاقتصادية كونها القاعدة والأساس، ومن أهم المقومات التي ساهمت في بناء هذه الدول ما يلي:

1-مقومات عسكرية:

لطالما ارتبطت السلطة تاريخيا بالقوة العسكرية، وكانت القوى الكبرى تقليديا في الصفوف الأمامية من حيث القوة العسكرية، ولو أخذنا كمثال كل من الصين وروسيا نجد أنه بينما كانت دول إتحاد الناتو تقلص نفقاتها العسكرية بسبب الأزمة المالية من 11% في 2006 لتصل إلى 25% في 2011 بانخفاض تعداد قوتها المسلحة من 2.51 مليون عسكري في عام 2000 إلى 1.86 مليون في عام 2012، لتفقد دول الناتو دورها بالحفاظ على ضمانها للأمن العالمي، كانت الصين تتأهب باستعدادات عسكرية ذات تقنية عالية لمواجهة التحديات الأمريكية التي تهددها بتعزيز نفوذها العسكري في منطقة أسيا والمحيط الهندي، وأيضا تحرك سفينة حربية روسية للقرن الإفريقي، وللمحيط الهندي والهادي 2015، مما يؤشر لاستعداد روسيا لمواجهة تحديات بريطانية-أمريكية وأطلسية في الشرق الأوسط والعالم الأسيوي لتخوفها من نشر منظومة صاروخية على سفن أمريكية في عرض حوض المتوسط تطال قواعدها العسكرية مباشرة حيث بدأ التحرك السريع واللافت في إعادة توزيع القوى الجيو-عسكرية للدول الكبرى (الصين،روسيا، أمريكا)، مما ينبئنا بمؤشر العد التنازلي للحرب الإستباقية المتوقعة والتي قد تبدأها كوريا الشمالية من شرق أسيا[1].

2- المقومات السياسية والدبلوماسية:

أخذت الدول الصاعدة تحذو حذو الدول المتقدمة، خاصة في امتلاك الإرادة السياسية لمتابعة المصالح[2]، حيث تعتبر العلاقات الوثيقة المتضامنة بين الحكومة والأعمال من أبرز مقومات الدول الصاعدة، إذ تعد المراقبة الصارمة على الاتحادات العمالية[1].

[1]- محمد براهمي وصليحة كشرود، دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي دراسة حالة دول البريكس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، دراسات إستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016/2015، ص 27.

[2]- غراهام ايفانز وجيفري ونوينهام، قاموسبنغوين للعلاقات الدولية (دبي: ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، 2000)، ص210.

3-المقومات الاقتصادية:

درس بعض العلماء الإستراتيجيات الاقتصادية التي لجأت إليها الحكومات الوطنية للاقتصاديات الصاعدة وعموما انتشرت إستراتجيتان حاولت الأولى المعروفة بالتصنيع الذي يرمي إلى الاستعاضة عن الواردات، إقناع الصناعات المحلية، والشركات التابعة للشركات المتعددة الجنسيات بإرساء قواعدها وشروع بالتصنيع للاستهلاك المحلي، وقد وضعت التعريفات العالية لحماية هذه الصناعات خلال سنواتها الأولى. وتعنى المقاربة الثانية بالتطور الموجه نحو التصدير وقد استهدفت هذه الاستراتيجية طائفة من الصناعات التي تثق الحكومات في قدرتها على المنافسة بنجاح في السوق العالمية، وقد منحت الحكومات هذه الصناعات الدعم والمعاملة المتميزة[2].

4- المقومات الاجتماعية:

يظن الاقتصاديون ومصممون اجتماعيون كثر أن النمو الاقتصادي يمثل مفتاح الحد من نمو السكان[3]، وهذا فعلا ما حدث مع كل من البرازيل والصين حيث أحرزنا نجاحات هامة في نضالهما ضد الفقر.

بيد أن النمو السكاني في حد ذاته يعتبر مقوم هام ومساهم في نمو اقتصاديات هذه الدول من خلال وفرة اليد العاملة ما يوازي استقطاب هذه الدول للاستثمارات " لرأس المال الخارجي"، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الزيادة في عدد السكان يساهم في رفع معدل الادخار[4].

5- المقومات الثقافية:

ازدادت أهمية العامل الثقافي في السياسة العالمية بعد نشر "صامويل هنتغتون" مقالته "صدام الحضارات"، وبعد ثلاثة أعوام ظهر الكتاب الذي يحمل العنوان ذاته، في محاولة منه لبناء تصور شامل يشرح الملامح الرئيسية لنظام السياسة الدولية، يتميز بتركيزه على الحضارات بوصفها وحدة التحليل الأساسية.

وبما أن الدول الصاعدة لا تنتمي إلى دائرة الحضارة الغربية، بل تشكل مزيجا متميزا من الحضارات المختلفة، حيث قمة الحضارة الشرقية العريقة: الهندوسية في الهند والبوذية في الصين، والحضارة السلافية الارثوذكسية المتميزة

---

[1]- غريفيش مارتن وأوكالاهان تيري، المرجع السابق، ص 104.

[2]- مرجع نفسه، ص ص 103-104.

[3]- مرجع نفسه، ص 443.

[4]- مرجع نفسه، ص 104.

عن الشرق والغرب معا في روسيا،والحضارة الغربية اللاتينية في البرازيل التي يتميز شعبها بثقافة وفنون متميزة كثيرة حتى عن الدول المحيطة بها، والحضارة الإفريقية في جنوب إفريقيا، فإن طبيعة هذه الثقافة المتنوعة قد أحبطت تلك الرؤى الكبرى التي تريد أن تختصر البعد الثقافي العلمي، في عولمة أنموذج واحد "نهاية التاريخ"، وهو التصور الذي تسعى أنماذج ثقافات الدول الصاعدة إلى الحيلولة دون فرضه عليها من الخارج، وتعمل إلى توطين ما فيه من إيجابيات خدمة لمصالحها الحيوية[1].

المطلب الثاني: مكانة القوى الاقتصادية الصاعدة ودورها في الاقتصاد العالمي.

لدى القوى الاقتصادية الصاعدة مكانة في الاقتصاد العالمي ولها دور فيه يتمثلان في:

أولا: مكانة القوى الاقتصادية الصاعدة:

يعد البلد الصاعد بالنسبة لرجال المال، إذا كان منفتحا على الاستثمارات العالمية، أما بالنسبة للاقتصاديين فإن البلد الصاعد هو الذي أسس تنميته على الانفتاح الاقتصادي والتصنيع، وهكذا يقسم العالم إلى بلدان متقدمة وبلدان صاعدة، وبلدان غير صاعدة [2].

ويرى الباحث أن القوى الاقتصادية تمثل مجموعة من البلدان تمثل مجموعة من البلدان متوسطة الدخل، أخذت تتكامل بسرعة مع الأسواق العالمية منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وبعد تعرضها لأزمات مختلفة في نهايتها، نالت في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين مكانة هامة، بتسجيلها معدلات نمو كبيرة، مع إبقاء التضخم، وغيره من المشكلات الأخرى المحتملة تحت السيطرة إلى حد كبير.

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات جوهرية في توزيع إجمالي الناتج المحلي العالمي بين مختلف الاقتصاديات، فخلال الفترة 1985/1960 استحوذت الاقتصاديات المتقدمة على ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مقياسا بالدولارات الجارية والمعدلة، لمراعاة الفروق في تعادل القوة الشرائية بين بلدان المختلفة، فانخفضت هذه الحصة تدريجيا مع الزمن إلى 57%عام 2009/2008، وارتفعت حصة الأسواق الصاعدة من

[1]- إدريس عطية، المرجع السابق، ص 325.

[2]- إيريك بوتيه وميشيل فوكان، التطور الاقتصادي في آسيا الشرقية، تعريب د.صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011، ص 8.

17%في الستينات، لتصل إلى متوسط قدره 31% خلال فترة التكامل التجاري والمالي العالمي الذي أتاحته العولمة، ووصلت إلى 40% تقريبا في 2009/2008.[1]

وبهذا تتضح الأهمية المتزايدة للاقتصاديات الصاعدة، من خلال مساهمتها في نمو الناتج الإجمالي العالمي الذي بلغ 3.4% في الفترة 1985/1973 حيث ساهمت الاقتصاديات المتقدمة بنحو 60% منه، وفي الفترة ما بين 2007/1986 بلغ متوسط نمو الناتج العالمي 3.7%ساهمت الاقتصاديات الصاعدة بنحو 47% منه، وانخفضت حصة مساهمة الاقتصاديات المتقدمة إلى نحو 49%.[2]

ثانيا: دور الاقتصاديات الصاعدة عالميا:

إن تزايد وارتفاع الدور الاقتصادي للاقتصاديات الصاعدة، جعل منها قوة فاعلة ومهمة في تحديد الأولويات العالمية من خلال وجودها وجهودها في مجموعة الاقتصاديات الكبرى العشرين، ومجلس الاستقرار المالي، وصندوق النقد الدولي، حيث أصبح رأي ودور الاقتصاديات الصاعدة أكثر ثقلا من ذي قبل، وهذا ما أعطاها دورا كبيرا في توجيه الحوار واتخاذ القرار في مجموعة القضايا الاقتصادية والبيئية والسياسة العالمية، وقد اتضح بشكل فاعل أساسي في الأزمة السورية، حيث شكل وجودها ودورها الفاعل في المنظمات الدولية وخارجها عاملا أساسيا في مواجهة سياسة القطب الواحد، المستندة إلى القوة العسكرية التي سعت إليها الولايات المتحدة الأمريكية لتكريسها في أعقاب انهيار الكتلة الاشتراكية، وتفكك الاتحاد السوفياتي[3].

وعملت الاقتصاديات الصاعدة على ممارسة دورها في قيادة وتوجيه الاقتصاد العالمي عبر منتديين هما:

1-مجموعة العشرين:

برزت فكرة "مجموعة العشرين" في قمة كولونيا لمجموعة السبع الكبار في واشنطن في حزيران/ يونيو 1999، ولكنها تأسست رسميا في اجتماع وزراء مالية الدول السبع الكبار في 26سبتمبر 1999 في برلين بألمانيا، وتم

[1] -statisticalyear book india 2013,http://mospi.nic.in

[2]- صندوق النقد الدولي: مجلة التمويل التنمية، الأسواق الصاعدة التي تشب عن الطوق، ديسمبر 2010، ص7.

[3]- وليد إبراهيم حذيفة، القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصاد الهندي أنموذجا، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية، قسم الاقتصاد الدولي، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، سوريا، 2016/2014، ص ص 59- 60.

وضع الخطوط العريضة لهذه المجموعة في الجلسة الافتتاحية التي جرت في ديسمبر وعلى مدار أيام انعقاد قمة السبع في 15- 16 من ديسمبر 1999 في برلين.

وفي عام 2008 تم تفعيل مجموعة العشرين عن طريق الدعوة الفرنسية لعقد مؤتمر قمة قادة لهذه المجموعة لمناقشة تداعيات الأزمة المالية على الأسواق والاقتصاد العالمي.[1]

وضمت المجموعة في أول اجتماع لها في برلين (15 – 16 ديسمبر 2009مجموعة الدول الصناعية السبع (كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة)، بالإضافة إلى إثنتا عشرة دولة هي: الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، والصين، والنهد، وإندونيسيا، والمكسيك، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا، وكوريا الجنوبية، وتركيا، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وكلا من مدير صندوق النقد الدولي، ورئيس البنك الدولي، ورئيس اللجنة المالية والنقديةInternational Monetary Financial Committee بصندوق النقد الدولي ورئيس لجنة التنمية Development Committeeبالبنك الدولي. ويعود السبب المباشر لتأسيس مجموعة العشرين إلي تصاعد وتيرة الأزمات المالية الدولية خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الماضي والتي كان موطنها الأساسي أسواق بعض الاقتصاديات الصاعدة سواء في شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية، امتدت انعكاساتها السلبية لتطول استقرار النظام المالي الدولي ككل،وقد كشفت المناقشات الدولية التي جرت حول طرق تجنب وقوع تلك الأزمات مستقبلا عن ضرورة مشاركة مجموعة الاقتصاديات الصاعدة في عملية صناعة القرار الخاص بالقضايا ذات الصلة بالاقتصاد العالمي بشكل عام، وبالنظام المالي الدولي بشكل خاص، بالإضافة إلي ما كشفت عنه خبرة تلك الأزمات عن عدم قدرة المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية الراهنة، وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة الدول السبع الصناعية، على معالجة مثل تلك الأزمات[2].

وفي الواقع لقد جاءت مجموعة العشرين لكي تبطل عمل مجموعة ال 33، والتي هي عبارة عن مجموعة من البلدان النامية تسعى للتنسيق في مجال التجارة والقضايا الاقتصادية، وقد أنشئت هذه المجموعة من أجل مساعدة

[1]– سيد أبو ضيف أحمد، مجموعة العشرين والنظام الدولي من الثرة إلى القوة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2013، ص 9.

[2]– عبد المنعم سعيد محمد فايز فرحات، مجموعة العشرين وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، فبراير 2010، تاريخ الاطلاع: 2020/07/25، أنظر إلى: https://www.f-law.net/law/threads/65877

مجموعة من الدول كانت تواجه جميعا مشاكل مماثلة، وقد اقترحت مجموعة ال 33 قواعد خاصة في المفاوضات بالنسبة للبلدان النامية في منظمة التجارة العالمية، مثل السماح لهم بالاستمرار لتقييد الوصول إلى أسواقها الزراعية.

كذلك فإن مجموعة العشرين قد جاءت لتحل محل مجموعة ال 22 أو ما كانت تسمى ب"مجموعة ويلارد" التي أعلنت من قبل قادة ال أبيك في عام 1997، بهدف عقد عدد من الاجتماعات بين وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لهذه المجموعة لتقديم مقترحات بشأن إصلاح النظام المالي العالمي، واجتمعت المجموعة لأول مرة في عام 1998 في واشنطن العاصمة للنظر في استقرار النظام المالي الدولي وأسواق رأس المال، ثم توالى عقد قمم مجموعة العشرين على النحو التالي:

1999 برلين بألمانيا، 2000 مونتريال بكندا، 2001 أوتاوا بكندا، 2002 نيو دلهي بالهند، 2003 موريليا بالمكسيك، 2004 برلين بألمانيا، 2005 بكين بالصين، وفي مدينة ملبورن بأستراليا في عام 2006 كان اجتماع مجموعة العشرين يهدف إلى "بناء ودعم الازدهار"، وبالتالي شملت القضايا التي نوقشت الإصلاحات الداخلية لتحقيق "النمو المستدام"، والطاقة العالمية وأسواق السلع الأساسية من الموارد وسياسات "الإصلاح" التابعة للبنك وصندوق النقد الدوليين، وتأثير التغيرات الديمغرافية نتيجة لزيادة أعداد السكان المسنين.[1]

2-مجموعة بريكس:

بريكس هو اختصار (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) مجتمعة، كتب عنها (جيم أولين) كبير الاقتصاديين في مؤسسة (غولدمان ساكس) لأول مرة في عام 2001، وبرز بعدها في ورقة متابعة نشرت في عام 2003، وكان قد تردد أنه بحلول عام 2050 أن تتنافس اقتصاديات أغنى الدول في العالم حاليا، ولم تكشف هذه الدول علنا الاتفاقية التجارية التي بينها، وقد اجتمع مبعوثو دول هذا التكتل الذي كان يسمى (البريك) قبل انضمام جنوب إفريقيا منذ 2009 في قمم سنوية، إذ عقدت القمة الأولى عام 2009 حضرها كل من البرازيل الصين و روسيا والهند واتفق هؤلاء على مواصلة التنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية الآنية، بما فيها التعاون في المجال المالي وحل المسألة الغذائية.

دخلت جنوب إفريقيا محاولة الانضمام إلى مجموعة البريك في شهر أغسطس من عام 2010 وقد قبل طلبها في عام نفسه، واتفق على تغيير اسم المجموعة إلى البريكس، وتشكل مساحة الدول المنضوية تحت هذا

[1]- سيد أبو ضيف أحمد، المرجع السابق، ص ص 9- 10.

التكتل ربع مساحة اليابسة، ويقارب عدد سكانها 40% من سكان الأرض، وهذهالدول عملت على تطوير هذا التكتل الاقتصادي إلى تحالف سياسي أيضا يماثل أو جمعية لتداول القضايا السياسية المهمة بما تؤهلهم قدراتهم من قوة اقتصادية ليصبحوا على كتلة اقتصادية سريعة النمو.

كان الاستثمار في اقتصاديات البريكس في زيادة، وقابل هذه الزيادة انفتاح متنام في العولمة الاقتصادية والمتمثلة بالولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي الذين سيطرون على أغلب مستويات التجارة العالمية، وكانت البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا تمتلك نموا متسارعا في الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقود القليلة الماضية، مع أن معدلات الأخيرة أعلى بكثير من تلك الموجودة في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، ودول تجمع البريكس تحمل نسب حساب أعلى قليلا من الصناديق التي تتركز على الولايات المتحدة وأوروبا، بسبب ارتفاع تكاليف الاستثمار مباشرة في أسواق الأوراق المالية الأجنبية[1].

المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه القوى الصاعدة.

لا زالت القوى الصاعدة في مرحلة تحتاج الكثير من الوصفات والقراءات للعب دور بارز على المستوى الإقليمي والدولي نظراً لعدة نقاط أبرزها ما يلي[2]:

- نقص التأثير السياسي والعسكري مقارنة بالقوى الكبرى كفرنسا وبريطانيا...، وتنطبق هذه الحالة مثلاً على ماليزيا، إندونيسيا، المكسيك، جنوب إفريقيا...، في حين تتواجد لدى قوى صاعدة أخرى ووزن و ثقل سياسي كبير مثل: الصين وتركيا وإيران خاصةً على المستوى الإقليمي.
- تعزز طرح المسار ألتعددي مستقبلاً نظراً لنسب النمو المرتفعة بالقوى الصاعدة يعزز التنافس، وقد يؤدي إلى تطور مسار السلوك النزاعي بين هذه القوى لاسيما إذا تعلق الأمر بالطاقة، وهو واقع موجود حالياً بالشرق الأوسط.
- تضارب المصالح والمشاريع وما تحمله من أبعاد بين القوى الصاعدة والكبرى.
- قد يعتبر البعض أن التنمية والوصول إلى مفهوم دولة الرفاه هو أمر مستمر، إلاّ أن ذلك قد فُند تاريخياً ويؤيد هذا الطرح بريجنسكي، ابن خلدون، بول كيندي، جوزيف ناي...، لأن مسألة النمو لا تكون في مسار

[1]- محمد عبد الله شاهين، التكتلات الاقتصادية المعاصرة، الابتكار للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص ص20-21.

[2]- جارش عادل، القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر: 23 أكتوبر2016، تاريخ الاطلاع: 2020/08/05، أنظر إلى: https://democraticac.de/?p=38993

خطي بل في مسار متقطع تداولي ، وهو ما يعزز تراجع النمو ربما مستقبلا في هذه الدول خاصة إذا تعرضت إلى اختلالات وأزمات اقتصادية.

المبحث الثالث: نظريات تحول القوة وتوازن القوى.

إن صنع الريادة و إمكانيات القوة قد اختلفا عبر الزمان و المكان،إذ لم تعد أسباب القوة من المنظور الواقعي كافية لكسب القوة و النفوذ التي لم تختلف كثيرا خلال القرنين الأخيرين لكنها حظيت بتحول لافت بعد الثورة التقنية، ازدادت حدتها خلال القرن العشرين بدخول متغيرات جديدة لقياس القوة وهي التي عرفت مزيدا من التطور و التنوع بعد نهاية الحرب الباردة التي أحدثت تغيرات إستراتيجية في بنية النظام الدولي و في مفاهيم القوة و النفوذ و الريادة، وهو ما حرك التنافس على كسب المزيد من القوة و صراع النفوذ بين الفواعل التقليدية و الفواعل الصاعدة في العلاقات الدولية بصيغتي تعاون وصراعا وذلك مما ينبأ بتعدد قوى الريادة بعيدا عن التفرد المطلق في القوة،التفوق و الهيمنة والذي حتما سيرفع من كلفة الأعباء ة التكاليف وعند هذه النفقة تبرز الوحدات السياسية القوية و القادرة على التكيف والاستجابة ومجارات متطلبات و تكاليف الريادة التي تحرك فيها نزعة التمدد و التغلغل و النفوذ، وبالمقبل قد تصبح أخرى منهكة و مرهقة لعدم جدوى قدراتها التنافسية و الموازية بين المتاح من المقدرات وبين الطموح.

المطلب الأول: مفهوم ومؤشرات تحول القوة.

مثلما عرف التاريخ صعود الأمم فقد عرف هبوطها أيضا، وهكذا ينشغل العلماء من قديم الأزل باكتشاف عوامل صعود وهبوط القوى الكبرى وتحديد صيرورتها التاريخية، وهو ما يعرف باقتراب تحول القوة في العلاقات الدولية.[1]

أولا: مفهوم تحول القوة:

يشير مفهوم تحول القوة (Power Transition) إلى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لمصلحة قادم جديد سريع التنامي، الأمر الذي يجعل من الأخير كأنه ظل لهذه الدولة المهيمنة، ولكي يحدث تحول

[1]–مصطفى شفيق علام، تحول القوة في العلاقات الدولية دروس للأمة، مجلة البيان، العدد 8، السعودية، 2011، ص 322.

للقوة، يتعين على القادم الجديد أن يحصل على مصادر للقوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة، أو على الأقل يحدث تعادلا مع المقدرات القومية للدولة القائد، بالشكل الذي يجعل من المقدرات القومية لكل منهما تقترب من حد التساوي[1].

ويبين مفهوم تحول القوة أن الدولة المهيمنة أو المسيطرة تبدأ في فقدان سيطرتها لصالح متحد صاعد جديد، وهذا الفقدان والتحول في ميزان القوة من طرف لصالح طرف آخر، يحدث بالأساس بسبب التغيرات التي تطرأ على الإمكانات القومية لكل من القوتين الآفلة والصاعدة، شريطة أن توجد حالة منعدم الرضا الشديد عن الوضع الدولي القائم من قبل القوة الصاعدة؛ ومن ثم فإن احتمالية نشوب حربين القوتين تبقى قيد الاحتمال.

وجدير بالذكر أن مفهوم تحول القوة ليس قاصرا على استعلاء دولة على أخرى، أو مجرد محاولة السيطرة عليها، أو التحكم فيها عبر أدوات القوة الصلدة Power Hard، وإنما يتسع ليشمل أيضا أدوات القوة الناعمة Power Softمن قبيل انتشار ثقافة معينة مغايرة، وصعودها في مجتمع ما على حساب الثقافات والعادات والتقاليد الأصيلة في ذلك المجتمع، ولعل أبرز مثال على ذلك عولمة الثقافة الأمريكية وانتشارها حول العالم.[2]

ثانيًا: مؤشرات تحول القوة.

توجد مؤشرات عديدة يمكن على أساسها معرفة ما إذا كان ثمة تحول للقوة يحدث لمصلحة دولة ما على حساب دولة أخرى، غالبا ما تكون هي المهيمنة على النظام الدولي، ويمكن تقسيمها إلى قسمين[3]:

1-المؤشرات التقليدية:

حصرها ""ديفيد سنجر"" و""ستوارت بريمر"" و""جون ستوكي"" في ستة مؤشرات:

---

[1]- علاء عبد الحفيظ محمد، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، صص10-11. https://eldjazaireldjadida.dz/IMG/pdf/3laa_3bd_alhafeez_mhmd.pdf

[2]- مصطفى شفيق علام، المرجع السابق، ص 322.

[3]- أحمد عبد الله الطحلاوي، «مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية :دراسة الحالة الصينية،» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2009، ص 25.

- عدد السكان الكلي.
- عدد سكان الحضر.
- الأفراد العاملين بالقوات المسلحة.
- مقدار الإنفاق العسكري.
- صناعات الحديد والصلب.
- معدل استهلاك الطاقة.

وقام Charles Doranبتتبع صعود وهبوط المقدرات القومية للدول، وتمثلت مؤشرات القوة عند Doranفي:

- صناعات الحديد والصلب.
- حجم القوات المسلحة.
- عدد السكان الكلي.
- إنتاج الفحم (أو ما يعادله من النفط).
- المستوى الحضري.

2-مؤشرات غير تقليدية:

ويشير هذا المفهوم إلى القوة الناعمة، والتي تعنيالقدرة على الحصول على ما يرغبه الشخص من خلال اجتذاب الآخرين أكثر من استخدام العنف ضدهم أو إكراههم)، وهي تنبع من الجاذبية التي تحظى بها ثقافة الدولة وأفكارها السياسية وسياساتها، ويعتقد Joseph Nyeأن أهداف السياسة الخارجية لا يمكن تحقيقها بشكل كلي باستخدام القوة العسكرية وحدها، وإنما كذلك عن طريق عناصر القوة الناعمة الجاذبة لثقافة وأفكار ومؤسسات الدولة. ومن خلال الجمع بين مؤشرات القوة الصلبة والناعمة يصبح الأمر أكثر جلاءً لأن ذلك سيعكس قوة الدولة النسبية بشكل أكثر دقة.

المطلب الثاني: نظرية تحول القوة.

عندما طرح "أ.ف.ك. أورغانسكي" A.F.K. Organski" نظرية انتقال القوة " power transition theory" كان يحاول تحليل السياسة العالمية من خلال تقديم نظام هرمي للقوى أو الدول على ضوء نسب موارد القوة وإمكانية نشوب الحرب، وعليه، فهو من خلالها يصف نظاما هرميا تراتبيا، بحيث تعرف جميع الأمم وفقا لتراتيبية النظام هذه وكذا توزيع القوة النسبي ضمنه، ويتفاوت توزيع القوى بين الوحدات، أين تتركز القوة في يد قلة من الأمم. ف"الأمة المسيطرة" Dominant Nation هي تلك التي تتربع وتعتلي أعلى هرم النظام، وبالتالي، فهي التي تتحكم في النسبة الأعظم من المصادر فيه، غير أنها لا تمثل القوة المهيمنة Hegemon، على اعتبار أنها لا تستطيع بمفردها أن تتحكم في سلوكيات الفواعل القوية الأخرى، وفي ذات السياق، فهي تحافظ على مكانتها كقوة مسيطرة عبر ضمان رجحان القوة في مواجهة المنافسين المحتملين، وكذا إدارة النظام الدولي ضمن القواعد المربحة لحلفائها والمرضية لطموحاتهم.[1]

تركز هذه النظرية على الدول الأقوى وتستقي من تفاعلات تلك الدول تطبيقات بشأن نشوب الحروب واستمرار أو تغيير هيكل النظام الدولي القائم وتصف نظرية تحول القوة النظام الدولي باعتباره نظاما هرميا تهيمن عليه قوة واحدة وهي أقوى دولة في النظام ومن المرغوب لأي دولة أن تكون هي الأقوى وذلك لأن القوة المهيمنة هي التي تدشن وضع النظام الدولي القائم أي مجموعة القواعد الرسمية والغير رسمية التي تحكم التفاعلات الدولية في المجالات الاقتصادية والعسكرية وغيرها.

وبديهي أن تستفيد بعض الدول من الوضع القائم للنظام الدولي وأخرى لا تستفيد منه ولذلك فكلما تشابهت المؤسسات الداخلية لأية دولة مع نظيراتها للقوة المهيمنة، كان الاحتمال الأكبر هو استفادة تلك الدولة من الوضع القائم وكان الرضا عن الوضع لبقائهم عاليا والعكس صحيح فكلما كانت المؤسسات الداخلية لدولة ما

[1]–قسوم سليم، نظريات انتقال القوة والتغير السلمي: هل سيكون صعود الصين سلميا؟، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد13، جامعة لحاج لخضر باتنة 1، جويلية 2018، ص 147.

مختلفة عن تلك الموجودة داخل بالدولة المهيمنة كان توقع تحقيق استفادة الوضع القائم اقل وكانت حالة عدم الرضا عن النظام الدولي كبيرة.[1]

ضمن موقع أدنى في هرم القوة الدولية، تتربع "القوى العظمى" الأخرى Great powers، وهي مجموعة من الدول الكبرى التي ليست قوية كفاية للقيام بدور المهيمن، غير أن لديها القدرة على أن تجعل من أنفسها منافسا محتملا للقوة المسيطرة، وعموما فإن معظم القوى العظمى ترضى بالبقاء في تحالف مع الدولة المسيطرة، غير أنه، ضمن بعض الظروف، قد تزداد دولة من هذه المجموعة قوة بما فيه الكفاية ما يجعلها غير راضية بشكل كبير ما يحدوها إلى محاولة تغيير وضعها الراهن، فالقوى العظمى وغير الراضية كما يصفها أورغانسكي وكغار" هي تلك التي نمت إلى أقصى قوتها بعد أن ترسخ النظام الدولي الحالي تماما، ولم تكن لها بالتالي حصة في إنشائه، وتم بالفعل توزيع منافعه، كما أن القوة المسيطرة ومؤيدوها عموما غير راغبين في منح القادمين الجدد أكثر من جزء زهيد من المزايا التي تستمدها من الوضع الراهن... من جهتهم، يسعى المتحدون إلى تأسيس مكانة جديدة لهم في المجتمع الدولي، تلك المكانة التي يحسون قوتهم المتنامية تخولهم إياها، وغالبا ما تتنامى قوة هذه الأمم بشكل سريع ويتوقع لها الاستمرار في النمو، ما يعطيها سببا للاعتقاد أنه باستطاعتها منافسة وحتى التفوق على الأمة المسيطرة من حيث القوة، كما أنهم لن يقبلوا وضع المهمش في الشؤون الدولية إذا كانت السيطرة سوف تمنحهم منافع وامتيازات أعظم".

ضمن مستوى أدنى تتموقع "القوى المتوسطة"Middle powers، وهي دول قوية نسبيا في أقاليم محددة ولكنها غير قادرة على تحدي الأمة المسيطرة أو بنية النظام الدولي في مجملها. أما "القوى الصغيرة" و "المستعمرات" فهي تصطف أسفل الهرم الدولي للقوة.

على صعيد أخر، يجادل أنصار انتقال القوة بأن هناك شرطين رئيسيين لانخراط القوة المسيطرة ومنافسيها المحتملين في نزاع عنيف أو حرب: "تكافؤ القوة"Power Parity و"عدم الرضى" Dissatisfaction، فأعلى احتمال للحرب يكون عندما تصبح القوة الإجمالية للمنافس الناشئ والأمة المسيطرة أكثر تناسبا، وتتشكل القوة

[1]– دينا سليمان كمال لاشين، تحول القوة وتأثيرها علي الصعود الصيني (2018:2008)،المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر: 18 فيراير 2020، تاريخ الإطلاع: 2020/08/10، أنظر إلى: https://democraticac.de/?p=64890

وتقاس ضمن أدبيات نظرية انتقال القوة من ثلاث عناصر أساسية: عدد الأفراد الذين بإمكانهم العمل والقتال، والإنتاجية الاقتصادية وكذا فاعلية النظام السياسي في استخراج وتجميع إسهامات الأفراد لتحقيق الأهداف الوطنية. ضمن هذا الطرح، من الواضح جدا إن للصين أفضلية مؤكدة فيما يتعلق بالسكان، في حين تحوز حاليا ثاني أكبر اقتصاد في العالم بناتج قومي إجمالي بلغ 14.9 ترليون دولار عام 2017 (بنسبة نمو بلغت 6.9%) في مقابل 19.9 ترليون دولار لذات العام بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى أن النظام السياسي الاستبدادي الفريد في الصين من المرجح أن يضمن إرادة سياسية قوية تمكن ببكين من الدفع قدما بسياستها الوطنية.

على غرار درجة القوة أو التكافؤ فيها، يشكل عامل الرضا متغيرا هاما في انتقالات القوة في النظام فإيمان المتحدي الصاعد في أن بنى النظام القائم لا يمنحها المنافع المتكافئة وتوقعاتها، وكذا مصالحها طويلة الأمد يقودها إلى اعتباره نظاما فاسدا وغير منصف ومسيطرا عليه من قوى عدوانية. وبالنتيجة، فهذا النوع من الأمم غير الراضي عن القيادة الدولية القائمة وكذا القواعد والقيم المرسخة في النظام يجعلها ترى في الوضع العالمي القائم اللا تلاؤم محبذة تغييره.

في حين تبقى الانتقالات السلمية للقوة ممكنة فقط مادامت القوة الصاعدة راضية عن الوضع الراهن للنظام. فمزيج الفرص والحوافز ووضعيات التكافؤ وعدم الرضا هي ما يشكل خطرا على استقرار النظام الدولي.

ضمن هذا السياق، يؤكد أنصار انتقال القوة على أن عالمنا المعاصر يمثل نظاما هرميا بوجود الولايات المتحدة الأمريكية في قمته مسيطرة بذلك على أكبر قدر من موارد القوة ضمنه، مع وجود احتمال كبير في أن يتم تجاوزها من قبل الصين كمنافس محتمل في العقود المقبلة، أقله في مجال القوة الاقتصادية، كما أن دعوات الصين لتغيير الوضع الراهن، وكذا بعض قواعد ومؤسسات النظام المالي العالمي يشير إلى استياء بكين وعدم رضاها عن القيادة الحالية للولايات المتحدة ضمن هذه الرؤية، هناك احتمال جدي لانخراط كل من الولايات المتحدة والصين في نزاع عنيف (إن لم يكن حربا كبرى) خصوصا إذا كانت الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء النظام المسيطر لا تستوعب صعود الصين ومصالحها ضمن النظام القائم.

من منطلق تنظيري آخر، يعتقد "روبرت جيلبن" Robert gilpinأن "حرب الهيمنة" hegemonic warلطالما كانت هي الوسيلة الرئيسة لحل مشكلة انعدام التوازن بين بنية النظام الدولي وإعادة توزيع القوى،

فانعدام توازن النظام الدولي يعود إلى تزايد عدم الترابط بين حاكمية النظام القائمة وإعادة توزيع القوى فيه، وعلى الرغم من استمرارية هرمية الهيبة، وتوزيع الأراضي وقواعد النظام، والتقسيم الدولي للعمل في مساندة القوة المسيطرة والمهيمنة، فإن قاعدة القوة التي تتأسس عليها قيادة و حاكمية النظام التي تتآكل بسبب النمو والتطور التفاضليين بين الدول، أين يولد عدم الترابط هذا بين مكونات النظام فرصا للدول الصاعدة وتحديا مهما للدول المسيطرة من هذا المنطلق، يجادل جيلبن أنه "عندما تزداد القوة النسبية للدولة الصاعدة، فإنها تحاول تغيير قواعد حكم النظام الدولي، وتقسيم دوائر النفوذ، والأهم من ذلك، التوزيع الدولي للأراضي، وردا على ذلك، تواجه القوة المسيطرة هذا التحدي بإجراء تغيرات على سياساتها التي تحاول إعادة التوازن إلى النظام ويكشف السجل التاريخي أنها إذا فشلت في هذه المحاولة، فسيحل انعدام التوازن عن طريق الحرب،... إن المهمة الأساسية للدولة المسيطرة التي تواجه تحديا هي حل ما أسماه "والتر ليبمان" المشكلة الأساسية للسياسة الخارجية- إيجاد التوازن بين الالتزامات والموارد.[1]

ويضيف(organaski)إن الدولة المهيمنة تقيم نظاما دوليا بقواعد تحكم التفاعلات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية وتقوم الدولة المهيمنة ببناء النظام لأنها تجني منافع من ورائه في شكل ثروات وامن ومكانة دولية.

ووصف (organaski, kuglar) الوضع القائم بأنه: القواعد التي تحدد الطريقة التي يتم بها توزيع السلع في النظام الدولي والوضع القائم هو الذي يحدد الطريقة التي ترغب الدولة المهيمنة في رؤية الدول الأخرى في العالم تسلك بها والقواعد التي تقوم بخلقها من أجل تلك الغاية التي تحقق لها المنافع ومن أجلها تقوم الدولة المهيمنة بالدفاع عن تلك القواعد.[2]

من جهة أخرى، تطرح واقعية "جون ميرشايمر" John .Mearsheimer الهجومية ادعاءات بخصوص كيف من المرجح أن تتصرف القوى الصاعدة مع كيفية استجابة الدول الأخرى لها. فحسبه، لا تسع الدول لأن تكون القوة العظمى الأقوى ضمن النظام فحسب، وإن كانت تلك نتيجة مرضية، بل يتمثل الهدف النهائي لكل منها في أن تصبح الدولة المهيمنة Hegemon ، أي القوة العظمى الوحيدة في النظام فطريق

[1]- قسوم سليم، المرجع السابق، ص ص 148- 149.

[2]- دنيا سليمان كمال لاشين، المرجع السابق، أنظر إلى: https://democraticac.de/?p=64890

البقاء والبحث عن الأمن يمر حتما بالسعي إلى الهيمنة، فالقوى العظمى لا ترض أبدا عن التوزيع الحالي للقوة ضمن النظام، ويسيطر عليها دائما دافع إلى تغييره لصالحها، فدائما ما تكون نواياها تعديلية، مستخدمة القوة لتعديل التوازن إذا رأت أن بإمكانها أن تقيم ذلك بثمن معقول، غير أنه في بعض الأحيان تكون التكاليف والمخاطر كبيرة لدرجة إجبار القوى العظمى على الانتصار وتحين الفرصة المواتية، مع أن الرغبة في زيادة القوة والهيمنة يبقى هدفها المنشود، وحيث أنه من غير المرجح أن تحقق أي دولة الهيمنة العالمية، فإن قدر العالم هو التنافس الدائم بين القوى العظمى، وفي ظل غياب الهيمنة العالمية، تبقى أفضل نتيجة هي أن تحقق الدولة الهيمنة الإقليمية، بهيمنتها على المنطقة الجغرافية الخاصة بها، وعليه فالوضع المثالي لأي قوة عظمى هو وجودها كالقوة الوحيدة المهيمنة إقليميا في العالم،[1] وفي الشكل الموالي نوضح بنية العلاقات الدولية في نظرية تحول القوة.

الشكل رقم (2-1):بنية العلاقات الدولية في نظرية تحول القوة.

المصدر: توفيق حكيمي، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015/2014، ص27.

[1]- قسوم سليم، المرجع السابق، ص 149.

المطلب الثالث: نظرية توازن القوى.

تستخدم جميع العلوم مصطلح التوازن، رمزا للحالة المعتادة المستقرة، فيستعمل علم النفس مصطلح التوازن النفسي للتعبير عن الحالة العادية للإنسان العادي، ويستخدم علم الاجتماع مصطلح التوازن الاجتماعي لوصف المجتمع الخالي من التوترات، ويكثر علم الاقتصاد من استخدام علم التوازن لوصف الأوضاع المقبولة، فيكون التوازن بين العرض والطلب، والتوازن في التنمية، والتوازن بين الصادرات والواردات، والتوازن التجاري...[1]

أولا: مفهوم القوة ومفهوم توازن القوى:

1- مفهوم القوة:

القوة ببساطة هي القدرة على التأثير على الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوي الفاعل، تعتبر قوة الدولة من العوامل التي يعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات، وذلك بالنظر إلى أن هذه القوة هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي وتحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية.

مفهوم القوة تجاوز في مضمونه الفكري المعنى العسكري الشائع إلى مضمون حضاري أوسع ليشمل القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية...

تمارس الدولة قوتها في النطاق الخارجي من خلال أداتين هما :الدبلوماسية والحرب، وفي ضوء مصادر القوة سالفة الذكر فأن الدولة تحدد على أساسها أهدافها، وتقرر بين الاختيار بين هذه الأداة أو تلك من أدوات القوة، والدولة الأقوى هي التي تفوز دائما في الدبلوماسية والحرب، فهناك ثمة هدف واحد هو المصلحة الذاتية للدولة.[2]

في عالم السياسة توجد ثلاثة اتجاهات لتعريف القوة[3] :

---

[1]- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، دراسة شاملة حول أسس نظرية توازن القوى وتوازن المصالح، تاريخ النشر: 2019/08/12، تاريخ الإطلاع: 2020/08/22، أنظر إلى:HTTPS://WWW.POLITICS-DZ.COM

[2]- محمود خليفة جودة محمد، أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991م – 2010م، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر: 26 أبريل2014، تاريخ الاطلاع: 2020/08/22، أنظر إلى:https://democraticac.de/?p=570

[3]- عبد العزيز صقر، القوة في الفكر الاستراتيجي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ النشر: 2019/08/26،تاريخ الاطلاع: 2020/08/23، أنظر إلى: https://www.politics-dz.com

الاتجاه الأول: يعرف القوة بأنها القدرة على التأثير في الغير وهي القدرة على حمل الآخرين للتصرف بطريقة تضيف إلى مصالح مالك القوة.

الاتجاه الثاني: يعرف القوة بأنها المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة في المجتمع.

الاتجاه الثالث: يحاول أن يجمع بين الاتجاهين السابقين ويعرف القوة بأنها التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على أوجه إثارة القضايا السياسية أو عملية توزيع القيم وما يترتب عليه من مقدرة في تقرير أو تأثير في الموقف في الاتجاه الذي يفضله صاحب القوة.

2- مفهوم توازن القوى:

يعد توازن القوى من أهم مفاهيم العلاقات الدولية التي تمتعت بالقبول منذ القرن السابع عشر، فقد نظر إليه الواقعيون باعتباره "قانون الطبيعة"، حيث تضمن تحالف الدول بعضها مع بعض، بهدف مواجهة محاولات الهيمنة، وقد ادعى "ستيفن والت" أن فكرة توازن القوى تمتد للعصور القديمة، حيث يمكن إيجاد جذورها في كتاب "ثيوسيديدس" "تاريخ الحرب البيلوبونيزية"، وكتاب "توماس هوبز""اللفياثان"، و"علم السياسة" للكاتب الهندي "كوتيليا" "Kautilya"،"كما أصر والت على أن توازن القوى شكل محور عمل المنظرين الواقعيين المعاصرين، أمثال "إدوارد هولت كار" و"هانز مورغنثاو" و"كينيث والتز".[1]

فلا شك أن هناك اختلافات في القوى النسبية للدول، ومرد هذه الاختلافات يعود إلى تباين ما هو متاح لكل دولة من المصادر المادية وغير المادية التي تدخل في تركيب قوة الدول، وتدرك كل دولة في ظل البيئة الدولية الحالية والتي يحكمها منطق الصراع أن حماية حدودها ومكتسباتها الوطنية فضلاً عن تحقيق مصالحها القومية رهن بامتلاك القوة والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة إلى أبعد ما يمكن بإضافة مصادر أو قوى أخرى كالدخول في تحالفات أو من خلال أضعاف قوى الآخرين بشتى الطرق كالتقسيم والحرب النفسية إلخ

[1]- عبد العزيز الخليلي، النظرية الواقعية وتفسير النظام الأحادي القطبية، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الدولية، من كلية الدراسات العليا في جامعة بير زيت، فلسطين، 2018، ص37.

.التوازن ليس حالة جامدة، بل عملية متغيرة ومتطورة، وعملية حركية متغيرة تندفع من سعى الأطراف ذات العلاقة إلى الحفاظ على أوضاعها ومصالحها النسبية التي تعكس القدرات والإمكانات والموارد المتاحة لها، وعند تغير القدرات بشكل حاسم من طرف يسعى الطرف الأخر إلى إعادة التوازن من جديد، ومفهوم توازن القوى الشامل مركب ومتعدد الأبعاد وهو من حيث القدرات يتجاوز مفهوم التوازن العسكري الذي يدخل كأحد أبعاد توازن القوى والذي يضم علاوة على ذلك القدرات الاقتصادية والسياسية والبشرية[1].

فيعرف توازن القوى الدكتور"إبراهيم أبو حزام" بأنه:" حالة من التوزيع المتعادل أو شبه المتعادل للقوة والتأثير بين القوى الدولية السياسية، توزيعا يخلق نظاما دوليا يجعل هذه القوى المؤثرة تتصرف على ضوء مجموعة من القواعد المحددة بما يحفظ الاستقرار الدولي ويحافظ على وجود الأطرف الأساسية في زمن التوازن"، أن هذا التعريف ينطوي على العناصر الرئيسة لأي توازن للقوى وهي[2]:

1. وجود عدد من الأقطاب الدولية الأساسية.
2. توزيع متعادل أو شبه متعادل للقوة والتأثير بين هذه الأقطاب.
3. وجود قواعد للتصرف يفرضها التعادل في القوة.
4. الحفاظ على الأطرف الدولية في زمن التوازن.
5. خلق حالة من الاستقرار النسبي.

[1]- محمود خليفة جودة محمد، المرجع السابق.

[2]- أحمد مشعان نجم، توازن القوى الدولي وتوازن القوى الإقليمي دراسة نظرية تحليلية، مجلة قضايا سياسية، العدد 51، جامعة النهرين، 2018، ص ص 157-158.

ثانيا: نظرية توازن القوى:

هي نظرية تقوم على أن وجود الدول والتحالفات في حالة تكاد تتعادل فيها قوتها العسكرية أمر من شأنه أن يحول دون نشوب النزاع المسلح، وعليه فإن بعضاً من الدول تسعى إلى الحفاظ على التوازن العسكري فيما بينها، ويعتبر سعي إحدى الدول لزيادة قدرتها العسكرية بالصورة التي تخل بتوازن القوى أمراً يدعو للاضطراب ويولّد سعياً من قبل الدول الأخرى لتعزيز توازن القوى بمعاهدات تلتزم فيها الدول الأطراف بالحفاظ على قوتها العسكرية ضمن حدود مقبولة من الدول الأخرى. وفي معاهدات السلام التي تبرم بين الدول بعد انقضاء الحروب يتم في العادة التطرق لتوازن القوى والإشارة إلى الترتيبات التي من شأنها أن تحافظ عليه وتحول دون الإخلال به[1].

ولئن عرفت فكرة توازن القوى كمخفف لآثار احتكاك القوى الكبرى والإمبراطوريات الواسعة منذ القديم فإنها لم تتخذ صيغتها المحددة إلا في العصور الحديثة وعلى الأخص في القارة الأوربية، كما تدل الأمثلة الآتية[2]:

1. في النصف الأول من القرن السابع عشر، أسفرت حروب لويس الرابع عشر، بعد أن زالت سيطرة الإمبراطورية النمساوية على المقدّرات الأوربية، عن تفوّق كاسح لفرنسة على الملكيات الأوربية الأخرى، وحين عزم ملك إسبانية في أواخر القرن على أن يخلفه على العرش الإسباني الابن الثاني لولي العهد الفرنسي، خشيت أكثرية الدول الأوربية من هذا الامتداد المتزايد للسيطرة الفرنسية فتحالف إمبراطور ألمانية وملك إنكلترة ودوق سافوا ثم انضم إليهم ملك البرتغال ضد الأطماع الفرنسية، باسم إعادة التوازن، وانتهت الأزمة بتوقيع معاهدة أوترخت سنة 1713التي قضت على فرنسة وإسبانية بالتخلي عن توحيد العرشين كما قضت على لويس الرابع عشر بالتخلي عن الممتلكات التي كان غزاها، فعاد توازن القوى إلى ما كان عليه واستمرَّ ثلاثة أرباع القرن الثامن عشر إلى أن شبّت الثورة الفرنسية وألغت الملكية وأعلنت النظام الجمهوري.
2. في مؤتمر ڤيينا الشهير (1814-1815 (الذي صفّى تركة حروب نابليون، تعاون اللورد البريطاني كاسترليه مع الأمير النمساوي مترنيخ (باسم احترام شرعّية الحكم واستقلال الدول) على إعادة توحيد مملكة بولونية

[1]- دنيا سليمان كمال لاشين، المرجع السابق، أنظر إلى: https://democraticac.de/?p=64890

[2]- نفس المرجع، أنظر إلى: https://democraticac.de/?p=64890

لتكون ركناً في بناء توازن القوى، بعد أن كانت تتقاسمها روسية وبروسية فأخلّتا بالتوازن، وبدوافع من الحرص على التوازن، أيّد الوزير الفرنسي الأمير تالّيران أيضاً هذه المبادهة.

3. في النصف الأول للقرن التاسع عشر، كانت الدول الأوربية الكبرى المهيمنة على الحرب والسياسة هي فرنسة وبريطانية العظمى وروسية والنمسة وبروسية، فعمدت روسية سنة 1853 إلى غزو الممتلكات العثمانية وراء الدانوب فتحالفت آنئذ ضد الأطماع الروسية فرنسة وبريطانية العظمى والنمسة وبروسية، ثم أعقب ذلك سنة 1854 تحالف آخر بين فرنسة وبريطانية العظمى تأييداً للإمبراطورية العثمانية في وجه الروس وانضم ملك سردينية إلى هذا الحلف، وأسفرت حرب القرم بين روسية والحلفاء عن انتصار الحلفاء فعقدت معاهدة باريس سنة 1856 التي توقف بموجبها التوسع الروسي، ثم جاء بعد ذلك مؤتمر برلين سنة 1878 يجرّد روسية من أكثر الممتلكات التي كانت اكتسبتها وراء حدودها التقليدية.

4. كانت الصفة المهيمنة على العلاقات الأوربية في أواخر القرن التاسع عشر هي بروز الشعور القومي تحقق كلّ من الوحدة الألمانية (بعد حرب سنة 1870) والوحدة الإيطالية، وانتشار القومية السلاّفية في روسية والبلقان فتعّرض مبدأ توازن القوى للاهتزاز، واحتدم الصراع بين جرمان وسلاف، لكن نشوب حروب البلقان وتحرر بلاد البلقان من النير العثماني واحدة بعد الأخرى كبحت جماح التوسع الروسي وهيمنة السلاف، وكان هذا عهد تسابق الدول الأوربية على كسب المستعمرات وراء البحار وتنافسها في الميدان التجاري في أرجاء العالم مما بدأ يعطي لمفهوم توازن القوى بعداً عالمياً.

هذا البعد العالمي للتوازن واختلال التوازن بدأ يتأكد في مطلع القرن العشرين، إلى أن نشبت الحرب العالمية الأولى وانضمت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا إلى صفوف الحلفاء لتعيد التوازن ثم لترجح كفة الحلفاء في ميزان القوة.

5. أمَّا في الحرب العالمية الثانية عادت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا إلى دعم الحلفاء، وإمداد روسية بالمؤن والذخيرة، بعد أن انفرط عقد معاهدة عدم الاعتداء بينها وبين ألمانية، كبحاً لسيطرة دول المحور واليابان، وإيقافاً للمد الجزئي الأولي الذي سجلته المعارك بين الطرفين.

6. على أنّ أحداث القرن العشرين أفرزت مجموعة من توازنات القوى ولم تعد أوربة هي المرتع الوحيد لممارسة سياسة التوازن، وانجلت الحرب العالمية الثانية عن نوع من نظام توازن قوى على المستوى العالمي، فلم تعد العناصر الرئيسية في التوازن مقتصرة على بريطانية وفرنسة وروسية الأوربية من جهة وألمانية والنمسة من جهة

أخرى، بل انتقل الثقل إلى كل من الولايات المتحدة في جانب، والاتحاد السوفييتي (أوربي وآسيوي معاً) في جانب آخر، ولكّل جانب معسكره من الدول الحليفة بقواه الحربية وطاقاته الاقتصادية، وعقائده السياسية والاجتماعية، وتبلور هذا التجابه بقيام حلفين متضادين: حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو. فأضحى يطلق على هذا النوع من التوازن، التوازن الثنائي القطب أطلق على هذه المرحلة اسم الحرب الباردة وظلت سائدة طوال أكثر سنيّ النصف الثاني من القرن العشرين، إلى أن انفرط عقد المعسكر الاشتراكي، وتفككتْ عُرى الاتحاد السوفييتي واستقلّت أكثر مقوماته الآسيوية، فصارت مجموعة من الدول المستقلة أهمها الاتحاد الروسي، ولم يعد هناك معسكر متماسك ولا قوة تعادل القوة الحربية والاقتصادية التقنية للقطب الأمريكي وبدا أن العهد يتصف بأحادية الاستقطاب.

إنّ ظاهرة التوازن لن تندثر، فالعالم الذي كفي كوارث الحرب الشاملة في النصف الثاني للقرن العشرين، لم ينج من تزاحم القوى الكبرى في التجارة والصناعة واكتساب الثروة، ولن يستطيع القطب الواحد التحكم في ما لم يعد يمكن احتكاره من تطوّر في العلم والتقنية، وما لا يمكن تفاديه من حرية للتجارة العالمية ولانتقال الأموال، وهذا التزاحم ومسبباته وحسناته ومخاطره وما يقريه من تموّج واضطراب ثم استقرار ثمّ مدّ وجزر هو كلّه في صلب العناصر التي تكوّن في نهاية المطاف أركان توازن القوى ومختلف أدواته، ويُعد توازن الرعب أو توازن الرعب النووي أحد أحدث مظاهر توازن القوى.

كما انه يعني أن وجود الدول والتحالفات في حالة تكاد تتعادل فيها قوتها العسكرية أمر من شأنه أن يحول دون نشوب النزاع المسلح، وعليه فإن بعضاً من الدول تسعى إلى الحفاظ على التوازن العسكري فيما بينها، ويعتبر سعي إحدى الدول لزيادة قدرتها العسكرية بالصورة التي تخل بتوازن القوى أمراً يدعو للاضطراب ويولّد سعياً من قبل الدول الأخرى لتعزيز توازن القوى بمعاهدات تلتزم فيها الدول الأطراف بالحفاظ على قوتها العسكرية ضمن حدود مقبولة من الدول الأخرى، وفي معاهدات السلام التي تبرم بين الدول بعد انقضاء الحروب يتم في العادة التطرق لتوازن القوى والإشارة إلى الترتيبات التي من شأنها أن تحافظ عليه وتحول دون الإخلال به.

خلاصة:

وفي الأخير نستطيع القول أن القوى الصاعدة حققت العديد من الإنجازات الاقتصادية لاسيما ضمن النطاق الداخلي والإقليمي وبدرجة متفاوتة وأقل دوليا، ويبرز هذا التأثير خاصة في الجانب الاقتصادي الذي أصبح شريان وغذاء العلاقات الدولية، وهو ما ينبأ تزايد درجة التأثير السياسي لهذه الدول مستقبلاً فالصين أصبحت لاعب سياسي قوي في مجلس الأمن والبرازيل تقود الميركسور وتبحث عن مقعد دائم في مجلس الأمن لتمثيل أمريكا الجنوبية وجنوب إفريقيا تبحث عن لعب دور القائد لساداك والممثل ومنبر القارة الإفريقية والبر يكس يحاول تأسيس العالم اقتصادياً لمواجهة هيمنة بروتون وودز...، كل هذا يطرح سيناريو تفاؤلي مستقبلاً نحو تراجع هيمنة القوى الغربية وبالضبط الولايات المتحدة في- حين يقابله تصاعد دور القوى الصاعدة.

الفصل الثالث:

دراسة حالة

تكتل البريكس.

تمهيد:

أضحت التكتلات الدولية إحدى الظواهر الأساسية المميزة للسياسات الدولية والنظام الدولي، وارتبطت أكثر وبشكل أكثر وضوحا بالاقتصاديات الصاعدة والتي أطلق عليها عديد المصطلحات فهناك من يربطها بالشق الاقتصادي وهناك من يضفي عليها الصيغة السياسية والدولية، ويمثل اختيارنا لمجموعة البريكسBRICS كأحد التكتلات وكنموذج للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية يجسد حقيقة تحول القوة الحاصل في النظام الدولي لصالح قوى جديدة، فلم يكن ظهور تكتل البريكس تلقائيا وإنما كان بناءا على لقاءات بين عدة دول ليست بالضرورة متجانسة اقتصاديا ومتجاورة جغرافيا حيث أن أعضاؤه لا يشتركون في إقليم جغرافي محدد، ولهذا فإن المنطلقات الفكرية لتأسيس أو ظهور مجموعة البريكس تمثل حجر الأساس في دراسة هذا الفصل حيث يتناول هذا الفصل على ثلاث مباحث حيث المبحث الأول يتحدث عن الإطار النظري للبريكس والمبحث الثاني يتحدث عن قراءات في اقتصاديات دول البريكس أما المبحث الثالث يتحدث عن صعود البريكس كقطب دولي.

المبحث الأول: ماهية تكتل دول البريكس.

عقدت في عام 2009 قمة تضم مجموعة دول تتميز بالموارد البشرية والطاقات والقدرات الاقتصادية، وسرعان ما تحولت إلى سنوية، احتلت موقعا متميزا على الخريطة الإستراتيجية في العالم، أطلق على هذه المجموعة اسم البريكس، وحيث أن العالم يتمثل بخاصية الثوابت المتغيرة.

المطلب الأول: تعريف ونشأة البريكس.

لقد عرف العالم نشأة تجمعات اقتصادية عديدة، خصوصا عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية، فتكونت تجمعات ومنظمات إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، ومجلس دول التعاون الخليجي. ومع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، وصعود الولايات المتحدة وانتشار العولمة بكل مفاعيلها الايجابية والسلبية.

أولا: تعريف تكتل البريكس

هو اختصار للحروف الأولى الأجنبية من أسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، (بدأت المجموعة بالدول الأربعة الأولى ثم انضمت إليها جنوب إفريقيا). وعقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربع في "بيكا تيرينبرج" بروسيا عام 2009 وانضمت دولة جنوب إفريقيا إلى المجموعة عام 2010 فأصبحت تسمى بريكس بدلا "بريك" سابقا ويعيش على أرض دول البريكس نحو43% من سكان العالم وتشكل اقتصاديات الدول الخمس نحو 20% من إجمالي الناتج المحلي العالمي خلال عام 2012 بلغت استثمارات دول البريكس 11% من إجمالي الحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم 465مليار دولار أمريكي ومثلث تجارتها البينية نسبة 17% من حجم التبادل التجاري العالمي خلال عام 2012.[1]

ثانيا: نشأة مجموعة البريكس:

تاريخيا أستخدم جيم أونيلJIMO'NEIL رئيس غولدمان ساكس تسمية بريكس لأول مرة، إذ كتب في تقرير البنك " العالم يحتاج في بنائه إلى مزيد من بريكس لتحقيق النمو الاقتصادي" ، وأعضاء المجموعة من الدول النامية الصناعية ذات الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة والصاعدة، وتوجد محاولات لانضمام دول أخرى إلى هذه المجموعة مثل ماليزيا، وسنغافورة

[1]- محمد عبد العاطي، بريكس وإفريقيا، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الرابع، الهيئة العامة للاستعلامات- مصر، أبريل 2013، ص1.

واليابان ومصر، وتميزت السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين بالنمو السريع لاقتصاديات البلدان المتطورة، التي حفزت تنمية الاقتصاد العالمي من جهتها، وبين البلدان ذات الاقتصاد المتطور التي شهدت "بريكس" نموا اقتصاديا غير مسبوق أتاح للمجموعة أن تشغل موقعا قياديا في العالم، وفي هذا الصدد يصبح من الواضح أكثر فأكثر واقع التأثير المتزايد لبلدان بريكس في التطور الأحق لإدارة مجريات المسارات العالمية[1].

فظهرت تسمية "بريك" في نوفمبر 2001، حين عبر كبير اقتصاديين البنك الاستثماري الأمريكي (غولدمان ساكس) جيم أونيل لأول مرة، عن رأيه بأن اقتصاديات البرازيل وروسيا والهند والصين سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وعلى اقتصاديات الدول السبع الكبرى في منصف القرن. وقد استخدم أونيل مصطلح البريك كرمز لانتقال ثقل الاقتصاد العالمي بعيدا عن مجموعة الدول السبع الصناعية–حتى ذلك الحين وهي: الولايات المتحدة وألمانيا، وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان، باتجاه دول العلم النامي بزعامة الصين والهند البرازيل وروسيا.

وبعد سنوات فقط اندلعت الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) التي أكدت افتراض أونيل، فقد تغلبت بلدان بريك على الركود وأصبحت تنمو بسرعة.[2]

فمجموعة "بريكس" هي منظمة سياسية بدأت المفاوضات لتشكيلها عام 2006، وهو مختصر للحروف الأولى(BRICS)اللاتينية المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم. وهي: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا. عقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربع في ييكاترينبرغ، روسيا في جوان 2009، حيث تضمن الإعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية. وعقد أول لقاء على المستوى الأعلى لزعماء دول "برهص" في يوليو/تموز عام 2008، وذلك في جزيرة هوكايدو اليابانية، حيث اجتمعت آنذاك قمة "الثماني الكبرى"، وشارك في هذه القمة كل من رؤساء روسيا الاتحادية، وجمهورية الصين الشعبية، والبرازيل، ورئيس وزراء

[1]– مسيود عبد الله، مستقبل التكامل الاقتصادي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية و البريكسيت–دراسة قياسية–، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي قالمة 1945، 2019/2018، ص 49.

[2]– مناف محمد علوش، دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغيير بنية النظام الدولي " البريكس" أنموذجا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 38، العدد 03، 2016، ص 454.

الهند، واتفق رؤساء الدول على مواصلة التنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية الآنية، بما فيها التعاون في المجال المالي وحل المسألة الغذائية[1].

وفي عام 2010 بدأت جنوب إفريقيا التفاوض حول الانضمام إلى المجموعة، وهو ما تم رسميا في 24 ديسمبر/كانون أول عام 2010.[2]حتى وإن كانت القوة الاقتصادية لهذا البلد لا تتجاوز ربع الاقتصاد الروسي . ورغم توسع المجموعة فقد ظلت محتفظة باسمها واكتفت بإضافة حرف "س" إلى الاسم وهو الحرف اللاتيني الأول لجنوب إفريقيا وأصبح اسمها الآن "بريكس" [3].

وتنبأ عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية بأن يتفوق الحجم الإجمالي لاقتصاديات هذه البلدان في عام 2050 على المؤشرات الاقتصادية لمجموعة الدول السبع الكبرى.

وذكرت دراسة أنه بحلول عام 2050 فسيتقدم على اقتصاد الولايات المتحدة، وقد انتشرت تسمية "بريكس" بصفة واسعة وسريعة إلى درجة أنها أصبحت اليوم جزءا من المصطلحات المتداولة في التحولات الاقتصادية.

وبالرغم من أن دول البريكس لا يشملها تحالف سياسي مثل الاتحاد الأوربي أو تجمع تجاري مثل مجموعة "آسيان" لكنها تنسق للتأثير في الاتفاقيات التجارية الأساسية. وروسيا تؤدي دورا كبيرا في هذا التحالف.[4]

المطلب الثاني: التطور التاريخي لقمم تكتل البريكس.

يمكن رصد تطور تكتل البريكس، كتكتل سياسي، اقتصادي يهدف إلى تغيير النظام العالمي الحالي والذي يتسم بأنه نظام عالمي جديد يلعب فيه التكتل دورا هاما على الساحة الاقتصادية والسياسية العالمية من خلال تعميق المصالح الاقتصادية بين دول التكتل بعضها البعض وبين دول التكتل من ناحية والدول الصاعدة والنامية

[1]- قدوري صباح، مجموعة بريكس الاقتصادية وتحديات المستقبل، الحوار المتمدن، العدد 4516، تاريخ النشر: 2014/07/18، تاريخ الإطلاع: 2020/07/22 أنظر إلى: https://www.ahewar.org

[2]-Bbc arabic، نبذة عن مجموعة البريكس، سنة النشر:2012، تاريخ الإطلاع: 2020/07/22، أنظر إلى:https://www.bbc.com/arabic/business

[3]-آندرياس بيكر / حسن زنيند، مجموعة "بريك": قصة نجاح اقتصادي تكتبها دول نامية؟،تاريخ النشر: 2011.12.25، تاريخ الإطلاع: 2020/07/24، أنظر إلى: https://p.dw.com/p/13WIQ

[4]- عبد الله رزق، اقتصاديات ناشئة في العالم: نماذج تنموية لافتة، دار الفرابي، الطبعة الأولى، لبنان، 2009، صص28-29.

من ناحية أخرى، من خلال تحدي توجهات ذلك التكتل وطبيعة القضايا التي يتبناها وآليات تنفيذ ذلك التوجهات، وذلك بتحليل إعلانات القمم التي عقدها قادة الدول على النحو الآتي:

أولا: قمة بريك الأولى: ايكاترينبرغ الروسية في 16 جوان 2009:

تعتبر القمة الأولى هي حجر الأساس التي تمت بعد لقاء وزراء الخارجية للدول الأربعة على هامش إجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة للتحضير لها في عام 2008، وقد ناقش قادة كل من الاتحاد الروسي وجمهورية البرازيل الاتحادية وجمهورية الهند وجمهورية الصين الشعبية، الوضع الحالي في الاقتصاد العالمي، وغيرها من القضايا الملحة للتنمية العالمية، ودعت بريك لإعادة صياغة النظام المالي وتسعى لتشكيل جبهة موحدة لإصلاح لنظام المالي العالمي عقب الأزمة المالية العالمية. وتريد المجموعة التوصل لموقف مشترك تضمن دعوة لإصلاح مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدول يشكل يعكس الأهمية المتزايدة للاقتصاديات الصاعدة، وفيما يلي ما تم الاتفاق عليه بين الأعضاء في القمة الأولى[1]:

1. التأكيد على الدور المحوري الذي لعبته قمة G20 في التعامل مع الأزمة المالية بأشكال مناسبة.
2. الالتزام في إصلاح المؤسسات المالية الدولية، وذلك لتعكس التغيرات في الاقتصاد العالمي.
3. دعوة جميع الأطراف إلى العمل معا لتحسين بيئة التجارة والاستثمار الدوليين.
4. التنسيق والتعاون بين الدول في مجال الطاقة، بما في ذلك بين المنتجين والمستهلكين.
5. التعاون بين دول البريك في مجال العلم والتعليم والبحث والتطوير للتكنولوجيات المتقدمة.
6. التأكيد مجددا على دعم الجهود السياسية والدبلوماسية لحل النزاعات في العلاقات الدولية سلميا.
7. تعزيز التعاون بين دول البريك اجتماعيا وتقديم المساعدة الإنسانية الدولية والأمن الغذائي العالمي والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية. وتنفيذ مفهوم التنمية المستدامة.
8. إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وانه لن يكون هناك أي مبرر لأي عمل إرهابي في أي مكان أو لأي سبب من الأسباب مشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي يجري حاليا النظر في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وندعو لاعتماده العاجل.

[1]-1st sum (2009,06 ,16) , Joint Statement of the BRIC Countries Leaders, Retrieved from First Summit Declaration:
http://brics2016.gov.in/upload/files/document/57566ee059e181stdec.pdf

9. الالتزام بدور القوى الدبلوماسية المتعددة الأطراف مع قيام الأمم المتحدة بدور رئيسي في التعامل مع التحديات والتهديدات العالمية، وفي هذا الصدد، التأكيد من جديد على ضرورة إجراء إصلاح شامل للأمم المتحدة بهدف جعلها أكثر كفاءة بحيث يمكن التعامل مع التحديات العالمية بصورة أكثر فعالية، والتأكيد على الأهمية التي نعلقها على وضع الهند والبرازيل في الشؤون الدولية، وفهم ودعم تطلعاتها للعب دور أكبر في الأمم المتحدة.

ثانيا: قمة بريك الثانية: برازليا 15أفريل 2010:

التقى في هذه القمة كل من قادة البرازيل وروسيا والهند وجمهورية الصين الشعبية لمناقشة القضايا الرئيسية في جدول الأعمال فضلا عن خطوات ملموسة لتحريك التعاون والتنسيق داخل دول البريك إلى الإلمام واتفقت دول الأربعة على تحديد منطلقات مشتركة لإزالة آثار الأزمة الاقتصادية وإصلاح المؤسسات الإدارة العلمية كما ناقشوا مسائل متعلقة بإصلاح النظام المالي العالمي إضافة إلى الوضع في مجال الطاقة العالمية وبمتابعة القمة تبين أن المجتمعين توصل إلى ما يلي[1]:

1. رؤية مستقبلية للحوكمة العالمية.
2. تصور مشترك بان العالم يشهد تغيرات كبيرة وسريعة تسلط الضوء على الحاجة إلى التحولات في المنافسة العالمية في جميع المجالات ذات الصلة.
3. تأكيد على الاتجاه بإيجاد نظام عالمي منصف ومتعدد الأقطاب على أساس القانون الدولي والمساواة والاحترام المتبادل والتعاون والعمل المنسق وضع قرار الجماعي لجميع الدول
4. العمل على إصلاح المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة وكافة مؤسساتها وإصلاح المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.
5. توقيع مذكرة التعاون بين مصرف فنيش ايكونوم بنك الروسي والمصارف التجارية في كل من الهند والصين والبرازيل والتي يقضي بتيسير التحويلات النقدية الدولية ودراسة إمكانية تشكيل مصرفية موحدة في مجموعة البريك.

[1]– جمال عدوي، تأثير مجموعة بريكس في النظام الدولي، مذكرة لنيل ماستر أكاديمي، إستراتيجية وعلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2019/2018، ص 28-29.

ثالثا: القمة الثالثة (إعلان سانيا)، الصين 14 أفريل (2011):

قمة مجموعة بريكس في منتجع سانيا في جزيرة هاينان الصينية بعنوان" رؤية واسعة، ورخاء مشترك" قام بتمثيل دولهم كل من (ديميتري مدفيديف رئيس روسيا وهو جينتاو رئيس الصين ومانموهان سينغ رئيس وزراء الهند، وديلما روسيف رئيس البرازيل، ووجاكوب زوما رئيس جمهورية جنوب إفريقيا).

وبمتابعة بيانات القمة فقد تبين أن توصل المجتمعون إلى هناك أن لهم رغبة مشتركة وموضوعية وقوية وشاملة من أجل السلام والأمن والتنمية والتعاون التي جمعت دول البريكس التي يبلغ عدد سكانها ما يقرب من 41.6 % من مختلف القارات، وأن البريكس يهدف إلى المساهمة بشكل كبير في تطور البشرية، وإقامة عالم أكثر عدلا ونزاهة، ويجب أن يكون شعار القرن الواحد والعشرين مبني على أساس طريق السلام والوئام والتعاون والتطور العلمي، وبعد مناقشات صريحة ومتعمقة توصلوا إلى توافق واسع حول تعزيز تعاون البريكس فضلا عن تعزيز التنسيق حول القضايا الدولية والإقليمية ذات الإهتمام المشترك.

وقام الزعماء بتوقيع أول اتفاقية حكومية مشتركة تقضي بالتعاون بين مصارف الدول الأعضاء والقيام بالحسابات المتبادلة ومنح القروض بواسطة العملات القومية، وأثناء قمتهم الثالثة صاغت بلدان مجموعة بيانا مشتركا عن الوضع في ليبيا انتقد فيه زعماء مجموعة بريكس الحملة الجوية لحلف الناتو على ليبيا، وأن طريق تسوية الأزمات في ليبيا وبلدان المنطقة الأخرى يتمثل في إقامة حوار سياسي وليس في الاستخدام المرفوض للقوة، وتمسكوا بوجوب احترام استقلال كل دولة وسيادتها ووحدتها ووحدة أراضيها وعبر البيان عن قلق المشاركين في القمة من الوضع المتوتر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغربها، واتفق المشاركون في القمة على التعاون في إطار مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة.

إن أهم حدث صاحب القمة الثالثة هو انضمام جنوب إفريقيا وهذا له دلالات أهمها التوسع الإقليمي والدولي في الدول الأعضاء مما يعني التواجد في قارة إفريقيا وهذا له أبعاد متعددة سواء السياسية أو الاقتصادية، مما يعني أنها أصبحت تمثل عالما أكبر وأوسع من جميع النواحي وفي معظم المجالات الحيوية، وهذا دعا المجموعة إلى المطالبة بنفوذ أكبر لها ولأعضائها على صعيد المؤسسات والقرارات الدولية، وظهر تقارب الموقف السياسي لدى الدول الأعضاء من القضايا الدولية، والظهور بموقف سياسي موحد، وتبينت الاستفادة من الدول الأعضاء في

مجلس الأمن الدولي، بالذات في عملية التصويت على القرارات، وكذلك تبنت دول البريكس موقفها باعتبار الحوار السلمي هو السبيل لحل النزاعات والخلافات الدولية.[1]

رابعا: قمة نيودلهي مارس 2012:

عقدت القمة الرابعة لدول مجموعة البريكس في دلهي في الهند تحت شعار "شراكة البريكس من أجل الاستقرار العالمي وتحقيق الأمن والازدهار"، والذي انتهت أعماله مارس 2012 وتضمن الدعوة لإنشاء بنك التنمية بالتوافق مع البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي، وتضمن جدول الأعمال مناقشة أوضاع الاقتصاد العالمي، وتوثيق التعاون بين دول البريكس، ودفع العلاقات التجارية والاستثمارات بين الدول الأعضاء، ومن نتائج وتوصيات هذه القمة ما يلي[2]:

- وضع خطة تعاون مستقبلية لدول البريكس.
- تبني إعلان دلهي الذي يضع أساسا سليما لمزيد من التعاون بين دول البريكس.
- استعداد الصين لتعزيز الشراكة مع بقية دول البريكس.
- العمل معا من أجل نمو قوي ومستدام ومتوازن للاقتصاد العالمي.
- إصلاح صندوق النقد الدولي تحت إطار مجموعة العشرين.
- توافق واسع حول التنمية المستدامة، والأمن والقضايا الساخنة في العالم.
- العمل من أجل عالم متناغم مع السلام الدائم والازدهار المشترك.

كانت نتائج وتوصيات المؤتمر الرابع تدعو إلى ضرورة المساهمة في دعم الدول النامية خارج حدود دول مجموعة البريكس، وتسعى الدول الخمس للحد من تحكم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مصائر بعض الدول النامية وخاصة تلك الدول ضعيفة التطور.

ومن المقرر أن تعقد القمة الخامسة لدول البريكس عام 2013 في جمهورية جنوب إفريقيا، هذا بالإضافة إلى التأكيد على القضايا التي تم طرحها في القمة السابقة.

[1]- علاء الدين محمد الجعبري، واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر- غزة، 2018، ص ص 23-24.

[2]- مصطفى العبد الله الكفري، التكتلات والمنظمات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، منشورات جامعة دمشق، 2014/2013، ص 189.

خامسا: قمة دوربان 27مارس2013:

كان أهم حدث تمخض عن قمة «البريكس» الأخيرة في مدينة «دوربان» الجنوب أفريقية، قرار البدء في اتخاذ الإجراءات التمهيدية لإنشاء مؤسسات تابعة للمجموعة، حيث اتفق قادتها على إنشاء بنك للتنمية يتولى تمويل احتياجات البنية التحتية التي تقدر قيمتها بحوالي 4,5 تريليون دولار ومعالجة التحديات الإنمائية لدى الدول الفقيرة، والاقتصاديات الناشئة، حيث تم تخصيص مبلغ 50 بليون دولار رأسمال أولي للبنك يتم اقتسامه بالتساوي بين الدول الخمس، وإنشاء احتياط استعجالي تقدر قيمته بحوالي مئة بليون دولار يوجه لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهات الأزمات الطارئة في حال حدوثها، بحيث تعهدت الصين بتخصيص 41 بليون دولار، فيما ستخصص كل من الهند والبرازيل وروسيا مبلغ 18 بليون دولار لكل منها، وتدفع جنوب أفريقيا خمسة بلايين دولار. وتسعى «البريكس» إلى تدشين خط ربط «إنترنت» بقدرات عالية لربط دول المجموعة معلوماتياً في شكل أفضل، بكلفة إجمالية تصل إلى بليون دولار .وسيكون «بنك التنمية» أول مؤسسة تنشئها المجموعة التي تحاول الاضطلاع بدور أكبر في الشأنين الاقتصادي والسياسي العالميين، إذ تبنت القمة الأخيرة مواقف متشابهة من سورية والنووي الإيراني وأفغانستان وقضايا الشرق الأوسط[1].

سادسا: قمة فورتاليزا جويلية2014:

لقد تم تحديد النمو الاستيعابي واستدامته ووضع حلول للتحديات التي تواجه تحقيقه كمحور للمناقشات في هذه القمة، ولقد أكد إعلان القمة على أن انفتاح التكتل على الدول الأخرى أصبح من التوجهات الرئيسية له، وفيما يخص تلك القمة فكان تركيزها على فتح أطر التعاون مع دول أمريكا الجنوبية.

ولقد أكد الإعلان على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة والتنسيق بين الدول للتعافي الكامل من تداعيات الأزمة المالية العالمية وكذلك صياغة رؤية وأجندة التنمية لما بعد عام 2015 وأكد الإعلان على أن تكتل بريكس سيلعب دور محوري في خلق نظام عالمي جديد أكثر استيعاب وعدالة للتعامل مع تحديات الأمن والسلم العالميين وتحديات الفقر والإرهاب.

ولقد شهدت تلك القمة اتخاذ إجراءات لتعميق البعد المؤسسي للتكتل حيث تم توجيه الجهات المعنية بالإحصاءات ووزارات التعليم والصحة لصياغة مؤشرات اجتماعية موحدة كما تم الاتفاق على تدشين بنك التنمية

[1]– مركز دراسات الصين واسيا، ال"بريكس"...مناهضة الغرب وحدها لا تكفي، ،تاريخ الإطلاع: 2020/07/29، أنظر إلى:

http://www.chinaasia-rc.org/index.php?d=42&id=1302

الجديد بهدف تعبئة الموارد المالية لمشروعات البنية الأساسية والمشروعات التنموية، كما تم التوقيع بالحروف الأولى على مذكرة تفاهم وتعاون بين المؤسسات ائتمان وضمان الصادرات في الدول الأعضاء في التكتل كما تم دراسة كيفية إيجاد آلية التعاون في مجال التأمين بدول التكتل، وكذلك الترحيب بأن مقترحات بشأن صياغة إستراتيجية للتعاون الاقتصادي وإطار للشراكة الاقتصادية بين الدول الأعضاء وبين التكتل والدول الأخرى.

وقد أبرز إعلان هذه القمة ضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي والذي أعرب عن عدم رضا دول البريكس عنه وكذلك إصلاح البنك الدولي، وأفراد الإعلان مساحة كبيرة لآليات عمل مجلس الأمن لدعم السلم والأمن الدوليين، كما تعرض الإعلان لمنظمة اليونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ودور تلك المنظمات في تسهيل حركة التجارة والاستثمارات بين الدول.[1]

سابعا: قمة أوفا جويلية 2015:

لقد اتخذت تلك القمة محور الشراكة الدول التكتل كعامل محوري للتطورات العالمية، وتميزت تلك القمة بدعوة رؤساء حكومات تكتلات أخرى وهي: تكتل اليورو آسيان، ومنظمة التعاون شنغهاي، كما أكد الإعلان بمناسبة الذكرى السبعون لتأسيس الأمم المتحدة وكذلك انتهاء الحرب العالمية الثانية على تقديره للمنظمة ولمجلس الأمن ودورهما في تحقيق الأمن والسلم الدوليين كإطار سلمي لحل الخلافات بين الدول الأعضاء هذا وقد أكد الإعلان على ما جاء بالقمم السابقة بخصوص مجموعة الدول العشرين الكبرى ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي[2].

ثامنا: قمة غوام أكتوبر 2016:

لقد اتخذت تلك القمة توجه يستند على خمسة أبعاد رئيسية وهي[3]:

- البناء المؤسسي وتحفيز التعاون بين دول التكتل.
- تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها في القمم السابقة.
- دمج آليات التعاون الحالية.

[1]- علي مسعود، تكتل البريكس: تحديات الحاضر وأفاق المستقبل، مجلة أفاق أسيوية، العدد الثاني، جامعة بني سويف، ديسمبر 2017، ص ص 21- 22.

[2]-نفس المرجع، ص 22.

[3]- نفس المرجع، ص23.

- التوصل إلى آليات جديد للتعاون.
- استمرارية آليات التعاون الحالية.

هذا بالإضافة على التأكيد على ما جاء بالقمم السابقة بخصوص تشكيل نظام عالمي جديد وإصلاح المؤسسات الدولية وبصفة خاصة المؤسسات المالية الدولية.

تاسعا: قمة شيامين سبتمبر 2017:

شهدت القمة التاسعة لتجمع دول البريكس (الصين، الهند، البرازيل، روسيا، جنوب إفريقيا) التي عقدت بمدينة شيامين الصينية، وتختتم أعمالها اليوم تحت عنوان شراكة أقوى لمستقبل أفضل، وضع رؤية واضحة للتعاون المفتوح وخلق وضع جديد للتنمية والتعاون بين الدول النامية والناشئة. كما تضمن جدول أعمالها تعزيز التنسيق بين دول التجمع لبحث إعطاء دور أكبر للاقتصاديات الناشئة والدول النامية في إدارة الشئون الدولية، من أجل مزيد من الجهد لتحسين الحوكمة العالمية في إطار مجموعة العشرين، والتمسك بدور النظام التجاري المتعدد الأطراف ومعارضة جميع أنواع الحمائية.

وبحثت أيضا مجموعةالبريكسكونها قائدة للاقتصاديات الناشئة والدول النامية، ولكونهم أعضاء بمجموعة العشرين، الدفع بإجراء مزيد من الإصلاحات في النظام الاقتصادي العالمي وخاصة بإجراء تغييرات هيكلية في صندوق النقد والبنك الدوليين لزيادة تمثيل الاقتصاديات الناشئة والدول النامية فيهما ومن أجل بناء اقتصاد عالمي منفتح وحر والوقوف ضد سياسات الحمائية والإقصاء لضمان أن تكون جميع البلدان سواسية في الحصول على فرص متكافئة للتنمية والتمتع بالحقوق والمميزات عند تطبيق القواعد والقوانين.

كما ركزت دول البريكس خلال قمة تشامين البناء على توصيات القمة السابقة التي عقدت في الهند من أجل إقامة بيئة عالمية سليمة ومستقرة يتمتع فيها الجميع بالعدالة والإنصاف ومواصلة تعزيز التعاون السياسي والأمني فيما بينهم والدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتعاون في مجالات مكافحة الإرهاب والأمن والطاقة.

علاوة على تعزيز التعاون الدولة في تناول قضايا التنمية والدفع بتحقيق التنمية المستدامة والعمل جنبا إلى جنب مع مجموعة العشرين لتنفيذ أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 وبناء شراكة عالمية جديدة للتنمية، ودفع الدول المتقدمة إلى الوفاء بالتزاماتها بدعم البلدان النامية في جهودها لتحقيق أهداف التنمية[1].

عاشرا: قمة البريكس العاشرة في جويلية 2018:

تعتبر القمة العاشرة لتكتل البريكس التي انعقدت من 25إلى 27 جويلية2018 من أهم قمم المجموعة خاصة وان ظروف انعقادها جاءت في خصم النزعات التجارية التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية افتعالها في عدد من مناطق وخاصة من الصين التي لاحت الحرب الاقتصادية بينهما في الأفق وانطلقت أعمالها في مدينة "جوهانسبرغ" بدولة جنوب إفريقيا واحضرها كل قادة دول مجموعة البريكس وشارك فيها أيضا رؤساء بيع دول إفريقيا بالإضافة إلى الأرجنتين وتركيا وجمايكا وحضر القمة وفد مصري[2].

وفي ختام القمة العاشرة لمجموعة البريكس وقع أعضاؤها الخمسة والمشاركون بيان ختامي تضمن جملة توصيات[3]:

- مواجهة النزعة الانفرادية والحرب التجارية الأمريكية.
- رفض الأحادية القطبية في النظام الدولي.
- تكثيف التعاون والاستثمار البيني بين دول البريكس.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي لدول البريكس.
- حماية الأمن ألمعلوماتي لدول البريكس.
- يجب التعاون الأمني بين دول البريكس في التصدي للتهديدات والمساهمة في حماية الأمن والسلم الدوليين.

---

[1]- إبراهيم السخاوي، هل تنجح "قمة شيامين" في وضع نظام اقتصادي بديل؟..، بوابة الأهرام، تاريخ النشر: 2017/09/05، تاريخ الاطلاع: 2020/07/22، أنظر إلى: HTTP://GATE.AHRAM.ORG.EG/NEWS/1577375.ASPX

[2]- جمال عدوي، مرجع سبق ذكره، ص36.

[3]- أميرة أحمد حرزلي، قمة البريكس"2018" والتحديات العالمية الراهنة، المركز الديمقراطي العربي، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باجي مختار، عنابه، 2018، تاريخ الإطلاع: 2020/07/23، أنظر إلى: HTTPS://DEMOCRATICAC.DE/?P=55450

الحادية عشر: قمة البريكس نوفمبر2019:

استضافت البرازيل القمة السنوية لدول «البريكس»، والتي عقدت على مدار يومي 13 و14 من الشهر الجاري تشرين الثاني في العاصمة برازيليا، وصدر البيان الختامي مع انتهاء أعمال هذه القمة لتكون دول «البريكس» أنهت قمتها الحادية عشر بنجاح.

اجتمعت كل من روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، وجرى بحث أهم الملفات الدولية وآفاق التعاون بين دول المجموعة في المجلات كافة، وأكدت الدول الخمس في البيان الختامي لأعمال هذه القمة هدفهم المشترك بـ »بناء عالم يسوده السلام والاستقرار والازدهار» وكانت دول المجموعة عقدت فيما بينها أكثر من مئة لقاء خلال العام الماضي لنقاش السياسات المالية والتجارية والشؤون الخارجية والأمن، بالإضافة إلى مواضيع أخرى، مثل التكنولوجيا والاتصالات والزراعة والمناخ وغيرها...

نتائج وملامح عامة في القمة: رأت الدول المجتمعة في العاصمة البرازيلية، أن للبلدان النامية الحق في المشاركة في صنع القرارات والسياسات الدولية، وأعلنت تمسكها بالنظام العالمي متعدد الأقطاب، وأكدت مجدداً على ضرورة إصلاح المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي وغيرها، وذلك عبر زيادة التمثيل فيها، وجعلها «أكثر ديموقراطيةً وشمولاً» حسب ما جاء في البيان الختامي، الذي أكّد أيضاً على ضرورة الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو فرض التدابير القسرية التي لا تستند إلى القانون الدولي. وكان الرئيس الروسي قد أكد في حديثٍ أثناء القمة، أنه يجب على »دول بريكس أن تكون أكثر طموحاً لقيامها بالدور القيادي في الأمم المتحدة «مضيفاً أن «بريكس» تجاوزت في 2019 مجموعة الـ G7من حيث حجم الإنتاج الإجمالي الداخلي ومعادلة القدرات الشرائية بنسبة 12%، أما الرئيس الصيني وفي كلمة ألقاها ضمن أعمال القمة التي تنعقد حسب تعبيره في وقت «يشهد تطورات حاسمة يمرّ بها الاقتصاد العالمي والساحة الدولية»، لفت الانتباه إلى تصاعد جولة جديدة من الثورة التكنولوجية والتحول الصناعي، وموضحاً أن تقدم الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، الذي لا يمكن وقفه، ضخ زخماً قوياً في إصلاح نظام الحوكمة الاقتصادية العالمية.

وفي الختام يطول البيان الختامي الصادر عن القمة ليشمل 73 بنداً، يوضح موقف دول المجموعة من كل القضايا الدولية، وبالإضافة إلى ما حمله البيان، تعد القمة حدثاً لتبادل الآراء ليس فقط ضمن

قيادات دول الـ «البريكس»، وإنما مع الرأي العام العالمي. ولا يمكننا معالجة مخرجات القمة بشكل شامل ضمن هذه المادة، ولكن يجب الوقوف عند مفاصل مهمة:

تُظهر دول المجموعة تماسكاً كبيراً على الرغم من التباينات البسيطة في بعض القضايا، فالـ «بريكس» مصلحة حقيقية في هذا التحالف، وهي اليوم تشكل ثلث وزن العالم، وتعلن بشكل واضح عن حقها في المشاركة بإدارته، وهذا ما يبدو واضحاً في البنود الطويلة التي تتحدث عن إصلاح المؤسسات الدولية وحجم التمثيل فيها، ولتصريحات الرئيس الروسي دلالات كبيرة، تلك التي عبَّر فيها أن المجموعة ليست نادياً مغلقاً وإنما يمكن لها أن تتوسع أكثر.

»البريكس» لا ترفض الهيمنة الأمريكية فقط، بل أيضاً تقدم نموذجاً بات قادراً على تقديم الحلول والمخارج، فهي تملك قدرةً حقيقة للتمويل والاستثمار، وستكون قادرة على إيجاد بديل شامل لنظام SWIFTالأمريكي قريباً، بالإضافة إلى أنها أصبحت أكثر اعتماداً على عملاتها المحلية بدلاً عن الدولار[1]،والجدول التالي يوضح التطور التاريخي لقمم تكتل البريكس:

الجدول رقم(3-1): قمم البريكس 2009-2019:

القمة:	التاريخ:	البلد المضيف:	المكان:	ملاحظات:
1	2009/06/16	روسيا	بيكاتيرينروغ	تحسين الوضع الاقتصادي العالمي، و إصلاح المؤسسات المالية.
2	2010/04/16	البرازيل	برازيليا	تعزيز مجموعة البريكس، الشأن الإيراني، التنمية.
3	2011/04/14	الصين	سانيا	أول قمة تضم جنوب أفريقيا مع بلدان البريكالأصلية.
4	2012/03/29	الهند	نيو دلهي	تم الإعلان عن كابل البريكس، كابل اتصال اتألياف ضوئية بحري يحمل الاتصالات بين بلدان البريكس.
5	2013/03/27-26	جنوب إفريقيا	دربان	البريكس وإفريقيا: تنمية، تكامل، تصنيع.
6	2014/07/17-14	البرازيل	فورتالزا/ برازيليا	تم التوقيع على اتفاقيتي بنك التنمية الجديد والترتيبات الاحتياطية الطارئة للبريكس. الضيف: زعماء اتحاد الأمم الأمريكية الجنوبية(UNASUR)

[1]- علاء أبو فراج،«BRICS» تمضي دون توقف، جريدة قاسيون، العدد :940، تاريخ النشر: الإثنين 2019/02/18، تاريخ الاطلاع: 2020/08/24، ص 06، أنظر إلى:https://kassioun.org/pdf-archive/277-940/file

7	2015/07/9-8	روسيا	أوفا	قضايا المناخ و التنمية و السلم الدولي و انتقاد السياسات الغربية.
8	2016/10/16-15	الهند	بنوليم	عقدت بالتعاون مع منظمة بيستيم.
9	2017/09/05-03	الصين	شيامين	التعاون مع مصر في إطار التنمية.
10	2018/07/25-24	جنوب إفريقيا	جونسبورغ	التعاون جنوب . جنوب، الشراكة مع إفريقيا، الأمن السيبراني.
11	2019/11/14-11	البرازيل	برازيليا	إعلان تمسكها بالنظام العالمي متعدد الأقطاب، والتأكيد على ضرورة إصلاح المنظمات الدولية.

المصدر: موقع المعرفة، البريكس، أنظر إلى:https://www.marefa.org/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3

المطلب الثالث: دوافع، وأهداف البريكس.

يستند تحقيق أي تكتل اقتصادي إلى مجموعة من الدوافع التي تدفع بالدول إلى الالتحاق بالترتيبات التكاملية مع العلم بأن هذه الدوافع لا تقتصر على تحقيق المكاسب الاقتصادية الناجمة عن الانضمام إليها، بل تشمل أيضا الجوانب غير الاقتصادية المرتبطة بالجوانب السياسية على اعتبار أن الظروف السياسية تعد عنصرا هاما من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية،وذلك بغية بريكس إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تصنيفها إلى أهداف داخلية وخارجية كما يأتي:

أولا: الأهداف الداخلية:

هي الأهداف التي تخص السياسة العامة للمجموعة وتمثلت بالآتي[1]:

1. تحقيق تكامل جيوسياسي-جيواقتصادي بين الدول الأعضاء من أجل خلق توازن عالمي وإنهاء سياسة القطب الأحادي التي تهيمن من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة والاقتصاد العالميين.
2. تعزيز التعاون في مجال التنمية المستدامة، والاستثمار في مجال البنية التحتية من أجل تطويرها، وتأمين الأمن الغذائي من خلال إقامة مشاريع التنمية.
3. مساع يقودها الرئيس بوتين لإنشاء إستراتيجية تنموية طويلة الأمد، وإنشاء منتدى للطاقة، وبنك احتياطي للوقود، ومعهد لسياسات الطاقة لغرض تعزيز أمن الطاقة لمجموعة بريكس.

[1]- عبد الرحمن علي عبد الرحمن، الأهمية الإستراتيجية لمجموعة دول بريكس، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد65، كلية الآداب، جامعة البصرة، ص ص85-86.

4. تعميق التعاون الاقتصادي بينها، ودعم التجارة البينية وتحسين جودتها بين دول المجموعة.
5. إنشاء كابل إنترنت خاص لمجموعة بريكس لتفادي عمليات التجسس الأمريكية.
6. تقديم قروض بالعملة المحلية لبعضها الأخر بهدف تقليل اعتماد الدولار الأمريكي.
7. إيجاد توازن في النظام الدولي وأخذ دور أكبر في الاقتصاد العالمي
8. الدفع باتجاه إدخال إصلاحات في البنك وصندوق النقد الدوليين.

ثانيا: الأهداف الخارجية:

هي الأهداف الإستراتيجية التي على ضوئها تم إنشاء المجموعة إزاء الأحداث الدولية وصراعاتها من أجل تحقيق الهدف الرئيس في بناء قطب عالمي جديد رغبة في التخلص من سياسة القطب الأحادي، لذا فمن أبرز المواقف السياسية الدولية ذات الموقف الموحد هي[1]:

1. وضع إستراتيجية لإصلاح الاقتصاد العالمي إلى جانب مجموعة العشرين والصناديق المالية الدولية.
2. تقوية تنسيق مجموعة بريكس في الأمم المتحدة ومجموعة العشرين والأطر الأخرى من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ودفع إصلاحات النظم النقدية والمالية العالمية.
3. اتخذت المجموعة موقفا موحدا ضد السياسات الغربية بشأن أزمة الملف النووي الإيراني، وإدانة التهديدات الأمريكية والإسرائيلية لإيران.
4. رفض التدخل العسكري الخارجي في النزاع السوري، وعدم تأييدهم لمنح مقعد الواحد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية هذا ما أكدته الصين سنة 2015 من خلال الإعلان عن مبادرة تجمع ال 193 دولة في منظمة تحت شعار السلام والأمن والتنمية في العالم. سوريا في الجامعة العربية للمعارضة السورية.
5. تشجيع التحالفات السياسية والاقتصادية من أجل خلق أقطاب عدة لإنهاء عصر القطب
6. تقف المجموعة على قاعدة واحدة متمثلة برفضها عزل روسيا الاتحادية ومعاقبتها وعدها غير شرعية لضمها شبه جزيرة القرم.
7. اتخذت المجموعة موقفا معارضا لبناء المستوطنات الإسرائيلية، إذ عدته مخالفا للقانون الدولي.

[1]- نفس المرجع، ص ص 86-87.

8. رفض التجسس الالكتروني الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية على دول العالم لاسيما منطقة الشرق الأوسط وعده نوعا من الإرهاب.
9. التعامل برؤية موحدة لقضايا الفقر والفساد والتصدي للأمراض المعدية في دول العالم الثالث والنامية من أجل المساهمة في القضاء عليها لاسيما في إفريقيا.
10. الرغبة في تحقيق اندماج بين سوق الإتحاد الروسي وأسواق أمريكا اللاتينية والإفريقية.

نستنتج من ذلك أن مجموعة بريكس تسعى إلى إقامة نظام عالمي جديد من أجل خلق عالم متعدد الأقطاب وليس عالم أحادي القطب انطلاقا من ثقلها السياسي والاقتصادي إذ تصنف بأنها صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم.

وتعمل بريكس على إنجاز أهدافها عبر جملة إجراءات منها[1]:

1-إطلاق عمل بنك بريكس للتنمية: إذ أن قادة دول المجموعة وقعوا خلال القمة السادسة التي عقدت العام الماضي في مدينة فورتاليزا البرازيلية على وثيقة لتأسيس البنك بـ 100 مليار دولار، يبدأ العمل فيه برأس مال يقدر بـ 50 مليار دولار، على أن تقدم كل دولة 10 مليارات.

بنك البريكس سيتخذ من مدينة شنغهاي الصينية مقرا له، وسيعمل على تمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع التنمية المستدامة لدول المجموعة والدول النامية.

2-من إجراءات المجموعة أيضا: بدء عمل صندوق الاحتياطات النقدية الذي يبلغ حجمه 100 مليار دولار، لمساعدة الدول الأعضاء في أوقات الطوارئ، كما يعمل على تحقيق عدة مهام منها، تجنيب الدول النامية ضغوط السيولة قصيرة الأمد، وتعزيز شبكة الأمان المالية العالمية، ومن الممكن أن يتطور صندوق البريكس لاحقا ليصبح موازيا لصندوق النقد الدولي.

أما آلية المساهمة في هذا الصندوق فتم التوافق عليها عبر الآتي:

- تضخ الصين 41 مليار دولار لأنها صاحبة أكبر اقتصاد في دول المجموعة

- في حين تساهم كل من روسيا والبرازيل والهند بحصص متساوية تبلغ الواحدة منها 18 مليار دولار

[1]- جريدة النور، بريكس.. تكتل ضد هيمنة الاقتصاد الغربي، العدد 683، تاريخ النشر:2018/08/20، تاريخ الإطلاع: 2020/07/26، أنظر إلى: https://alnnour.com/?p=48481

– أما جنوب إفريقيا صاحبة المساهمة الأصغر فتقدم 5 مليارات دولار

من هنا فإن البنك والصندوق معا يتشكلان من رأس مال مقداره 200 مليار دولار.

رفض لفكرة الهيمنة وأحادية القطبية، والتحكم في دواليب الاقتصاد الدولي.. أسباب دفعت الدول الخمس للاجتماع تحت مظله واحدة.. وهو ما يراه البعض تعزيزا لمبدأ السيادة وصون المصالح الوطنية على أساس المساواة في الحقوق والفرص.

المطلب الرابع: مزايا تكتل البريكس ودولها الخمس.

تلعب دول بريكس: البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا، دوراً مهماً ومتنامياً على الساحة الدولية، والسبب ليس كبر مساحتها وعدد سكانها فقط، وإنما بسبب نفوذها المتزايد على صعيد الناتج الاقتصادي، والتعاون التجاري، والسياسة العالمية[1]:

- تشكل مساحة دول بريكس30 %من اليابسة في الكرة الأرضية.
- تضم 40 %من مجموع سكان العالم.
- يصل حجم الناتج الاقتصادي لدول بريكس ما يقرب من 18 %من الناتج الاقتصادي في العالم.
- يصل حجم التجارة الخارجية للمجموعة إلى 15 %من حجم التجارة الخارجية العالمية، كما تجذب نصف الاستثمارات الأجنبية في العالم.
- يُعدّ اقتصاد الصين ثاني أكبر الاقتصاديات في العالم مع معدل نمو سنوي قدره 10 %على مدى السنوات الثلاثين الماضية.
- الصين أكبر مصدّر، وثاني أكبر المستوردين في العالم.
- يمثل اقتصاد البرازيل سادس أكبر الاقتصاديات في العالم.
- يحتل اقتصاد روسيا المرتبة الحادية عشرة في العالم، من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والسادسة من حيث القوة الشرائية أيضاً.
- تملك الهند سوقاً استهلاكية كبيرة، وهي واحدة من أهم الدول المصدّرة.

[1]– عبد القادر ورسمه غالب، مجموعة «بريكس« ومكانتها في البنية الدولية، مجلة أفاق المستقبل، العدد 26، أفريل /ماي/جوان 2015، ص 31.

- تمثل جنوب أفريقيا، بصفتها صاحبة أكبر اقتصاد في الاتحاد الأفريقي، واحدة من الدول الرائدة في التعدين وتصنيع المعادن في العالم، كما أنها ثالث أكبر المصدرين للفحم على مستوى العالم.
- تتبنّى الصين والهند خططاً اقتصادية ومبادرات لتطوير طريق الحرير والحزام الاقتصادي الخاص به.
- وقع قادة دول مجموعة »بريكس« في التاسع من مارس/ آذار الماضي قانون اتفاقية إنشاء بنك جديد للتنمية للمجموعة، وكانوا قد وقعوا وثيقة تأسيس برأسمال يبلغ 100 مليار دولار عام 2014 .وسيكون المقر الرئيسي للبنك في مدينة شنغهاي الصينية.
- وخلال العقد الماضي، نما الناتج المحلي الإجمالي للتكتل بنسبة 179 في المائة، وارتفع حجم التجارة بين الدول الأعضاء بنحو 94 في المائة بين عامي 2007 و2017[1].

[1]- هشام محمود، أداء مخيب للآمال لمجموعة بريكس في مواجهة اختبار الجائحة الصعب، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، لندن، تاريخ النشر: 11أبريل 2020، تاريخ الإطلاع: 20 أوت 2020، أنظر إلى: HTTPS://WWW.ALEQT.COM/2020/04/11/ARTICLE_1802586.HTML

المبحث الثاني: قراءة في اقتصاديات دول البريكس.

ما يميز دول مجموعة أنها غنية بالعديد من الموارد والثروات الطبيعية، فهي تحتل الصدارة العالمية من حيث احتياجات الكثيرة من الموارد وأنتجها كما وتعد اقتصاديات الدول الخمسة الأعضاء في تكتل البريكس من أقوى الاقتصاديات من حيث المؤشرات الاقتصادية ونواتجها الإجمالية وفي هذا المبحث استعراض لأهم مؤشراتها.

المطلب الأول: قراءة في حجم الاقتصاد البرازيلي والاقتصاد الهندي.

يتمثل حجم كل من اقتصاد جنوب إفريقيا واقتصاد روسيا فيما يلي:

أولا: الاقتصاد البرازيلي:

تعد البرازيل تاسع قوة اقتصادية في العالم، بالإضافة لكونها تحتل المرتبة الخامسة عالميا من حيث تعداد السكان الذي يربو فيها 200مليون نسمة، وتعتبر القوة الاقتصادية الأولى في أمريكا اللاتينية.

وهي من الاقتصاديات الصاعدة إلى جانب الصين والهند وروسيا الأعضاء في المجموعة العشرين التي تطالب بدور أكبر في تسيير النظام الاقتصادي العالمي.

وبرزت البرازيل مؤخرا من خلال المطالبة بإجراء تعديلات جذرية على نظم المؤسسات الدولية المالية، خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات والإشراف والمراقبة على الأسواق المالية، وتقييم المخاطر التي قد تتعرض لها تلك الأسواق بعد اندلا ع الأزمة المالية العالمية التي لم يتمكن النظام الحالي من وقفها.

وتقترح البرازيل تحديد منتدى عالمي جديد للحوار السياسي والاقتصادي والمالي، بديل عن مجموعة السبع الكبرى التي تقول أنها م تعد مؤهلة للقيام بهذا الدور وحدها.

وترى ضرورة إدخال وإصلاحات في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحيث تتمكن قواعده ونظمه وآلياته من ملائمة الواقع الدولي الجديد مع العولمة المالية والأهمية المتزايدة لاقتصاد الدول الصاعدة.

وزادت البرازيل حصة تزويدها لصندوق النقد الدولي إلى جانب كل من الهند والصين والمكسيك وكوريا الجنوبية في مارس 2008. إلا أن كثيرين اعتبروا أن زيادة المشاركة لم تصل لحد يكفي للتأثير على قرارات الصندوق.

وحصل البلد على هذه المكانة بعد أن رفعت ناتجها المحلي الإجمالي إلى 1.665ترليون دولار حسب تقديرات 2008.

وتعد البرازيل من أكبر مصدري المنتجات الزراعية في العالم وكانت لاعب رئيسيا في محادثات التجارة العالمية، وحققت في السنوات الأخيرة نموا اقتصاديا لافتا، وكانت من أقل المتضررين جراء الأزمة الاقتصادية العالمية.

يبلغ معدل دخل الفرد في البرازيل نحو10.3آلاف دولار سنويا بينما يقدر حجم القوة العاملة بحوالي 101 مليون نسمة ويبلغ معدل البطالة 8% ومعدل التضخم 5.8% حسب تقديرات 2008.

وبلغ معدل إنتاج البرازيل النفطي 2.277 مليون برميل يوميا في عام 2007، في حين كان معدل استهلاكها يربو على 2.372 مليون برميل يوميا.

ويبلغ حجم الاحتياطات النقدية للبراميل نحو 800مليار دولار ووصل معدل نمو الإنتاج الصناعي 4.4% بينما بلغ حجم الصادرات نحو 200مليار دولار وحجم الواردات 176 مليار دولار في عام 2008[1]، والشكل التالي يوضح تطور حجم الناتج المحلي للبرازيل:

[1]– شبكة الجزيرة الإعلامية، البرازيل قوة صاعدة في الاقتصاد العالم، تاريخ النشر: 2009/4/1، تاريخ الإطلاع:2020/05/23، أنظر إلى: http://www.aljazeera.net/

الشكل رقم: (3-1): تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي (2020/2010):

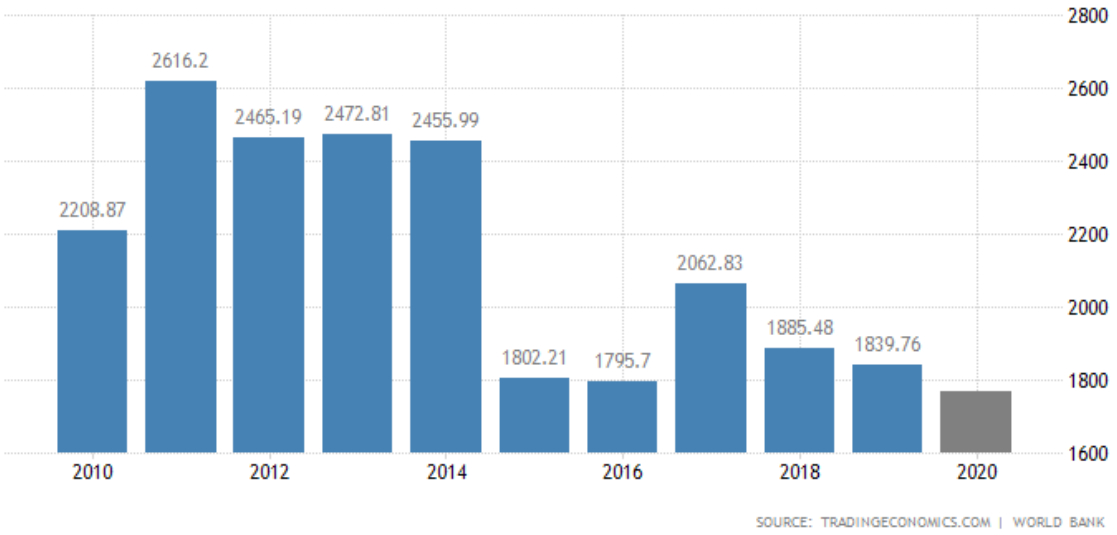

المصدر:Trading Economics، أنظر إلى الرابط:https://ar.tradingeconomics.com/brazil/gdp

ثانيا: الاقتصاد الهندي:

برزت الهند كخامس أقوى اقتصاد في العالم متجاوزة بريطانيا وفرنسا في عام 2019، وذلك بحسب تقرير لمركز world population review البحثي الذي يتخذ من العاصمة البريطانية مركز له.

وقال تقرير الذي نشره موقع فاننشيال اكسبريس، إلى أن حجم الاقتصاد الهندي بلغ 20.94تريليون دولار مما يضعها في المركز الخامس على مستوى العالم من حيث قوة الاقتصاد

يذكر أن حجم الاقتصاد البريطاني 2.83 تريليون دولار في حين أن حجم الاقتصاد الفرنسي 20.71تريليون دولار.

ووفقا لبيانات من البنك الدولي فان اقتصاد الهند كان قد تخطى اقتصاد فرنسا في 2017 ليصبح سادس اقتصاد في العالم وذكر تقرير world population review أن حجم الناتج المحلي الهندي 10.51تريليون دولار متجاوزة اليابان وألمانيا.

وقد رصد تقرير عملية تحرير الاقتصاد الهندي منذ التسعينات القرن الماضي والتي شملت تقليص السيطرة على التجارة الأجنبية والاستثمار وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، مشيرا إلى أن هذه الإجراءات ساعدت في تسريع النمو الاقتصاد الهندي.

ويعد قطاع الخدمات الهندي هو أسرع نموا في العالم يمثل 60% من اقتصاد البلاد ويستوعب 28% من العمالة، بحسب تقرير وأشار التقرير أيضا إلى أن قطاعي الصناعة والزراعة يحتلان مركزين بارزين في الاقتصاد الهندي[1]، والشكل التالي يوضح تطور حجم الناتج المحلي للهند:

الشكل رقم (3-2): تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي للهند (2020/2010):

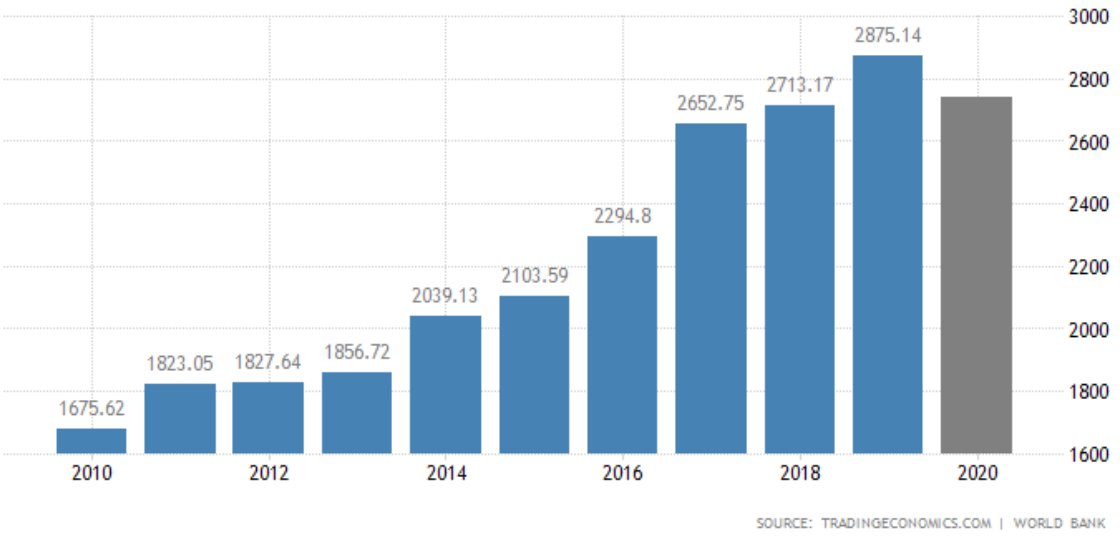

المصدر: Trading Economics، أنظر الرابط: https://ar.tradingeconomics.com/india/gdp

المطلب الثاني: قراءة في حجم الاقتصاد الروسي والجنوب إفريقي.

يتمثل حجم كل من اقتصاد جنوب إفريقيا واقتصاد روسيا فيما يلي:

أولا: اقتصاد جنوب إفريقيا:

يعد اقتصاد دولة جنوب إفريقيا، من أكبر اقتصاد صناعي بالقارة الإفريقية وتأتي في المرتب الثالثة الثلاثين من حيث اقتصاد التصدير في العالم ويساهم قطاعا التعدين والتصنيع بأكبر نصيب من الصادرات البلاد، والبلاتين هو أكثر السلع المصدرة في البلاد إذ يشكل 8.7% من جميع المنتجات المصدرة بقيمة 6.03مليار دولار.

ونجحت دولة جنوب إفريقيا من أول مواجهة ركود تعرض لها اقتصادها مند نحو عقد خلال الربع الثالث من العام الماضي حزمة الإصلاح الاقتصادي التي اتخذها رئيسها سيريل رامافوزا، من بينها إعادة تحديد أولويات

[1]-bbs بالعربي، الهند تصبح خامس أقوى اقتصاد في العالم متجاوزة بريطانيا وفرنسا، ، تاريخ النشر: 22 /2020/02، تاريخ الاطلاع: 2020/06/24، أنظر إلى: https://www.alanba.com.kw/BBCNews/3777

نحو 3.5مليار دولار من الإنفاق العام، وتخصيصهم بغرض تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، وإعادة تخصيص الأموال المتعلقة بالمساهمات المالية التي يتم تحصيلها من البرامج الحكومية التي تبين أن معدل أدائها أقل.

وتوقع صندوق النقد الدولي أن تساهم الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة لرئيس جنوب إفريقيا في خلق الانتعاش على المدى القصير، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي 349.299مليار دولار حسب بيانات الصندوق في عام 2017 كما كشف البيانات أن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد نما بنسبة 1.3%وهو أعلى بقليل من توقعات وزارة المالية بالبلاد نسبة 1.0%ومع ذلك، لا تزال المخاطر السلبية الرئيسية وتخفيض التصنيف الائتماني من قبل وكالة "موديز" من شأنه أن يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج على نطاق واسع، إلا أن هناك توقعات من المحليين أن معدلات النمو ستزيد بنسبة 1.6% خلال العام الجاري و 1.9% في عام 2020.

ومن أهم الدول تصدر بنسبة إليها جنوب إفريقيا: الصين، الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وبوتسوان، وناميبيا، كما تعتبر جنوب إفريقيا ثاني أكبر الدول المنتجة للفواكه في العالم، حيت تنتج مجموعة متنوعة من الفواكه بسبب بيئتها الطبيعية المتنوعة، كما تساهم السياحة بشكل رئيسي في اقتصاد البلاد ويعتمد القطاع الصناعي في جنوب إفريقيا على الرأس المال الأجنبي: تصنيع الأغذية والمنسوجات والمعادن والكيماويات، كما تعد الزراعة ومصايد الأسماك الأساس في الإنتاج اللحوم، الأسماك وتعليب الثمار وتكرير السكر ويساهم قطاع الصناعات التحولية بنحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا، وهي بذلك رابع أكبر الصناعات المساهمة في اقتصاد البلاد ومن أهم الصناعات التي ينتجها هذا القطاع : تجهيز الأغذية والمنسوجات والإلكترونيات والكيماويات والتكنولوجيا والسيارات.

كما أن صناعة السيارات من أهم صناعات البلاد، إذ تشكل 12% من جميع السلع المصنعة والمصدرة كما تساهم بنحو 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى تخصيص 29% من شركات البلاد لصناعة السيارات وبالتالي فإن جنوب إفريقيا مسؤولة عن صناعة 84% من جميع السيارات المنتجة في جميع أنحاء إفريقيا

وكشف الإحصاءات الصادرة عام 2018 عن صندوق النقد الدولي أن نيجريا وجنوب إفريقيا هما أكبر الاقتصاديات في إفريقيا حيث يبلغ إجمالي الناتج المحلي لها مجتمعة حوالي 750 دولار[1]، والشكل التالي يوضح تطور حجم الناتج المحلي لجنوب إفريقيا:

[1]–محمود عبد الله،جنوب إفريقيا أكبر اقتصاد صناعي بالقارة السمراء أنقذها الاقتصاد من الركود، بوابة الأهرام، بور سعيد، تاريخ النشر:2019/5/22، تاريخ الإطلاع: 2020/06/26، أنظر إلى: http://gate.ahram.org.eg/News/2156941.aspx

الشكل رقم (3-3): تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا (2020/2010):

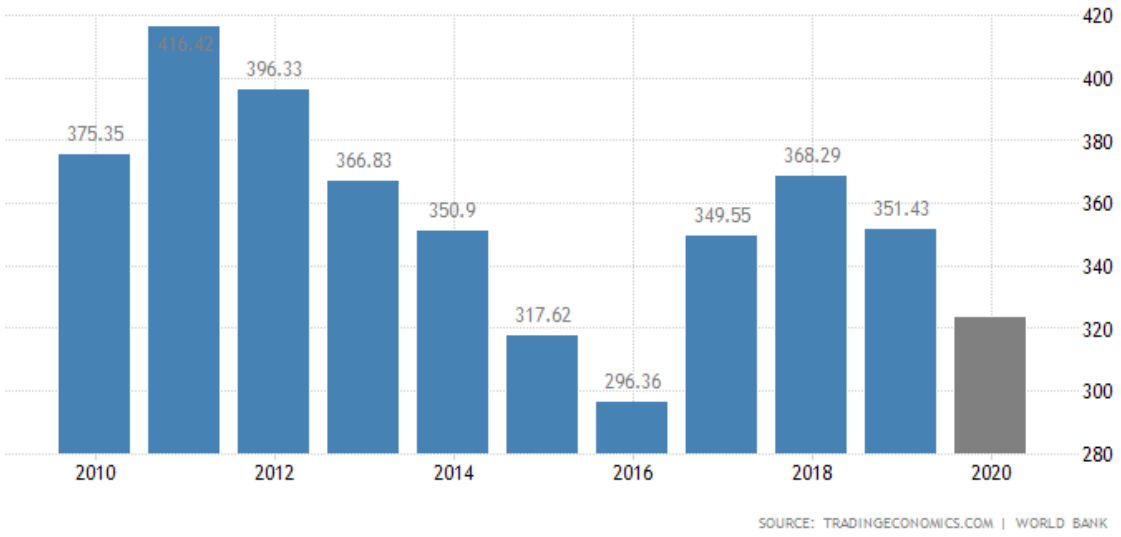

المصدر: TRADING ECONOMICS، أنظر إلى: HTTPS://AR.TRADINGECONOMICS.COM/SOUTH-AFRICA/GDP

ثانيا: الاقتصاد الروسي:

هو اقتصاد مختلط عالي الدخل حيث تمتلك الدولة القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد والاقتصاد الروسي من أكبر الاقتصاديات ويعتبر سادس أكبر اقتصاد عالمي على عائدات الطاقة في النمو الاقتصادي، في عدة منظمات وتجمعات كومنولث الدول المستقلة مجموعة ال20 والمنظمة العالمية للتجار تمتلك روسيا موارد طبيعية كثيرة تشمل النفط، الغاز الطبيعي والمعادن النفيسة التي تشارك بنسبة كبيرة في الصادرات الروسية، العملة الروسية هي الرول الروسي، تمتلك روسيا صناعة أسلحة ضخمة ومتطورة في النصف الثاني من العالم 2013 وصلت القيمة الإجمالية لصادرات السلاح الروسي للو ما إلى 15.7 بليون دولار، ومن أهم الصادرات العسكرية الروسية الطائرات المقاتلة، نظام الدفاع الجوي، السفن والغواصات، كما تعتبر روسيا الأول في إنتاج الغاز وتغطي الصناعة الروسية أنواعا عديدة من المنتجات الحديد، المعادن، الآلات الفلاحية الآلات الدقيقة والأنسجة كذلك الفلاحة(الحبوب والبطاطا) وتربية الماشية والصيد البحري كما تعد السياحة قطاعا لا يستهان به في الاقتصاد الروسي من حيث عائدات المالية، وتبلغ حصة المحطات الكهرومائية 12% ويؤمن النفط والفحم 68% من الطاقة المنتجة، وتحتل روسيا المرتبة الثانية فإنتاج النفط 800 مليون طن سنويا والمرتبة الخامسة عالميا في إنتاج الذهب والفضة

والألماس، تتكون الروسية إجمالا من النفط والمعادن والآلات والكيماوية ومنتجات الخشب والورق أما واردات السلع الاستهلاكية والمعدات الصناعية والأطعمة والمشروبات.[1]

الجدول رقم(3-2): نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي (2019/2009) تريليون دولار.

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
GDPتريليون دولار أمريكي	1.22	1.52	2.05	2.21	2.29	2.06	1.36	1.28	1.57	1.67	1.7
نمو إجمالي الناتج المحلي (سنويا%)	-7.8	4.5	4.3	4.02	1.76	0.74	-1.97	0.19	1.83	2.54	1.34

المصدر: البنك الدولي، تاريخ الإطلاع: 2020/09/17، أنظر إلى:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2019&locations=RU-CN&start=2009

المطلب الثالث: قراءة في حجم الاقتصاد الصيني.

يعد الاقتصاد الصيني محركا فاعلا فحجمه يتخطى 10% من الاقتصاد العالمي لاسيما عبر أنشطته الموجهة نحو التصدير، وقد نجحت الصين في تحويل الفائض الاقتصادي إلى فاعل تنموي من خلال رفع معدل الادخار المحلي 20% إلى 30% والاستثمار إلى 35% في ظرف زمني قصير، ومما يلاحظ بهذا الشأن المقاربة الصينية المتمحورة حول تمكين القوة البشرية للمساهمة في الإنتاج ذلك بتعزيز المحفزات والتسهيلات الاستثمارية، تشكل الصناعة محور في الصين فتطورت صناعات جديدة، كالصناعات الكهربائية والالكترونية في مقدمة النمو كذلك إنتاج الملابس الجاهزة والصناعات الكيماوية والبترو كيماوية أهم قطاعات الإنتاج، تضم الصناعة الصينية ما يقارب من 220ألف منشأة تعمل أكبر المجمعات الصناعة الصينية في القطاعات الاحتكارية أو الشركات شبه الاحتكارية (صنوبيك وسنودك في الصناعة البترولية) (كليون وهاير في التجهيزات الكهربائية المنزلية).

[1]- حياة زلومة، الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية –دراسة حالة تكتل البريكس-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2015/2014، ص51.

تعد الصين من الدول الغنية بالموارد المعدنية، وهي من أهم الدول المحتكرة لاستخراج المعادن الأرضية النادرة هي معادن تتمتع بخصائص كيميائية متقاربة وهي معادن أساسية للتطور التكنولوجي والصناعي ومادة أساسية في الصناعات العالية التقنية، وبحسب منظمة الماسح الجيولوجي الأمريكية united states geologicalsarveys يتوزع الاحتياط العالمي لهذه المعادن والبالغ 110مليون طن على الصين 48% دول مجموعة البلدان المستقلة 17%، ولايات المتحدة الأمريكية 12%، الهند 3%، وأستراليا1%، وقد أصبحت الصين مع سياستها المعتمدة على الأسعار المنخفضة الدولة الأولى في العالم مع 97% من الإنتاج العالمي أي ما يوازي 130ألف طن في العام 2010منها 30ألف طن للتصدير، هذا الاحتكار أذى إلى ارتفاع أسعارها بنسب هائلة (190% لبعض المعادن).[1]

الجدول رقم(3-3): نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني(2019/2009) تريليون دولار.

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
GDPتريليون دولار أمريكي	5.1	6.09	7.55	8.53	9.57	10.48	11.06	11.23	12.31	13.89	14.34
نمو إجمالي الناتج المحلي (سنويا%)	9.4	10.64	9.55	7.86	7.77	7.42	7.04	6.85	6.95	6.75	6.11

المصدر: البنك الدولي، تاريخ الإطلاع: 2020/09/17، أنظر إلى:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2019&locations=RU-CN&start=2009

وعلى الرغم من وجود مناجم مهمة لهذه المعادن في عدة بلدان متوقفة بسبب المنافسة الصينية إلا أن إعادة تشغيل هذه المناجم لن يكون قبل أعوام مما يسمح للصين بالتحكم الأسعار وقد دفع النزاع على جزر الأرضية النادرة لليابان أول مستورد من الصين هذا الحادث ممزوجا بارتفاع الأسعار في 2011 دفع العالم إلى بدء البحث عن مخازن في اليابسة وفي البحار (200شركة و34 دولة) وفي تموز 2011 أعلنت اليابان عن اكتشاف مخزن للمعادن الأرضية النادرة في المياه الدولية في المحيط الهادي.[2]

[1]- ليلي عاشور حاجم وسالي موفق عبد الحميد، تكتل القوى الصاعدة: مجموعة البريكس أنموذجا، مجلة *قضايا سياسية، العدد 46-45*، جامعة النهرين2016، ص ص36-38.

[2]- نفس المرجع، ص 38.

المبحث الثالث: صعود البريكس كقطب دولي جديد.

تحقق دول البريكس أسرع نموا اقتصاديا على المستوى العالمي منذ نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة، وأظهرت وجودها كقوة مؤثرة على المستوى الاقتصادي الدولي، وأصبحت مهمته بتكوين نظام اقتصادي عالمي جديد متعدد الأقطاب من المتوقع أن يكون له دورا قياديا في الاقتصاد العالمي.

ويشغل الصعود المستمر لتكتل البريكس الكثير من المراقبين، ففريق يرى أن أمامه فرص متزايدة للازدهار في ضوء ما تملكه من إمكانات هائلة، وآخرين يقولون: إن دول البريكس تواجه مزيدًا من التحديات تحد من إمكانية منافستها لدول الاقتصاديات التقليدية المتعارف عليها، فرغم النمو السريع في دول البريكس، الذي أثار القلق لدول أوروبا وأميركا اللاتينية، فإن كلا من دول البريكس تواجه مجموعة فريدة من التحديات.

المطلب الأول: تأثير مجموعة بريكس على النظام العالمي.

مع دخول العالم القرن 21 بدأ النسق الدولي بالتغير، حيث تشير العديد من الدراسات والتقارير إلى مسألة انحدار القوة الأمريكية وموقعها في النسق الدولي كقوة مهيمنة Super Power وصعود عدد أخر من القوى الناهضة على الساحة الدولية لعل أبرزها مجموعة بريكس التي تحاول جاهدة أن تكون قوة موجهة في هذا القرن، من خلال التحول نحو اقتصاد ونظام عالمي متعدد الأقطاب.

أولا: التحول نحوى اقتصاد عالمي جديد:

حققت الدول الصاعدة والنامية معدلات نمو جيدة خلال العقد الأول من هذا القرن، وساهم هذا النمو في رفع معدلات النمو الاقتصادي العالمي، خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وكان للدول الصاعدة وعلى رأسها مجموعة بريكس في آسيا والتي تشمل الصين والهند دور مهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي العالمي، كما ساهم النمو الاقتصادي المعتدل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب الصحراء في انتشال الاقتصاد العالمي من الركود الاقتصادي الكبير الذي حدث بعد الأزمة المالية العالمية التي وقعت في عام 2008. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في مجموعة الدول الصاعدة والنامية بشكل عام إلا أن بعض الدول الصاعدة في شرق أوروبا ودول الاتحاد السوفياتي السابقة وأمريكا اللاتينية عانت تراجع النمو الاقتصادي في عام 2009. وكانت الولايات المتحدة توصف في السابق بأنها قاطرة الاقتصاد العالمي، ولكن اقتصاد الدول الصاعدة أو الناشئة والمتطورة في آسيا وإلى حدٍ أقل في الشرق الأوسط وإفريقيا بدأ يحتل جزءا

متزايداً من قاطرة الاقتصاد العالمي، هذا وقد ارتفعت مساهمة الناتج المحلي الإجمالي للدول الصاعدة والنامية من نحو 20 في المائة من الاقتصاد العالمي في عام 1995 إلى نحو 28 في المائة من الناتج المحلي العالمي في عام 2010. وفي الوقت نفسه تصاعدت مساهمة النمو الاقتصادي للدول الصاعدة والنامية في النمو الاقتصادي العالمي خلال السنوات القليلة الماضية. وساهم نمو الدول الصاعدة والنامية الاقتصادي بنحو خمس النمو الاقتصادي العالمي في عام 1999، ولكن هذه المساهمة ارتفعت بحدة منذ بداية القرن الحالي. وتجاوزت مساهمة نمو الاقتصاديات النامية والصاعدة 40 في المائة من النمو الاقتصادي العالمي في عام 2002. وشكل النمو الاقتصادي في الدول الصاعدة والنامية أكثر من 100 في المائة من النمو الاقتصادي العالمي إبان الأزمة المالية العالمية في عامي 2008 و2009، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي في هذه المجموعة كان مسؤولا عن كامل النمو الاقتصادي العالمي في هذين العامين، كما ألغى تأثير التراجع في نمو الدول المتقدمة على معدل نمو الاقتصاد العالمي.

وتمكنت مجموعة الدول الصاعدة والنامية من تحقيق معدلات نمو جيدة في عام 2010، حيث وصل معدل النمو في هذه المجموعة إلى نحو 6 في المائة، بينما بلغ في الدول المتقدمة أقل من 3 في المائة. وكان للصين والهند والدول الآسيوية الأخرى نصيب الأسد من نمو مجموعة الدول الصاعدة والنامية. ومن المتوقع أن تسجل الدول الصاعدة والنامية معدلات نمو مقاربة لنسبة 6 في المائة خلال السنوات القادمة، بينما ستنخفض معدلات النمو الاقتصادي في مجموع الدول المتقدمة إلى أقل من 2 في المائة خلال الفترة نفسها، وبهذا ستتصاعد حصة الدول النامية والصاعدة في الاقتصاد العالمي. وإذا ما استمرت معدلات النمو الحالية على منوالها الحالي، فإن حجم اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية ومجموعة الدول الصناعية الجديدة الممثلة بكوريا وتايوان وسنغافورة وهونج كونج سيتجاوز حجم الاقتصاديات المتقدمة خلال 15 عاماً. ومن المتوقع أن يصاحب التغير في الأحجام الاقتصادية المنتظرة للمجموعات الاقتصادية العالمية تحول في الثقل والنفوذ الاقتصادي والسياسي، وقد يشمل القوى العسكرية. وسينتقل الثقل الاقتصادي العالمي من جانبي الأطلنطي إلى جانبي المحيط الهادي مع تركز أكثر في الجانب الآسيوي. وسيؤدي ذلك إلى تغيير في أهمية القضايا الدولية، حيث ستنال القضايا الشرق آسيوية اهتماما أكبر، وبهذا ستتراجع الأهمية الإستراتيجية لبعض دول العالم وسترتفع أهمية الدول الواقعة ضمن الثقل الاقتصادي.[1]

[1]- يونسي وليد،دور مجموعة بريكس " Brics" كقوة صاعدة وتأثيرها في النسق الدولي، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر 2017/01/28 ، تاريخ الإطلاع: 2020/07/22، أنظر إلى: https://democraticac.de/?p=43001

ثانيا: التحول نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب:

إن النقاش حول ما إذا كان العالم فعلا قد تحول من أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب ، يستمر داخل الدوائر الأكاديمية وكما يبدو لدى كثير من الخبراء في أن العلاقات الدولية والاقتصاديات الصاعدة التي أضحت تلعب دورا هاما في الاقتصاد العالمي وفي السياسات العالمية ، فقد أكد رئيس البنك العالمي ''روبرتس زوليك: إذ كان 1989 عاما شهد نهاية العالم الثاني مع خفوت الاشتراكية فان عام 2009 يشهد ما يسمى نهاية العالم الثالث، إننا لان في اقتصاد متعدد الأقطاب متطور، أين ظهرت بعض البلدان الصاعدة كقوات اقتصادية بارزة وأخرى تتحرك نحوى أقطاب نمو إضافية، والبعض الأخر يناضل من أجل بلوغ مكانتها في إطار هذا النظام أي الشمال والجنوب والشرق والغرب هي الآن كلها في البوصلة نقاط، وليس غاياتها القضايا الاقتصادية. فمن خلال قراءة تحليلية لهذا المقال نجده يجعل من القوى الصاعدة وعلى رئسها مجموعة البر يكس لها أجندات سياسية وأمنية تلعب عليها من أجل إيجاد مكان لها في النسق الدولي الراهن. ولعل ما يؤكد أيضا كلام ''روبرت زوليك'' ما قاله ''جيم أونيل'' بعد انضمام جنوب إفريقيا لمجموعة بر يكس أوائل عام 2011 ، إذ انه أبدى ملاحظة قال فيها : ''عندما وضعت مصطلح بريك لم أكن أتوقع أن يتكون تكتل سياسي من الدول الأربع نتيجة لذلك''. ولكن بتوسع بريك لتصبح خمس دولن فان المجموعة قد تكون في طريقها إلى تكوين تكتل سياسي على شاكلة الاتحاد الأوربي وتجمع الآسيان كخطوة جانبية للتعاون التجاري والاقتصادي بين الدول الخمس. فالسياسة تتبع التجارة حيثما ذهبت، فعملية ضم جنوب إفريقيا مثلا خضعت لاعتبارات سياسية وجيوبوليتيكا أكثر منها اقتصادية أو تجارية، فكوريا الجنوبية والمكسيك تركيا تصنف ضمن الاقتصاديات الصاعدة، وكانت تملك مشروعية أكبر في الانضمام إلى بريك مقارنة بجنوب إفريقيا. فالدول الثلاث تشارك كل منها بنسبة 1% من الاقتصاد العالمي (يبلغ إجمالي الناتج المحلي للمكسيك 87 مليار دولار وكوريا الجنوبية830 مليار دولار وتركيا 615 م د). لكن الصين رأت ضرورة ضم دولة إفريقيا لتكون بريتوريا هي بوابة بريك إلى القارة السمراء في ظل السباق الأمريكي-الصيني المحموم على النفوذ والتجارة في القارة. هذا علاوة على أن جنوب إفريقيا تتمتع بأهمية إستراتيجية كبيرة ن فهي تشرف على المحيطين الأطلسي والهندي. وما هو مؤكد أن ظهور دول مجموعة بر يكس كأقطاب جديدة للتنمية من خلال تحقيقها لنمو

اقتصادي مستدام، زيادة القدرات العسكرية، فعالية التوسع في مجال التكنولوجيا الحديثة و زيادة معدل السكان جعلها توجه حجمها الضخم نحو المصادر السياسية و العسكرية محاولة لإعادة توزيع القوى في العالم، و تشكيل نظام متعدد الأقطاب، فظهور هذه الدول كفاعلين مؤثرين في النسق الدولي، جعل القوة لا تقتصر على الفاعلين التقليديين، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بل اعتبروا كفاعلين جدد يمكن أن يؤثروا على ديناميكيات القوة العالمية, و هذا يمثل تحديا لوضع الولايات المتحدة الأمريكية في هيكل الهيمنة العالمية.

فكل دول بر يكس أعضاء في الهيئات الدولية مثل : مجموعة العشرين G20 وكذا المنظمة العالمية للتجار، wto و الاتفاق مع الأمم المتحدة في إطار تغير الطقس، UNFCC كما أن حوار بر يكس يتشكل أساس من عمليتين مختلفتين:

العملية الأولى أتت لتشكل مفهوم بروزها كقوة في النسق الدولي الراهن و موضع هذه البلدان في الجيوبوليتيكيا العالمية، العملية الثانية وهي قدرتها على تحويل قوة اقتصادياتها إلى تأثير سياسي عالمي. ولعل الاعتبارات السياسية و الإستراتيجية لم تكن غائبة على قمة بر يكس الأخيرة، فقد حرصت المجموعة على إظهار وحدة صفها بشأن القضايا الدولية الكبرى وإثبات وزنها المتزايد في العالم، خصوصا بشأن ما حدث في المنطقة العربية أو ما يطلق عليه في الإعلام الغربي بالربيع العربي، إذ توافق قادة بر يكس على ضرورة تفادي استخدام القوة، معربين عن قلقهم الكبير إزاء الاضطرابات في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، مشيرين إلى أن وجود دول بر يكس في مجلس الأمن الدولي يمنح المجموعة فرصة للتنسيق بشأن العديد من الملفات الشائكة خاصة ما حدث في ليبيا ,كما أكدت القمة على ضرورة الإصلاح التفاهمي للأمم المتحدة داعية لإصلاح في العمق، مع إصرار الصين و روسيا إبراز اهتمامهما لمكانة البرازيل، الهند و جنوب إفريقيا في القضايا الدولية و تدعم إرادتهما لدور أكبر في الأمم المتحدة.

فالخطوة الأولى لمجموعة بريكس ضمن خطي إعادة التوازن للنظام العالمي تمثل في إنشاء بنك للتنمية بهدف خلق هيئات تمويل عالمية مبتكرة تخدم مجهودات تمويل التنمية في الاقتصاديات الصاعدة على النحو الذي يعكس أولويات المجموعة و إمكاناتها.

ففي ختام قمتهم التي استضافتها دربان في جنوب إفريقيا 2013واشارت الكلمات التي ألقاها الزعماء الخمسة إلى نظام عالمي متعدد ومتحول ذو إمكانات متطورة ومهمة.

ويذكر أن مقترح إنشاء بنك التنمية لدول البر يكس ثم طرحه في القمة الرابعة الذي عقد بالهند سنة 2012 لهذه المجموعة، وكان من المخطط أن يكون هدا البنك مؤسسة عابرة للقارات والتي دعت إلى إنشاءها الأسواق الناشئة ودالك الآن المنظمات الدولية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أو المنظمات الإقليمية مثل البنك الأسيوي والبنك الإفريقي للتنمية ,قد أنشأته وقدته الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا و أوروبا الغربية, وغيرها من الدول المتقدمة، ولكن بنك التنمية الذي ستنشئه دول البر يكس الخمس سوف يصبح أول جهاز مالي دولي لا يخضع لسيطرة الدول المتقدمة والمهيمنة على الساحة الدولية، ويرى بعض الخبراء إن من المفترض أن يعمل البنك كثقل موازن لبنوك التنمية العالمية المتعدد الأطراف مثل البنك الدولي، لكن البعض الأخر يرى انه سوف يعمل على الحد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والأوروبية فهدا القرار يعكس النجاحات في التنمية الاقتصادية على مدى العقدين الماضيين ,ويظهر قدرة مجموعة البر يكس على العمل الجماعي ضمن إطار الأهداف المرسومة والمشتركة كما أعلنت عن إنشاء صندوق مشترك الاحتياطيات النقد الأجنبي بقيمة 100 مليار دولار وستقدم الصين اكبر حصة للصندوق لكنها لن تتجاوز50 في المائة وعكست أوليات البيان الختامي لقمة جنوب إفريقيا 2013أهمية ربط علاقات تعاون وشركات وتبادل تجاري مع القارة الإفريقية من اجل المساهمة في التنمية وترسيخ التجارة بين مجموعة بريكس وإفريقيا ضرورة تسليم الدول المتقدمة بالدور الاقتصادي والسياسي الذي أصبحت تمثله الاقتصاديات الصاعدة وعزمها بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، كما تطرقت القمة إلى مسألة إعادة إصلاح وهيكلة مجلسه أكثر فاعلية و الأمن الدولي، لجعله أكثر فاعلية و تمثيلا.[1]

المطلب الثاني: مستقبل النظام العالمي في ظل صعود البريكس.

يطرح الصعود الذي تشهده عدةّ دول شأن الصين والبرازيل والهند وروسيا وجنوب أفريقيا، أسئلة ملحّة حول مستقبل النظام الدولي ومدى نجاحه في فرض الانتقال إلى قطبية متعددة تجمع بين دول من خارج المعسكر الغربي، كي لا يظلّ النظام الدولي مرتهنا إلى الطابع الأطلسي الذي اتخذه منذ سقوط جدار برلين.

[1]- حميد بن نبارك، تحولات النسق الدولي في عهد البريكس، الحوار المتمدن، العدد: 6441، تاريخ النشر:18/ 12/ 2019 تاريخ الإطلاع: 2020/07/23، أنظر إلى:
HTTPS://WWW.AHEWAR.ORG/DEBAT/SHOW.ART.ASP?AID=659369&R=0

وتفيد مصادر بأنّ قادة دول البريكس يسعون في هذا الإطار إلى زيادة جهودهم المشتركة ضدّ توسع الناتو، ويزداد نموذج دول البريكس وزنا يوما بعد يوم، مما يجعل لموقف هذه الدول تأثيرا هاما في قضايا دولية تشمل الطاقة والأمن الغذائي والهجرة الدولية غير النظامية والجرائم المنظمة العابرة للحدود والإرهاب وضبط التسلح النووي والقضايا العربية وقواعد حرية التجارة والاستثمار والبيئة والتعاون الأمني والتقسيم الدولي للعمل وعلاقة الشمال بالجنوب والعديد من القضايا الراهنة الأخرى.

وبالرجوع إلى مقدرات هذه الدول، سنجد أنّها دول صاعدة وحاضرة بقوة في جميع مجالات التبادل القائمة، فالصين أصبحت القوة الاقتصادية الثانية والقوة التجارية الأولى عالميا، علاوة على تطويرها قوة علمية وتكنولوجية، خاصة ما يتعلق بصناعتها في مجال الإلكترونيك والنسيج، ثم تحولها إلى قوة مالية ضاربة تمتدّ إلى المحيط الهادي، كما أصبحت لها قدرات صاروخية وباليستية وبحرية.

تكتل البريكس لا يسعى إلى قلب السوق العالمية جذريا وإنّما يعمل على تغييرها بما يناسب مصالحه براغماتيا.

وكذلك تحتلّ الهند مكانة متقدمة في تكنولوجيا المعلومات وفي صناعة الأدوية، أمّا روسيا فتحتل هي الأخرى مكانة لا يُستهان بها في مجال سوق المحروقات، وهي ما تزال تملك قدرة الردع النووي المتبادل مع الولايات المتحدة الأميركية، كما أنّها ثاني قوة عسكرية، فيما تحتل البرازيل مرتبة متقدّمة في مجال الصناعة الغذائية والتكنولوجيا الحيوية.[1]

هناك دراسات إستشرافية بيانية لسنة 2050 قامت بها مجموعة من الجهات سنة 2010، تحدد السيناريوهات المختلفة للنمو العالمي، تجعلنا نعتقد بأنه في أقل من أربعين سنة، ثقل الاقتصاديات المتقدمة لن تقل عائداتها/مكاسبها؛ خاصة دول البريكس[2]، والجدول الموالي يبين مراتب دول البريكس القوى الكبرى 2050:

[1]– حسن مصدق،"البريكس".. تكتل ناشئ يسعى لإعادة توزيع القوة في العالم، صحيفة العرب،العدد 9928، تاريخ النشر: 2015/05/25،تاريخ الاطلاع: 2020/07/22،ص06، أنظر الرابط التالي:https://i.alarab.co.uk/pdf/2015/05/25-05/p1000.pdf#page=6

[2]-Fodé SaliouTouré,La coopération de l’Afrique avec les pays «BRICS»; une troisième voie pour le développement de l’Afrique?"mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en science politique",Université Québec à Montréal (Avril 2013), p.30.

الجدول رقم(3-4): يبين مراتب دول البريكس القوى الكبرى 2050.

السيناريو	الولايات المتحدة الأمريكية	دولة جنوب افريقيا	روسيا	البرازيل	الهند	الصين
بنك الأعمال GoldmanSachs 3 2008	3	-	5	4	2	1
بنك الأعمال GoldmanSachs 4 2009	2	-	5	4	3	1
الغرفة المستقلة لفحص الحسابات PWC 6 2008	2	-	5	4	3	1
الغرفة المستقلة لفحص الحسابات PWC 7 2011	3	-	5	4	2	1
أحد أكبر شركات الخدمات المالية الأمريكية Citigroup 2011 8	3	-	-	5	1	2
البنك البريطاني HEPII	2	-	-	-	3	1
مؤسسة كارنغي للسلام الدولي	2	-	-	5	3	1

Carnegie 11 2010						

المصدر: Fodé SaliouTouré,La coopération de l'Afrique avec les pays «BRICS»; une troisième voie pour le développement de l'Afrique?"mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en science politique",Université Québec à Montréal (Avril 2013), p.33.

ملاحظة: المطة (–) تعني مراتب متراجعة (المطة اصغر من خمسة).

وجاء في تقرير "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" لسنة 1997 انه في سنة 2020 ستبلغ حصة الدول المتقدمة في النظام الاقتصادي العالمي 1/3 ،في حين أن حصة الدول المتطورة ستبلغ 2/3 . وفي الوقت ذاته فإن الناتج المحلي القائم للبرازيل، روسيا، الهند والصين سيبلغ 1/3 من الناتج المحلي القائم للعالم.[1]

ومن المثير للاهتمام أن تقرير غولدمان ساكس يقول أن البرازيل "قاعدة العالم للمواد الخام"، وإن روسيا " محطة بنزين العالم"، وان الهند "مكتب قرطاسية العالم "، وان الصين "فبركة العالم".

فيأكتوبر/تشرين الأول 2003 أصدر جيم أونيل وفريقه بحثاً علمياً بعنوان "حلم البريك: الطريق نحو 2050"،"Dreamingwith BRICs: The Path to 2050

ووردت في هذا البحث الفرضية الشجاعة انه حتى سنة 2050 فإن البرازيل، روسيا، الهند والصين سوف تتحول إلى قاطرة للاقتصاد العالمي بأسره، وبناء على هذه الدراسة يمكن التأكيد انه فيما يتعلق بحجم الناتج المحلي القائم فإن البرازيل سوف تتجاوز ايطاليا سنة 2025، وفرنسا في سنة 2031، وروسيا سوف تتجاوز بريطانيا سنة 2027 وألمانيا في سنة 2028، والهند سوف تتجاوز اليابان سنة 2032، وفي الختام من المحتمل جدا أن الصين سوف تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2041 وتصبح الدولة الاقتصادية الأعظم في العالم. وتتضمن هذه الدراسة أيضا التوقع انه في سنة 2050 فإن هذه البلدان الأربعة سوف تضم 40 بالمئة من سكان العالم ومن الناتج المحلي القائم، الذي سيبلغ 14 تريليون دولار.[2]

وبالإضافة إلى ذلك ففي سنة 2041 فإن مجموع مؤشرات الناتج المحلي القائم للدول الأربع سوف يتفوق على المؤشرات المطابقة لدى الدول الصناعية الأكبر، وهي: أمريكا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، اليابان وايطاليا (أي

[1]–صليحة كشرود ومحمد براهيمي، المرجع السابق، ص99.

[2]– نسيب شمس، "البريكس" والمواجهة الإستراتيجية مع أمريكا، العربي الجديد، تاريخ النشر:06/يونيو/2015، تاريخ الاطلاع:2020/07/15، أنظر الرابط: https://www.alaraby.co.uk

"السبعة الكبار" القائدة في العالم باستثناء كندا)، وهذا يعني انه في سنة 2050 ستتم إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي وتبديل مراكز النفوذ العالمي. وسيصبح ترتيب الدول العملاقة اقتصاديا كما يلي: الصين، أمريكا، الهند، اليابان، البرازيل وروسيا (ومن اللافت للنظر هنا انه تدخل في هذا الترتيب جميع الدول الأعضاء في البريك)، وينتج عن ذلك أن دول البريك لديها جميع الخلفيات الضرورية لتكوين كتلة اقتصادية ثابتة ومتينة، وبالتالي اخذ علم الأولوية من الدول "السبعة الكبار" الحالية.

وفي سنة 2005 نشر بنك "غولدمان ساكس" تقريرا عالميا جديدا بعنوان "كم هي متينة دول البريك" («BRICs» the How Solidare) وفي هذا التقرير يوجد مراجعة وإعادة ترتيب للأفكار المعروضة في تقرير سنة 2003 جاء فيه أن الصين سوف تتجاوز الولايات المتحدة سنة 2040، أي قبل سنة من التوقع السابق، في حين أن الهند ستتجاوز اليابان في سنة 2033.

ولكن يبقى أن الاستنتاج الرئيسي في هذا التقرير هو، وبنتيجة التحليل الموسع والعميق، حول تنامي التأثير الاقتصادي للبلدان المتطورة الأربعة في السوق العالمي، وبحسب جيم أونيل وفريقه فإن دول البريك سوف تزيد نموها الاقتصادي من 20 بالمئة في سنة 2003 إلى 40 بالمئة في سنة 2025. وخلال هذه المدة فإن حصة هذه البلدان في الهيكل الاقتصادي العالمي سوف ترتفع من 10 بالمئة سنة 2004 إلى 20 بالمئة سنة 2025 وبالإضافة إلى ذلك فإنه في الفترة بين 2005 حتى 2015 فإن أكثر من 800 مليون شخص في البرازيل، روسيا، الهند والصين سوف يتجاوز دخلهم الشهري عتبة 3000 دولار.

وحسب معطيات المؤسسة الاقتصادية لدى أكاديمية العلوم الاجتماعية في جمهورية الصين الشعبية فإنه، وحتى انضمام جمهورية جنوب إفريقيا إلى مجموعة البريك سنة 2011، فإن المساحة الإجمالية للدول المتطورة الأربع كانت تبلغ 26 بالمئة من إجمالي مساحة الكرة الأرضية، وكان إجمالي عدد سكانها 42 بالمئة من سكان العالم، وهذه الأرقام هي شهادة ساطعة على انه في خلال العقود القريبة القادمة فإن الدول المشاركة في مجموعة البريكس سوف تمتلك قوى إنتاجية هائلة، هي غير متاحة للدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا. وبالرغم من انه سنة 2001 فإن الناتج المحلي القائم للبرازيل، روسيا، الهند والصين كان يمثل فقط نسبة 7.8 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي القائم العالمي، فإن وتيرة النمو الاقتصادي لهذه البلدان سمحت لها مؤخرا وفي وقت وجيز أن تتقدم على أوروبا وأمريكا وأن تحتل مركز الطليعة في النمو الاقتصادي العالمي. وينطبق ذلك بوجه خاص على الصين التي حققت في السنوات الأخيرة معدلات مثيرة للإعجاب في النمو الاقتصادي.[1]

[1]–صليحة كشرود ومحمد براهيمي، المرجع السابق، ص 100.

المطلب الثالث: أهم التحديات التي تواجه دول البريكس.

تواجه دول "بريكس" تحديات داخلية وخارجية وهي:

أولا:التحديات الداخلية:

تتمثل التحديات الداخلية فيما يلي[1]:

- الاختلاف في السياسات الاقتصادية التي تنتهجها البلدان المشاركة في المجموعة.
- التباينات في السياسات المالية، التي تتبعها كل دولة حسب ظروفها الخاصة.
- تداخل أنظمة اقتصادية عدة ذات أحجام متفاوتة، وأسعار عملات متفاوتة في نظام اقتصادي واحد.

ثانيا: التحديات الخارجية:

تتمثل التحديات الخارجية فيما يلي[2]:

- غياب مؤسسات تضمن هوية تجمع بريكس، تكون محل استقطاب دولي.
- حركة التدفقات المالية لدول التجمع، لا تزال مرتبطة بالاقتصاديات القديمة.
- إعادة النظر في هيكلة النظام المالي العالمي، وتحويل البنك وصندوق النقد الدولي إلى مؤسسة جميع أعضاء.

هناك تحدٍ آخر تحدث عنه الرئيس بوتين شخصياً، يتمثل في رغبة المجموعة وضع إستراتيجية للتعاون الاقتصادي بين هذه الدول الخمس، على أن يكون من شأنها تهيئة الظروف الملائمة لتسريع التطور الاقتصادي وتعزيز قدرات هذه الدول على المنافسة، وتوسيع العلاقات التجارية وتنويعها، وتأمين التفاعل من أجل النمو ألابتكاري.

[1]- محمود شحماط، تجمع بريكس: من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 51، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار- عنابة، سبتمبر 2017، ص 56.

[2]- نفس المرجع، ص 56.

ولتحقيق "الإشباع" الاستثماري لهذه الوثيقة تتم دراسة عدد من المشاريع المستقبلية للتعاون، إلى جانب توحيد المواقف السياسية تجاه القضايا الدولية والملفات المطروحة. علاوة على عدد من العوامل الاقتصادية الأخرى أهمها الأتي[1]:

1. وضع شروط ائتمانية أكثر تيسيراً على بلدان العالم الثالث والدول النامية.
2. تدويل العملات المحلية وإجراء تجارة بينية بعيدة عن الدولار الأمريكي فيما بينها.
3. إمكانية توفير قروض آجلة وميسرة لبلدان العالم الثالث والدول النامية.
4. تقديم تسهيلات ائتمانية أفضل من تلك المفروضة من قبل البنك وصندوق النقد الدوليين.
5. تسريع التكامل الاقتصادي بين الدول الخمس المنضوية في عضوية المجموعة.
6. تحقيق معدلات نمو أسرع للبلدان المنضوية في عضوية المجموعة.

[1]- Sputnik عربي، "بريكس"... عملاق جديد يقوده بوتين لكبح نفوذ أمريكا، تاريخ النشر: 2015/07/22، تاريخ الاطلاع: 2020/08/06، أنظر إلى: https://arabic.sputniknews.com/news/201507221015046605

خلاصة:

تظهر النتائج المحصلة من هذه الدراسة، أن تجمع دول "بريكس" هو تكتل لمستقبل اقتصادي جديد، فإن البريكس عبارة عن مزيج اقتصادي من مختلف القارات يضم دول ذات اقتصاديات ناشئة وذات اقتصاديات قوية من حيث معدلات نمو نواتجها المحلية،كما تلعب دول البريكس دورا هاما على الصعيد الاقتصادي والتجاري والسياسي وتختلف أهداف التكتل حسب المكانة وأهمية كل دولة، بينما تتحدد هذه الأهداف حول مسألة النهوض بالاقتصاد العالمي. فقد يأخذ مرتبة الصدارة الاقتصادية من القطب الأحادي الغربي، فيظل المتغير في النظام الدولي الحالي، وإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب.

ولم يعد العالم اليوم، يرتكز على القوة الاقتصادية الغربية، خاصة بعد سلسلة من الإخفاقات التي عرفها الاقتصاد الغربي، كعدم التصدي للأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008، مما يتطلب البحث عن بدائل ووسائل جديدة، لكسر هيمنة القطب الأحادي الغربي، والدخول إلى المسرح العالمي من بابه الواسع، قصد إيقاف العالم على ركائز صلبة أكثر توازنا واستقرارا، وتوزيع عادل للاقتصاد الدولي. هل نحن على موعد مع سوق اقتصادية مشتركة، لأربع قارات وعولمة "ما بعد الغرب" وقطب جديد الصورة لم تكتمل.

خاتمة

حاولت المذكرة التطرق لموضوع هام، ولقي الكثير من اهتمامات الرأي العام المحلي والعالمي، لما يمثله ظهور القوى الاقتصادية الصاعدة من تغير وتطور، في العلاقات الاقتصادية الدولية التي بنيت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث أتاحت العولمة بأبعادها المختلفة، المجال واسعا أمام بعض الدول وشعوبها لتفعيل واستثمار قدراتها وامكاناتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية، وصعود في مختلف المجالات، ما انعكس عليها، وفرة في انتاجها المحلي، ونمو في قطاعاتها المختلفة ومستوى معيشي مرتفع لمواطنيها ومثلت دول مجموعة البريكس اقتصادياتها التي تضمها أربع قارات قوة اقتصادية وسياسية هامة، تركت آثار إيجابية في سعيها لتغير الكثير من القوانين والأنظمة الدولية، ومن أهم مؤسساته الاقتصادية المالية بنك التنمية الجديد وصندوق الاحتياطي ومن أهم إنجازاتها الاقتصادية اعتماد عملائها المحلية للتبادل فيما بينها وليس لها حاجة للتضارب مع المؤسسات الدولية وتبني مؤسساتها بهدوء وسلامة وتسعى لرفع مستوى التبادل التجاري مع الدول النامية والفقيرة مثل القارة الافريقية ومن أهم أهداف دول البريكس الحصول على دور في الاقتصاد العالمي إلى جانب مجموعة العشرين كما تحرص بالدفع باتجاه ادخال اصلاحات جديدة في مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واتفاق الدول الأعضاء في بريكس لا يعني ابتعادها وتخليها على اتفاقياتها السابقة.

حيث من خلال دراستنا لموضوع دور الدو الصاعدة في التأثير على تغيير النظام الاقتصادي العالمي الجديد تم التعريج لدراسة حالة تكتل بريكس حيث سوف تتضمن الخاتمة أهم النتائج التي تم التوصل اليها والتي على أساسها سنعرف إذا كانت الفرضيات صحيحيه أم خاطئة كذلك سنقوم بعرض أهم المقترحات.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة تم التوصل لمجموعة من النتائج تمثلت في:

- تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بخصائص عدة، فهو يتسم بالديناميكية في التشكيل والتكوين، ويؤثر فيه التدفق الهائل للمعلومات وسرعة التطور في التقنية الحديثة، كما تسيطر عليه التكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات وتزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية، وظهور نوع جديد من تقسيم العمل، وزيادة الاعتماد الدولي المتبادل.

- مع بداية العقد التاسع من القرن العشرين دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة جديدة عندما ظهرت عوامل عديدة أدت إلى انهيار النظام الاشتراكي، وأفرزت ظاهرة العولمة، وظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة، وسيادة اليات

السوق والثروة التكنولوجية والمعلوماتية وغيرها، أعلنت في مجملها عن بداية تكوين وتشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد التي يتصف بخصائص وملامح تميزه عن الأوضاع الاقتصادية الدولية التي كانت سائدة قبل هذا التاريخ.

– منذ حوالي عقدين من الزمان، أثرت التكتلات الاقتصادية بشكل كبير على البلدان الناشئة التي تبدو حتى اليوم مقاومة لجميع الأزمات، أما البلدان المتقدمة من ناحية أخرى خرجت سالمة نسبيا من هذه الأزمات.

– يُقصد بالقوى الاقتصادية الدول التي تمتلك المقومات الاقتصادية الأساسية لنموها وتطورها، سواء من الناحية التجارية، أو الصناعية، أو حتى على الصعيد الزراعي، أو على صعيد استغلال الثروات والمقدرات الطبيعية فيها، وتحقيق مفهوم القوة السياسية، ، ولتحقيق القوة الاقتصادية في العالم يجب توفر العديد من العوامل التي تحقق القوة الاقتصادية في العالم وهي: توفر الموارد المادية والطبيعية وتنوعها، واستغلال الموارد المتوفرة على أفضل وجه، سواء من الناحية التصنيعية، أو من ناحية الحصول على الكمية الخام منها، وحتى من ناحية شكل الإنتاج، وتوظيف التكنولوجيا في تطوير المنتجات ، الاهتمام بالابتكار والعلوم والتكنولوجيا، وتوفر رأس المال، بالإضافة إلى العوامل السياسية والعسكرية.

– رغم الاختلاف حول مفاهيم وخصائص صعود القوى الصاعدة، وتعدد المقاربات إزاءها، ومع سيادة فكرة الهيمنة والتفرد الأمريكي، إلا أن هناك اعترافا واسعا بأن مجموعة من الدول والقوى الدولية سلكت طريقها للصعود، وأعادت إلى الأذهان ديناميكيات تحول القوة وصعود وسقوط القوى الكبرى.

– رغم وجود مقومات للدول الصاعدة إلا أن هذه المقومات لا تجتمع في دولة واحدة، فدرجة الصعود تختلف من دولة أخرى، وحتى في المستوى.

– تواجه القوى الاقتصادية الصاعدة اليوم مجموعة من التحديات العالمية غير المسبوقة، والتي أدخلت تلك القوى في مشكلة حقيقية.

– إن دول البريكس تعتبر قوة اقتصادية، وتكتل سياسي عالمي تجتمع فيه خمس قوى اقتصادية ذات نمو سريع من أربعة قارات في العالم، ومن أهم مؤسساتها الاقتصادية المالية بنك التنمية الجديد والصندوق الاحتياطي.

– يمكن القول إن البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا تبحث عن سبل لتعزيز مواقفها التفاوضية في عملية تشكيل نظام عالمي جديد، وتعتبر كل الدول المكونة لتكتل "بريكس" أقطابا رئيسية في النظام العالمي متعدد الأقطاب.

– الصين تعتبر صاحبة الحصة الأكبر من الوزن الاقتصادي لدول البريكس مجتمعة، وهي والهند هم الأكثر نموا في المجموعة.

– مجموعة البريكس كتلة حديثة العهد نسبياً تضم الاقتصاديات الخمسة الصاعدة: الصين والبرازيل وروسيا والهند وجنوب افريقيا، ساعدت في تشكيل نظام اقتصادي عالمي جديد وأكثر توازناً، وهيمنت القوى الاقتصادية الغربية التقليدية.

– أن "بريكس" عبارة عن نهج متعدد الأقطاب وإستراتيجية للتعايش، متضمنةً أربعة مبادئ أساسية، هي:

- الاحترام المتبادل لسيادة الدول وأراضيها.
- عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى إلا وفق قواعد ومعايير متفق عليها وفي إطار متعدد الأطراف.
- تعزيز المساواة القانونية بين كل دول العالم.
- تعزيز المنافع المتبادلة بين الدول، ودعم مسارات التنمية الوطنية.

فتكتل "بريكس" يعتبر من مظاهر التحولات في بنية النظام الدولي من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، كما يعد أحد الأدوات التي يمكن من خلالها مواجهة الهيمنة الأمريكية على المؤسسات الدولية الحالية، أي أن ثمة اختلافاً بين الدول الخمس المكونة للتكتَّل في تحديد الأولويات فيما يتعلق بالمبادئ الأربعة الرئيسية السابق ذكرها.

– دول البريكس رغم اختلافها في بعض المسائل داخل التشكيل وخارجه إلا أنها تمتلك رؤية موحدة حول هيمنة القطب الواحد.

– رغم بلوغ دول البريكس مراتب الصدارة في الدراسات الاستشرافية لسنة 2050 لبعض الجهات اعتمادا على الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا لايعني عدم حدوث تغيرات على الساحة الدولية من شأنها تسريع بلوغ هذه الدول القمة قبل سنة 2050، أو العكس.

مقترحات الدراسة:

بعد استعراض مجموعة النتائج نستخلص مجموعة من المقترحات نذكر منها:

– يجب إعادة النظر في قواعد النظام الاقتصادي العالمي الجديد سواء في مجال التجارة أو الاستثمار أو غيرها حتى يحظى برضا دول وشعوب العالم النامي والمتقدم على السواء، فهو لا زال يحتاج إلى إصلاح في آلياته وطريقة عمل مؤسساته.

– ينبغي لاقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أن تستمر في تعديل الهياكل والسياسات الاقتصادية لمواكبة التغيرات الحاصلة.

– العمل على التكامل فيما بين الدول للوصول إلى نظام دولي ممكن أن يواجه المشاكل المتعددة التي يمكن أن تحدث في المستقبل القريب.

– يجب على الدول الغربية المهيمنة أن تفسح المجال للدول النامية من تمثيل دورها وإمكانياتها ومقدراتها الهائلة والتي تؤهلها لتكون صاحبة قرار في المنظومة الدولية.

– يتحتم على دول بريكس تقليل فجوة الاختلافات في الرؤى فيما بينها من أجل الوصول إلى اقتراح مشترك بشأن النظام العالمي الجديد، وتحويل مبادئها إلى ممارسات فعلية في السياسة الخارجية لهذه الدول بشكل يعكس موقف موحد لتكتل "بريكس."

– دول مثل البريكس والتي تعد دول سريعة النمو يجب عليها استخدام كل الطرق المناسبة، لكي تضفي على حكمها مزيدا من مفاهيم الديمقراطية والعدالة.

أفاق الدراسة:

تبعا لنتائج الدراسة المتوصل إليها، اتضح أن هناك جوانب هامة ومرتبطة لم يتم التطرق إليها بالتفصيل نظرا لكون الدراسة حديثة ومتشبعة ومتعددة الجوانب ويصعب الإلمام بكافة جوانبها نأمل في دراسته وتحليله مستقبلا أكثر من أجل الوصول إلى نتائج أشمل وأوسع من خلال:

– إبراز تأثير الأزمة المالية لسنة 2008 على صعود الدول الصاعدة خاصة وعلى النظام الاقتصادي عامة.

- إضافة متغيرات أخرى لم يتم التطرق إليها في الدراسة الحالية.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في إعداد هذه المذكرة، والتي بكل تأكيد لا تخلو من بعض النقائص كأي عمل بشري.

قائمة المراجع.

الكتب باللغة العربية:

1. أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد الخليج، دار الثقافة الجديدة، القاهرة،199.
2. إبراهيم السقا، التقليدية والعولمة في النظام الاقتصادي الدولي، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2019.
3. إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1977.
4. إيريك بوتيه وميشيل فوكان، التطور الاقتصادي في آسيا الشرقية، تعريب د.صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011.
5. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
6. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004.
7. خبابة عبد الله، الوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر ،2009.
8. سيد أبو ضيف أحمد، مجموعة العشرين والنظام الدولي من الثرة إلى القوة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2013.
9. صلاح عباس، الإدارة الإستراتيجية للمنظمات في ظل العولمة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،2005.
10. صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي (التحديات أمام النمو المطرد)، الطبعة العربية، أكتوبر 2018.
11. عبد الله رزق، اقتصاديات ناشئة في العالم: نماذج تنموية لافتة، دار الفرابي، الطبعة الأولى، لبنان.
12. عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
13. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها-شركاتها-تداعيتها)، الدار الجامعية، مصر، 2006.
14. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقة المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.
15. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
16. علي حسين باكير، الولايات المتحدة والقوى الصاعدة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات ،2014.
17. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2003.
18. عمر مصطفى محمد، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014.

19. غراهام ايفانز وجيفري ونوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (دبي : ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، 2000)
20. غريفيش مارتن و أوكالاهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2008.
21. فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
22. فهد خليل زايد، فن إدارة الأزمات الاقتصادية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
23. محسن أحمد الخضيري، العولمة الإجتياحية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2000.
24. محسن فتحي عبد الصبور، قواعد التصدير في النظام العالمي الجديد، دار الكتاب الحديث، بدون بلد، 1997.
25. محمد شاهين، تحديات العولمة وآثارها على التنمية الاقتصادية للدول النامية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2018.
26. محمد عبد الله شاهين محمد، اتجاهات التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2018.
27. محمد عبد الله شاهين محمد، أساسيات علم الإقتصاد، دار حميثرا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2019.
28. محمد عبد الله شاهين، أساسيات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2018.
29. محمد عبد الله شاهين، الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2018.
30. محمد عبد الله شاهين، الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2018.
31. محمد عبد الله شاهين، التكتلات الاقتصادية المعاصرة، الابتكار للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
32. محمود الشيخ، التسويق الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
33. محمود يونس وآخرون، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
34. مصطفى العبد الله الكفري، التكتلات والمنظمات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، منشورات جامعة دمشق، 2014/2013.

مذكرات:

1. أحمد عبد الله الطحلاوي، «مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية: دراسة الحالة الصينية،» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2009.
2. إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
3. الجوزي جميلة، العولمة الاقتصادية-تحدياتها والمخاطر التي تهدد مستقبلها، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، جامعة الجزائر 3، 2010.
4. بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2014.
5. توفيق حكيمي، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014-2015.
6. جمال عدوي، تأثير مجموعة بريكس في النظام الدولي، مذكرة لنيل ماستر أكاديمي، استراتيجية وعلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2019/2018.
7. حياة زلومة، الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية —دراسة حالة تكتل البريكس-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2015/2014.
8. دوافلية محمد الهادي، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية على انعكاسات الجزائر، مشروع مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2014.
9. زير مي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015.
10. عبد العزيز الخليلي، النظرية الواقعية وتفسير النظام الأحادي القطبية، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الدولية، من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين، 2018.
11. علاء الدين محمد الجعبري، واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر-غزة، 2018.

12. محمد براهمي وصليحة كشرود، دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي دراسة حالة دول البريكس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، دراسات إستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016/2015.
13. مسيود عبد الله، مستقبل التكامل الإقتصادي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية والبريكسيت–دراسة قياسية–، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي قالمة 1945، 2019/2018.
14. منير مباركية، صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية–دراسة مقارنة لحالات: اليابان والصين والهند–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2016/2015.
15. وليد إبراهيم حذيفة، القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصاد الهندي أنموذجا، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية، قسم الاقتصاد الدولي، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، سوريا، 2016/2014.

المجلات:

1. أحمد مشعان نجم، توازن القوى الدولي وتوازن القوى الإقليمي دراسة نظرية تحليلية، مجلة قضايا سياسية، العدد 51، جامعة النهرين، 2018
2. إدريس عطية، جهود القوى الصاعدة في التعجيل بإصلاحات هيئة الأمم المتحدة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد 1، جامعة تبسة،2017/06/01.
3. بن موسى كمال، صراع القمة ودعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة حوليات، المجلد20، العدد 1، جامعة الجزائر 1، 2011.
4. الجوزي جميلة، العولمة الاقتصادية–تحدياتها والمخاطر التي تهدد مستقبلها، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، جامعة الجزائر 3، 2010.
5. خويلدي السعيد، أجهزة (آليات) النظام الاقتصادي الدولي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 5، العدد التاسع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2013.
6. صلاح ياسين محمد الحديثي و معتز خالد عبد العزيز، التأثيرات السلبية للعولمة في القضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العراق، المجلد 11، العدد 1، 2011.

7. صندوق النقد الدولي: مجلة التمويل التنمية، الأسواق الصاعدة التي تشب عن الطوق، ديسمبر 2010.
8. عبد الرحمن علي عبد الرحمن، الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول بريكس، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد65، كلية الآداب، جامعة البصرة.
9. عبد القادر ورسمه غالب، مجموعة «بريكس« ومكانتها في البنية الدولية، مجلة أفاق المستقبل، العدد 26، أفريل/ماي/جوان 2015.
10. علاء عبد الحفيظ محمد، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، https://eldjazaireldjadida.dz/IMG/pdf/3laa_3bd_alhafeez_mhmd.pdf
11. علي مسعود، تكتل البريكس: تحديات الحاضر وأفاق المستقبل، مجلة أفاق أسيوية، العدد الثاني، جامعة بني سويف، ديسمبر 2017.
12. قسوم سليم، نظريات انتقال القوة والتغير السلمي: هل سيكون صعود الصين سلميا؟، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13، جامعة لحاج لخضر باتنة 1، جويلية 2018.
13. ليلي عاشور حاجم وسالي موفق عبد الحميد، تكتل القوى الصاعدة: مجموعة البريكس أنموذجا، مجلة *قضايا سياسية، العدد 46-45*، جامعة النهرين 2016
14. محمد خنوش، فواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي، مجلة المفكر، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018
15. محمد عبد العاطي، بريكس وإفريقيا، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الرابع، الهيئة العامة للاستعلامات– مصر، أبريل 2013.
16. محمود شحماط، تجمع بريكس: من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 51، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار–عنابة، سبتمبر.
17. مصطفى شفيق علام، تحول القوة في العلاقات الدولية دروس للأمة، مجلة البيان، العدد 8، السعودية، 2011.
18. مناف محمد علوش، دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغيير بنية النظام الدولي " البريكس" أنموذجا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية المجلد 38، العدد 03، 2016.

19. ناصر مراد، العولمة الاقتصادية وتحدياتها في الدول العربية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، المجلد 14، العدد 2، جامعة الجزائر 3، 2010/09/20.

الجرائد:

1. جريدة النور، بريكس.. تكتل ضد هيمنة الاقتصاد الغربي، العدد 683، تاريخ النشر:2018/08/20، تاريخ الإطلاع: 2020/07/26، أنظر إلى: https://alnnour.com/?p=48481
2. حسن مصدق، "البريكس".. تكتل ناشئ يسعى لإعادة توزيع القوة في العالم، صحيفة العرب، العدد 9928، تاريخ النشر: 2015/05/25، تاريخ الاطلاع: 2020/07/22،ص06، أنظر الرابط التالي: https://i.alarab.co.uk/pdf/2015/05/25-05/p1000.pdf#page=6
3. هشام محمود، أداء مخيب للآمال لمجموعة بريكس في مواجهة اختبار الجائحة الصعب، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، لندن، تاريخ النشر: 11 أبريل 2020، تاريخ الإطلاع: 20 أوت 2020، أنظر إلى: HTTPS://WWW.ALEQT.COM/2020/04/11/ARTICLE_1802586.HTML
4. سعود بن هاشم جليدان، الدول الناشئة تتسلم قاطرة الاقتصاد العالمي، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، تاريخ النشر: 2012/01/01، تاريخ الاطلاع 2020/08/22، أنظر إلى: https://www.aleqt.com/2012/01/01/article_612363.html
5. علاء أبو فراج، «BRICS» تمضي دون توقف، جريدة قاسيون، العدد 940:، تاريخ النشر: الإثنين 2019/02/18، تاريخ الاطلاع: 2020/08/24، ص 06، أنظر إلى: https://kassioun.org/pdf-archive/277-940/file

المواقع:

1. Bbc arabic ، نبذة عن مجموعة البريكس، ، سنة النشر: 2012، تاريخ الإطلاع: 2020/07/22، أنظر إلى: https://www.bbc.com/arabic/business
2. bbs بالعربي، الهند تصبح خامس أقوى اقتصاد في العالم متجاوزة بريطانيا وفرنسا، ، تاريخ النشر:22/2020/02، تاريخ الاطلاع: 2020/06/24، أنظر إلى: https://www.alanba.com.kw/BBCNews/3777

3. Sputnik عربي، "بريكس"... عملاق جديد يقوده بوتين لكبح نفوذ أمريكا، تاريخ النشر: 2015/07/22، تاريخ الاطلاع: 2020/08/06، أنظر إلى: https://arabic.sputniknews.com/news/201507221015046605

4. Trading Economics، أنظر الرابط: https://ar.tradingeconomics.com/india/gdp

5. Trading Economics، أنظر إلى الرابط: https://ar.tradingeconomics.com/brazil/gdp

6. Trading Economics، أنظر إلى: https://ar.tradingeconomics.com/south-africa/gdp

7. إبراهيم السخاوي، هل تنجح "قمة شيامين" في وضع نظام اقتصادي بديل؟..، بوابة الأهرام، تاريخ النشر: 2017/09/05، تاريخ الاطلاع: 2020/07/22، أنظر إلى: HTTP://GATE.AHRAM.ORG.EG/NEWS/1577375.ASPX

8. أحمد عوض، توقعات الاقتصاد العالمي 2020، تاريخ النشر: 5 جانفي 2020، تاريخ الإطلاع: 2020/04/13، أنظر إلى: https://alghad.com

9. الأمم المتحدة، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، المرجع السابق، https://www.un.org/development/desa/dpad/publication

10. الأمم المتحدة، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، موجز تنفيذي: العالم الحالة والتوقعات الاقتصادية في 2018، تاريخ النشر: 11 ديسمبر 2018، تاريخ الإطلاع: 2020/04/12، أنظر إلى: https://www.un.org/development/desa/dpad/publication

11. البنك الدولي، تاريخ الإطلاع: 2020/09/17، أنظر إلى: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2019&locations=RU-CN&start=2009

12. أميرة أحمد حرزلي، قمة البريكس"2018" والتحديات العالمية الراهنة، المركز الديمقراطي العربي، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باجي مختار، عنابه، 2018، تاريخ الإطلاع: 2020/07/23، أنظر إلى:
HTTPS://DEMOCRATICAC.DE/?P=55450

13. آندرياس بيكر / حسن زنيند، مجموعة "بريك": قصة نجاح اقتصادي تكتبها دول نامية؟،تاريخ النشر: 2011.12.25، تاريخ الإطلاع: 2020/07/24، أنظر إلى:
https://p.dw.com/p/13WIQ

14. بيت DZ، مفهوم العولمة إيجابياتها وسلبياتها، تاريخ الإطلاع: 2020/04/22، أنظر إلى:
https://baytdz.com/مفهوم-العولمة-إيجابياتها-وسلبياته1325754=id?/&

15. تامر البطراوي، النظام العالمي الجديد، مركز الأبحاث العلمانية في العام العربي، تاريخ النشر: 2016/08/15، تاريخ الإطلاع: 2020/02/22، أنظر إلى:
https://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?t=2&aid=527943

16. جارش عادل، القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر: 23 أكتوبر2016، تاريخ الاطلاع: 2020/08/05، أنظر إلى:
https://democraticac.de/?p=38993

17. حميد بن نبارك، تحولات النسق الدولي في عهد البريكس، الحوار المتمدن، العدد: 6441، تاريخ النشر:18/ 12/ 2019 تاريخ الإطلاع: 2020/07/23، أنظر إلى:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=659369&r=0

18. دينا سليمان كمال لاشين، تحول القوة وتأثيرها علي الصعود الصيني (2018:2008)، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر: 18 فيبراير 2020، تاريخ الإطلاع: 2020/08/10، أنظر إلى: https://democraticac.de/?p=64890

19. سميرة عبد الغنى عبد الفتاح محمد، الصعود الصينى وتداعياته على العلاقات الصينية – العربية من عام "2004"، المركز الديمقراطى العربى، تاريخ النشر: 13 يونيو 2017، تاريخ الإطلاع 2020/08/15، أنظر إلى: https://democraticac.de/?p=47134

20. شبكة الجزيرة الإعلامية، البرازيل قوة صاعدة في الاقتصاد العالم، تاريخ النشر: 2009/4/1، تاريخ الإطلاع:2020/05/23، أنظر إلى: http://www.aljazeera.net/

21. عبد المنعم سعيد محمد فايز فرحات، مجموعة العشرين وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، فبراير 2010، تاريخ الاطلاع: 2020/07/25، أنظر إلى: https://www.f-law.net/law/threads/65877

22. صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي : استقرار مبدئي، وتعافٍ بطيء؟ ، تاريخ النشر: يناير 2020، تاريخ الإطلاع: 2020/04/15، أنظر إلى: https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues

23. عبد العزيز صقر، القوة في الفكر الاستراتيجي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ النشر: 2019/08/26، تاريخ الاطلاع: 2020/08/23، أنظر إلى: https://www.politics-dz.com

24. عمر داود، مفهوم العولمة إيجابياتها وسلبياتها، مقالة، تاريخ النشر: 22 جويلية 2019، تاريخ الإطلاع: 2020/04/22، أنظر إلى: https://mkaleh.com/مفهوم_العولمة_إيجابياتها_وسلبياتها

25. قدوري صباح، مجموعة بريكس الاقتصادية وتحديات المستقبل، الحوار المتمدن، العدد 4516، تاريخ النشر: 2014/07/18، تاريخ الإطلاع: 2020/07/22 أنظر إلى: https://www.ahewar.org

26. محمود خليفة جودة محمد، أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991م – 2010م، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر: 26أبريل2014، تاريخ الاطلاع: 2020/08/22، أنظر إلى: https://democraticac.de/?p=570

27. محمود عبد الله، جنوب إفريقيا أكبر اقتصاد صناعي بالقارة السمراء أنقذها الاقتصاد من الركود، بوابة الأهرام، بور سعيد، تاريخ النشر: 2019/5/22، تاريخ الإطلاع: 2020/06/26، أنظر إلى: http://gate.ahram.org.eg/News/2156941.aspx

28. مركز دراسات الصين واسيا، ال"بريكس"...مناهضة الغرب وحدها لا تكفي، تاريخ الإطلاع: 2020/07/29، أنظرإلى: http://www.chinaasia-rc.org/index.php?d=42&id=1302

29. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، دراسة شاملة حول أسس نظرية توازن القوى وتوازن المصالح، تاريخ النشر: 2019/08/12، تاريخ الاطلاع: 2020/08/22، أنظر إلى: https://www.politics-dz.com

30. موقع المعرفة، البريكس، أنظر الى: https://www.marefa.org/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3

31. نسيب شمس،"البريكس" والمواجهة الاستراتيجية مع أمريكا، العربي الجديد، تاريخ النشر:06/يونيو/2015، تاريخ الاطلاع:2020/07/15، أنظر الرابط: https://www.alaraby.co.uk

32. يونسي وليد، دور مجموعة بريكس " Brics"كقوة صاعدة وتأثيرها في النسق الدولي، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر 2017/01/28 ، تاريخ الإطلاع: 2020/07/22، أنظر إلى: https://democraticac.de/?p=43001

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Angeles Villarreal and Ian F. Fergusson, The North American Free Trade Agreement (NAFTA), Congressional Research Service, April 16, 2015.
2. Fodé SaliouTouré, La coopération de l'Afrique avec les pays «BRICS»; une troisième voie pour le développement de l'Afrique? "mémoire présenté comme exigence partielle de la

maitrise en science politique", Université Québec à Montréal (Avril 2013).

3. Francis fakyama. The end of history. The national interest international affair 1991
4. Paul GIROD, l'accord de libre-échange nord –américain (ALEAN) Genèse, résultats et perspectives, Actes du colloque organisé au Sénat le 7 novembre 1996, paris.
5. Thoms Renard, « G20 :Towards A New World Order », Studia Diplomatica, Vol.13,No.2, 2010.

مواقع باللغة الأجنبية:

1. 1st sum (2009 ,06 ,16) , Joint Statement of the BRIC Countries Leaders, Retrieved from First Summit Declaration:

http://brics2016.gov.in/upload/files/document/57566ee059e18 1stdec.pdf

2. statisticalyear book india 2013, http://mospi.nic.in

ملخص.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم دور القوى الاقتصادية الصاعدة في التأثير على النظام الاقتصادي العالمي، من خلال تبيان مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يتمحور على خصائص وملامح تميزه عن المراحل السابقة، وإن كانت بعضها قد استمدت جذورها من الماضي، حيث أن هذا النظام يهدف عمليًا إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي.

وأثبت السياق التاريخي منذ القرن التاسع عشر أن القوى الصاعدة تتحول إلى قوى عظمى عبر نقلة تاريخية أو حدث تاريخي معين على غرار ما حصل مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية حين وجدت أنفسهما كقوة مهيمنة في العالم في زمن الثنائية القطبية.

وفي الأخير نحاول أن نسقط ما سبق على دول "البريكس"، التي هي عبارة عن تكتل اقتصادي عالمي رغم حداثته إلا انه نجح في القيام بعدة مشاريع اقتصادية مهمة، البريكس يهدف لحماية وتطوير نمو اقتصاديات الدول الناشئة، وفرض تصورها الاقتصادي، و إيجاد مؤسسات مالية واقتصادية تكون بديلة الاحتكار الغربي للاقتصاد العالمي، لأن النظام العالمي الراهن، يتسم بالفوضى السياسية والاقتصادية، وهو ما يحاول تكتل "البريكس" تنظيم هذه الإشكالية وإصلاحها، من خلال إرساء قواعد نظام عالمي جديد، يكون خارج اللاعبين التقليديين، الذين كرسوا هيمنة القوى الغربية، وبالتالي قيام فكرة عالم متعدد الأقطاب.

Abstract:

This study aims to try to understand the role of emerging economic forces in influencing the global economic system, by showing the concept of the new global economic order, which is centered on the characteristics and features that distinguish it from the previous stages, even if some of them have their roots from the past, as this system aims in practice To unify parts of the global economy.

The historical context since the nineteenth century has proven that the rising powers are transforming into great powers through a historical shift or a specific historical event similar to what happened with the United States of America and the Soviet Union after World War II when they found themselves as the dominant power in the world in the time of bipolarity.

Finally, we try to drop the above on the "BRICS" countries, which are a global economic bloc despite its modernity, but it has succeeded in carrying out several important economic projects. The BRICS aims to protect and develop the economies of emerging countries, impose their economic vision, and create financial and economic institutions. The alternative to the Western monopoly would be to the global economy, because the current world order is characterized by political and economic chaos. This is what the BRICS bloc tries to organize and fix this problem, by establishing the rules for a new world order that is outside the traditional players, who have established the hegemony of Western powers, and thus the establishment of The idea of a multipolar world.